جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنـــوان:

متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية

في الجزائر (دراسة حالة الجزائر)

تحت إشراف الأستاذ : رواني بوحفص

الأستاذ المساعد :

من إعداد الطالب :

ـ بولقرادش خالد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ../../....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
دوار إبراهيـم	أستاذ	غرداية	رئيساً
.....	أستاذ مساعد –أ–	غرداية	مشرفاً ومقرراً
.....	أستاذ محاضر –ب–	غرداية	مشرفاً ومساعدا
.....	أستاذ محاضر –ب–	غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من ارتبط رضا الله برضاهما و قال فيهما الله عز و جل في كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا } { الإسراء 32 - 33} .

إلى رمز الحب و الحنان إلى أحب الناس إلى قلبي و التي جعلت لحياتي معنى وملئت قلبي حبا و امتنانا و غمرتني عطفا و حنانا، إلى الغلي و أطيب أم، إلى أمي العزيزة "سعيرة".

الي الإنسان الذي سعى جاهدا الي تربيتي و تعليمي و توجيهي و الوقوف الي جانبي، إلى الذي حرم نفسه من كل شيء لتقديم الحياة و لتوفير السعادة و لم يبخل علي بتشجيعاته المادية و المعنوية ، إليك أبي العزيز "عومار".

حفظهما الله و أطال في عمرهما.

- وراء كل رجل عظيم امرأة، الى رفيقة دربي و سندي في الحياة زوجتي الغالية " رحيل " نسيم الروح والوجدان، أدامك الله سندا لي في هذه الحياة.

الى أجمل هدية من عند الله، أميرة أبيها ابنتي " لوجين "، و العزيز على قلبي الذي غير مجرى حياتي إبني " أنس ".

إلى إخواني" كريم، حمزة، وليد، وخاصة العزيز على قلبي رضوان "

" إلى جميع من يعرفه خالد من قريب أو من بعيد "

خالد...

كلمة شكر وعرفــان

إنـــه لمن دواعي الاعتراف بالجميل بعد اختتام هذه المذكرة، أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير وخالص الامتنان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور " رواني بوحفص " رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبية بجامعة غرداية لقبول الإشراف على هذه المذكرة، ولما أفادني به من نصائح سديدة وتوجيهات رشيدة وصبره معي إلى آخر المطاف، كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيدا على إنجاز هذا البحث .

خالـــد.....

ملخص الدراسة

الملخص :

تهدف هده الدراسة إلى عرض واقع ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال عرض مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية حتى سنة 2017، وإبراز الجهود التي تبدلها الجزائر في سبيل تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات ومنه تشجيع بالمعاملات بالتجارة الإلكترونية فخلصنا إلى أن الجزائر تسعى إلى تحديث ونشر شبكة الاتصالات في البلاد نحو الاقتصاد الرقمي وعصرنة البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصالات، حيث شهد قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات بالجزائر في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا، من جهة أخرى تم تصميم منظومة تشريعية تؤطر التجارة الإلكترونية من خلال إصدار القانون 18-05، إلى أن هده التقدمات لم تسمح في الانطلاقة الفعلية للممارسة بالتجارة الإلكترونية خاصة من ناحية خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة الهاتف النقال، فنرى بضرورة تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني اللازمة للقيام بالعمليات المصرفية لإكمال التعاملات الإلكترونية في وقت قصير وبأمن باستخدام الوسائل الإلكترونية.

الكلمات المفتاح : التجارة الإلكترونية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، نظام الدفع الإلكتروني.

Abstract : This study aims to present the reality of the exercise of E-commerce in Algeria, through the infrastructure indicators of E-commerce until 2017, and visibility of efforts of Algeria to develop the technology sector information and communication, including the encouragement of e- commerce transactions. We found that Algeria aims to update and publish communication networks in the country, and move towards a digital economy, and the modernization, of ICT infrastructure, the sector of information and communication technologies it has experienced in the last years a remarkable progress, on the other hand a legislative system framing the E-commerce was conceived by promulgating the law 18-05, but these progress did not allow the concrete launching of the E-commerce, especially in the share of E-payment services by mobil phone, we see the need to develop E-payment systems to do banking to complete electronic transactions in a short time and safely by using electronic tools.

Keywords : E-commerce, information and communication technologies E-payment systems.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
الشكر والعرفان	II
الملخص	III
الفهرس	V-IV
قائمة الجداول و الأشكال	VI
قائمة الاختصارات و الرموز	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة عامة	أ- و
الفصل الأول : التجارة الإلكترونية و أليات رقابتها	43-01
المبحث الأول : التجارة الإلكترونية و أليات رقابتها	26-01
المطلب الأول: مفاهيم أساسية للتجارة الإلكترونية	02
الفرع الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية	02
الفرع الثاني: متطلبات التجارة الإلكترونية، خصائصها وأهميتها	07
الفرع الثالث: أشكال (أنماط) التجارة الإلكترونية	11
المطلب الثاني: التدقيق والرقابة الإلكترونية	14
الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية	14
الفرع الثاني: تدقيق نظم المعلومات وعلاقته بالتجارة الإلكترونية	17
المطلب الثالث: تدقيق التجارة الإلكترونية في المعايير الدولية	19
الفرع الأول: تدقيق التجارة الإلكترونية	19
الفرع الثاني: نموذج لمتطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في المنشأة	24
الفرع الثالث: أهمية تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية	26
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	43-27
المطلب الأول: دراسات سابقة محلية	27
الفرع الأول: دراسة حميداتو صالح	27
الفرع الثاني: دراسة حسين شنيني	29
الفرع الثالث: دراسة عطاالله عمر	30
الفرع الرابع: دراسة صراع كريمة	32
المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية	33
الفرع الأول: الدراسات العربية	33
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	37
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	40
الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية	40

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات العربية	41
الفرع الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	42
الفصل الثاني: متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية (دراسة حالة الجزائر)	44-77
المبحث الأول: واقع التجارة الإلكترونية في العالم و الجزائر	46
المطلب الأول: واقع التجارة الإلكترونية في العالم	46
الفرع الأول: الدول والشركات الكبرى المسيطرة على التجارة الإلكترونية	46
الفرع الثاني: المنظمات والاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية	47
الفرع الثالث: حجم المعاملات التجارية الإلكترونية في العالم	57
المطلب الثاني: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر	61
الفرع الأول: نظرة عامة عن البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر	61
الفرع الثاني: بعض تطبيقات ومواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر	65
الفرع الثالث: إحصائيات حول التجارة الإلكترونية في الجزائر	67
المطلب الثالث: معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل النهوض بها	67
الفرع الأول: معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر	67
الفرع الثاني: تعميم وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	72
الفرع الثالث: السجل التجاري الإلكتروني ودوره في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	75
المبحث الثاني: متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية في الجزائر	78-96
المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر	78
الفرع الأول: أسباب إصدار القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية	78
الفرع الثاني: بنود القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية	79
الفرع الثالث: جرائم التجارة الإلكترونية في نظر القانون 18-05	81
المطلب الثاني: الهيئات الحكومية المكلفة بالرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر	83
الفرع الأول: الهيئات التابعة لوزارة التجارة ودورها في الرقابة الإدارية على التجارة الإلكترونية	83
الفرع الثاني: الفرق المشتركة	87
الفرع الثالث: الهيئات الحكومية الأخرى (الجمارك، الشرطة والدرك الوطني) ودورها في الرقابة الإلكترونية	88
الفرع الرابع: طرق تقدير المخالفات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية	94
المطلب الثالث: نموذج مقترح للتدقيق والرقابة على التجارة الإلكترونية	95
الفرع الأول: نموذج متعلق بالتدقيق التجاري الإلكتروني الحكومي	95
الفرع الثاني: نموذج متعلق بالتدقيق التجاري الإلكتروني القضائي	97
الفرع الثالث: نموذج متعلق بالتدقيق التجاري الإلكتروني القانوني	101
الخاتمة	104
المراجع	109
الملاحق	112

قائمة الجدول والأشكال

قائمـة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	المقارنة بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية	07
02-01	نموذج يوضح المتطلبات العملية للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية	23
03-01	دراسة حميداتو صالح.	27
04-01	دراسة حسين شنيني	29
05-01	دراسة عطاالله عمر	30
06-01	دراسة صراع كريمة	32
07-01	دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي	33
08-01	دراسة محمد علي الخليفة محمد	34
09-01	دراسة عصام قريط	36
10-01	دراسة Robert MacGregor ,Lejla Vrazalic	37
11-01	دراسات Fadila Ouaida	38
12-01	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية الوطنية	40
13-01	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية	41
14-02	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	42
15-02	أكبر 10 أسواق للتجارة الإلكترونية في العالم لسنة 2017	46
16-02	مكانة الجزائر بين الدول العربية فيما يخص استخدام الانترنت 2017	62
17-02	التطور السكاني وعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر 2013-2017	62
18-02	حظيرة مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر خلال سنتي 2016 و2017	63
19-02	الحظيرة الإجمالية للمشتركين في شبكات النقال GSM لكل متعامل	64
20-02	الحظيرة الإجمالية للمشتركين النشطين في شبكات النقال 3G لكل متعامل	64
21-02	الحظيرة الإجمالية للمشتركين النشطين في شبكات النقال 4G لكل متعامل	64
22-02	جرائم التجارة الإلكترونية في نظر القانون 12-05	83

قائمـة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	مصفوفة كوبل (coppel)	11
02-01	عناصر الرقابة الداخلية في بيئة إلكترونية	15
03-02	مبيعات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم	58
04-02	أحجام ومعاملات المتاجرين الإلكترونية B2C العالمية	59
05-02	الاقتصاديات الرئيسية حسب إجمالي التجارة الإلكترونية سنة 2015	59
06-02	حجم سوق التجارة الإلكترونية والتوزيع (المبيعات بالمليارات الدولارات)	60
07-02	حجم سوق التجارة الإلكترونية والتوزيع (المبيعات بالنسبة المئوية)	60
08-02	مقارنة بين عدد السكان ومستخدمي الانترنت في الجزائر 2013-2017	63
09-02	تطور الحظيرة الإجمالية للهاتف النقال 4G/3G/GSM(2013-2017)	65
10-02	هيكل تنظيمي مقترح للتدقيق التجارية الإلكترونية الحكومي	96
11-02	هيكل تنظيمي مقترح للتدقيق التجارية الإلكترونية القضائي	99
12-02	هيكل تنظيمي مقترح للتدقيق التجارية الإلكترونية القانوني	101
13-02	نموذج مقترح ومختصر لتقرير تدقيق العمليات التجارية الإلكترونية	102

قائمـة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	واجهة موقع إشريلي	114
02-02	موقع Ouedkniss	115
03-02	تطبيق وصلني	116
04-02	موقع BARIDIMOB	117
05-02	الشيك الإلكتروني	118
06-02	المحفظة الإلكترونية	119
07-02	القانون 18-05	120

قائمـة الاختصارات والرموز

الاختصار أو الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	رابطة أمم جنوب شرق أسيا
WIPO	The World Intellectual Property Organization	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
WTO	Organisation world Trade	المنظمة العالمية للتجارة
OECD	Operation and Development Organization for Economic	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
UE	European Union	الاتحاد الأوربي
B2B	Business to Business	التجارة الإلكترونية بين مؤسسة و مؤسسة
B2C	Business to Customer	التجارة الإلكترونية بين المؤسسة و المستهلك
B2G	Business to Government	التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية والإدارة الحكومية
C2C	Customer to Customer	تجارة الإلكترونية من مستهلك إلى مستهلك
C2B	Customer to Business	التعاملات بين المستهلكين والشركات
G2G	Government to Government	لتعاملات بين الأجهزة الحكومية ببعضها البعض
G2B	Government to Business	التعاملات بين الأجهزة الحكومية والشركات
G2C	Government to Consumer	التعاملات بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين
C2G	Consumer to Government	التعاملات من المستهلكين إلى الأجهزة الحكومية
M-Commerce	E-commerce over the phone	التجارة الإلكترونية عبر الهاتف
E-Commerce	E-commerce via Facebook	التجارة الإلكترونية عبر الفايسبوك
T-Commerce	E-commerce via TV	التجارة الإلكترونية عبر التلفاز
IFAC	International Federation of Certified Public Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبيين القانونيين
UNICITRAL	UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce	قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية
ICC	International Chamber of Commerce	غرفة التجارة الدولية
FTAS	Free Trade Agreements	اتفاقيات التجارة الحرة
TTIP	Transatlantic trade And Investment Partnership	شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي
TPP	Trans –Pacific Partnership	شركاء عبر المحيط الهادي
ITA	International Trade Administration	إدارة التجارة الدولية
ITA II	International Trade Administration II	إدارة التجارة الدولية 02
GATS plus	Plurilateral Trade In Services Agreement	اتفاقية تجارة في الخدمات المتعددة
TISA	Trade In Services Agreement	اتفاقية التجارة في الخدمات
MFN	Most Favored Nation	الأمة الأكثر تفضيلا

مقدمـــــــة

مقدمة عامة

لقد أدت الثورة الكبيرة التي يشهدها العلم حديثا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى بروز شكل من أشكال المعاملات التجارية، يقوم على أساس سرعة تدفق المعلومات والاستجابة للتغيرات المفاجئة وهو ما يطلق عليه بالتجارة الإلكترونية، ونظرا لحداثته لازال يكتنف مفهومه نوع من الغموض مما أدى بالعديد من الباحثين والخبراء وحتى بعض المنظمات العالمية إلى الاختلاف في تعريفه، كون هذا النشاط التجاري يتميز عن غيره بعدة خصائص جعلت من هذا العالم مجرد قرية صغيرة تتعادل فيه الفرص الممنوحة لكل الشركات بمختلف أحجامها، كما هو بالنسبة للزبائن، ويتمتع بالعديد من المزايا ساهمت في زيادة إدراك العديد من الدول لمدى أهمية تبني هذا النوع من التجارة، الذي لم يعد مجرد خيارا فقط بل أصبح ضرورة حتمية فرضت وجودها على جميع الدول.

عرفت الفترة الاخيرة تحولا سريعا من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الإلكتروني للتجارة، حيث تلعب تكنولوجيا شبكة الأنترنت دورا رئيسيا كوسيط لاستكمال تنفيد أعمال التجارة بشكلها المعاصر، واتجهت العديد من المؤسسات لإنشاء مواقع لها على شبكة الأنترنت لعدة أهداف أهمها مباشر التجارة الإلكترونية الأمر الدي أدى إلى إيجاد مشكلة ضخمة هي مشكلة التحديات التي تثيرها التجارة الإلكترونية تجاه تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية وسبل حمايتها وأوجه الرقابة عليها للتواكب مع هده التطورات، وأمام أهمية وضرورة تفهم المؤسسات المختلفة واعترافها بمسؤولياتها تجاه تعلم تقنيات تكنولوجيا شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية وكيفية إتمامها والمحاسبة عنها والرقابة عليها وتوفير سبل الحماية لمعلوماتها، لدلك كان من الضروري أن يكون هناك العديد من القضايا التي لابد من النظر إليها بعين التحليل والاعتبار وأحدها تكنولوجيا شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية.

فالجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة للحاق بالمركب العالمي للتطورات التكنولوجيا وتعميم الاستفادة من التقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات للخوض في التجارة الإلكترونية، غير أنها لم تسطع لحد الأن تسخير هده التقنيات بشكل فعال لاستخدامها في النشاط التجاري، فمعدلات انتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر تبقى منخفضة ومتواضعة وبعيدة كل البعد عن المستوى العالمي، وأدى هدا التدني إلى الصعوبات الكثيرة التي تعرقل نموها وتطبيقها، إلا أن هناك أمل كبير في تخطي هده العقبات، من خلال تركيز الجهود لإيجاد الأدوات والأليات الكفيلة بتفعيل هدا النشاط وتوفير البيئة الملائمة لتوسيع استخدام التجارة الإلكترونية الجزائرية لأن الانعكاسات الإيجابية للتجارة الإلكترونية على الاقتصاد لا تعد ولا تحصى وقد تكلل دلك بإصدار القانون 18-05 المؤرخ في 2018.05.10 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية، بهدف سد الفراغ في مجال إبرام العقود ما بين المزرد والزبون، وتمكينهم من التعامل في إطار قانوني متين يضمن حقوق ووجبات كل طرف.

شهدت الجزائر مؤخرا تطورا ملحوظا وملموسا في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال اتجاه العديد من المؤسسات إلى استخدام نظم المعلومات الإلكترونية بها، وهو ما يقتضي على مهنة المراجعة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة لكي تساير هده التغيرات التي أحدثها التجارة الإلكترونية، سوآءا لتقييم نظام الرقابة الداخلية أو لاختبار الإجراءات المبرمجة المستخدمة في نظم المعلومات الإلكترونية، ودلك بأن يقوم مراجع الحسابات بتطوير نفسه وأساليب المراجعة أو متطلبات المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية من جهة، وتطوير الإطار التنظيمي للمراجعة من جهة أخرى، من أجل إعطاء الضمانات والتأكيدات على موثوقية التقارير والقوائم المالية المعدة و فق نظم المعلومات الإلكترونية.

ب . تحديد وصياغة الاشكالية :

في ظل النمو المذهل الدي تشهده التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي، وموازاة مع التوجه الإلكتروني الدي طبع مختلف الاقتصاديات العالمية منها الجزائر، وانطلاقا مما تطرقنا إليه سابقا يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما هي متطلبات الرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر ؟

وحتى نستطيع تحليل ومناقشة الإشكالية المطروحة خلال هدا البحث بهدف الوصول إلى النتائج ارتأينا تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى أفكار جزئية تتولد عنها الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو حجم معاملات التجارة الإلكترونية في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ؟
- ما هي مختلف الضوابط والآليات التي جاء بها القانون 18 – 05 المتعلق بممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر ؟
- ما هي الهيئات الحكومية المكلفة بالرقابة على التجارة الإلكترونية في الجزائر ؟
- ما هو دور وسائل الدفع الإلكتروني والسجل التجاري الإلكتروني في تعميم التجارة الإلكترونية في الجزائر ؟
- ما هي معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر ؟
- ما هي متطلبات الرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر ؟

ت . فرضيات الدراسة :

لا حتواء وتحديد موضوع الدراسة فإننا نحاول طرح الفرضيات التالية والتي سنخضعها من خلال هدا البحث للدراسة قبل الحكم عليها:

الفرضية الأولى: تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية الأساسية والقاعدة التكنولوجيا للتعاملات التجارة الإلكترونية.

الفرضية الثانية: التجارة الإلكترونية هي ظاهرة حديثة يصعب تحديد مجالها الجغرافي والسياسي وهي تعنى بعملية تبادل المنتجات والخدمات من خلال شبكة الاتصالات من ضمنها الانترنت.

الفرضية الثالثة: تسعى الجزائر لمواكبة مختلف التطورات التكنولوجيا والتشريعية للنهوض بنشاط التجارة الإلكترونية، إلا أنها تحتل موقعا ضعيفا في مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات وهو ما أخر تطور وانتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر بالشكل المطلوب.

الفرضية الرابعة: هناك حاجة ملحة وضرورية لتوفر مراقبة حكومية لمختلف عمليات التجارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال استصدار قوانين تنظم هدا النوع من التجارة، إلى جانب تطوير مهنة التدقيق لمسايرة التطور التي تشهده تكنولوجيا المعلومات في مجال عمليات التجارة الإلكترونية.

الفرضية الخامسة: يتطلب من المراجع في ظل بيئة التجارة الإلكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات ودلك في تأدية المراجع لمهامه، بإتباع مجموعة من المتطلبات التي من شأنها أن توفر إمكانية مزاولة مهنة المراجعة.

ث . أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هده الدراسة إلى توضيح جملة النقاط والتي نوجزها فيما يلي :

* التعرف على التجارة الإلكترونية كونها من الظواهر الحديثة التي انتشرت بسرعة في العالم بأسره.
* تحديد ومعرفة مكانة الجزائر بين الدول التي تبني اقتصاداتها على التجارة الإلكترونية، إلى جانب التعرف على أهم المنظمات والهيئات العالمية التي تعنى بهذا النشاط وأهم الاتفاقيات المبرمة في هدا المجال.
* محاولة دراسة وتحليل التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال التعرف على البنية التحتية وأهم معوقاتها.
* محاولة التعرف على الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر وأهم الهيئات الحكومية المكلفة بالرقابة على هدا النمط الجديد من التجارة.
* محاولة التعرف على المتطلبات الميدانية اللازمة للمدققين من أجل تجسيد الرقابة الفعلية على التجارة الإلكترونية في الجزائر.

ج . اهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معالجة ظاهرة التجارة الإلكترونية التي تعد أحدى سمات الاقتصاد القائم على المعرفة ومن أبرز ما حققته الثورة التقنية والمعلوماتية في الاقتصاد المعاصر، إذ لا يزال موضوع التجارة الإلكترونية موضوع الدراسات والنقاشات التي تتواصل بشأنه الهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية نظرا لما له من أهمية بالغة كونه يعتبر بمثابة إحدى المداخل الإستراتجية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية.

فالتجارة الإلكترونية تلعب دورا فاعلا في زيادة النمو الاقتصادي للدول وتدعم تجارتها الخارجية وتعزز هذه المبادلات التجارية، بالإضافة إلى النهوض بالعديد من القطاعات المحلية كما تساهم أيضا في تأهيل المؤسسات للخوض في عالم العولمة وضمان بقائها والقدرة على المنافسة كما فتحت الأبواب الأفراد في الاندماج في اقتصاد جديد واختيار عملية التسوق.

ح . مبررات و دوافع اختيار موضوع الدراسة :

لم يكن اختيار موضوع الدراسة محل الصدفة، وإنما كان لعدة اعتبارات موضوعة وأخرى ذاتية ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي :

من بين أهم أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي :

- الانتشار السريع للتجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة فالمتصفح لشبكة الانترنت يري بوضوح اللجوء المتزايد لاستعمالها لأغراض التجارة، فلا يكاد يخلو موقع ما عن عرض ومضات إشهارية للترويج لمنتجات معينة.
- رغم الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية على المستوى العالمي، إلا أنا لا نرها بذلك التطور المشهود على المستوى العالمي، فمنشأتنا لحد الآن مازالت تعتمد على الأساليب التقليدية في مبادلاتها التجارية، والأفراد لا يستطعون الشراء إلكترونيا لعدة عوامل منها على سبيل المثال عدم توفر وسائل الدفع الإلكتروني.
- عدم وعي المجتمع الجزائري أفردا ومنشآت بالأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات، وفي المقابل استخدامها من طرف الشباب والمراهقين للهو واللعب وهدر الوقت.
- الاهتمام الشخصي بالتكنولوجيا للحديثة للمعلومات والاتصالات والتطورات المصاحبة لها.

خ . حدود الدراسة :

01 . الحدود المكانية :

بالنسبة للدراسة النظرية لم أتقيد بمكان محدد، حيث حاولت جمع أكبر كم من المعطيات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية حول العالم انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية وأسيا وكندا وهذا طيلة فترة الدراسة وقد استعنت خلال هذه الدراسة بإحصائيات حديثة لسنتي 2019 و2020.

02 . الحدود الزمانية :

بالنسبة للدراسة الميدانية فكانت بالتركيز على دراسة حالة الجزائر للإجابة على الإشكالية المطروحة أما الإطار الزمني فكان ممتدا وموازيا للدراسة النظرية وقد استعملت فيه إحصائيات قديمة وحديثة لإعطاء موضوع الدراسة صبغة الحداثة والمصداقية.

د . منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة :

مما لاشك فيه أن بناء أي بحث يحتاج إلى منهج يكون الوسيلة التي تحدد للباحث مجالات البحث ومنه تسهل له عملية الإجابة عن التساؤلات التي ينطلق منها في بحثه، والمناهج العلمية على اختلاف أنواعها تشكل اللباس المناسب الحقيقي الذي يغطي عناصر البحث.

وللإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فيكون وصفيا عند العرض إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وعند تشريح و تقييم وضع ومكانة التجارة الإلكترونية في العالم عامة والجزائر خاصة، هو تحليا لنتائج الدراسات والأبحاث التي تعرضت لهدا الموضوع، وتتجسد الاستعانة بالمنهج الإحصائي من خلال توظيف بعض مقاييس ومؤشرات التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات، وترجمت الإحصائيات المتعلقة بالبحث.

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على مجموعة من أدوات الدراسة تجسدت في البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب والمجلات الاقتصادية والبحوث الأكاديمية والتقارير المستقاة من المنظمات والمراكز ذات العلاقة بالموضوع، ومن أجل إعطاء هدا الموضوع صبغة منفردة تتماشى مع المستجدات الراهنة، تم اللجوء إلى مواقع الانترنت للحصول على المعلومات والمعطيات الرقمية ذات صلة بالموضوع.

ذ . تقسيمات البحث :

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق و تسلط الضوء على مختلف جوانبه، قمنا بتقسيم هدا البحث إل فصلين :

فالفصل الأول يتناول مصطلح بالتجارة الإلكترونية وأليات رقابتها، ويندرج ضمنه توضيح المفاهيم الأساسية للتجارة الإلكترونية من ضمنها مختلف التعاريف التي اجتهدت في وضعها الهيئات الدولية المتخصصة، مع تبيان أهميتها ومختلف أشكالها، بالإضافة إلى التطرق لعلاقتها بالرقابة الإلكترونية والمراجعة في ظل المعيار الدولية الصادرة في هدا الشأن، مع إعطاء لمحة عن الدراسات السابقة الحلية العربية والأجنبية التي أسهمت في تقديم تحليل وشرح لكل الجوانب المتعلقة بهذا النوع الجديد من التجارة.

أما الفصل الثاني فتم التطرق من خلاله إلى واقع التجارة الإلكترونية في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، مع التركيز على البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر التي تعد أساس تطور وانتشار هدا النوع من التجارة ومختلف العقبات التي تعرقل انتشارها وتطورها، إلى جانب مناقشة بنود القانون 08-05 الجديد المتعلق بالتجارة الإلكترونية، مع تحديد أهم الهيئات الحكومية المكلفة بالرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر، وصولا إلى بناء نموذج لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.

ر . صعوبات الدراسة :

لقد واجهت بعض الصعوبات أثناء إنجاز هذه الدراسة و التي تمثلت في :

ـ نقص الكتب التي تناولت هذا الموضوع وتحتوي على معطيات حديثة، خاصة في الجزائر وبالتالي اضطررت إلى الاعتماد على المقالات والدراسات السابقة على شبكة الانترنت.

ـ نقص الإحصائيات والدراسات السابقة المتعلقة بواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.

ـ قلة المصادر والمراجع فيما يخص التجارة الإلكترونية في الجزائر.

الفصل الأول

التجارة الإلكترونية وآليات رقابتها

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: التجارة الإلكترونية وآليات رقابتها
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة
- خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر التجارة الإلكترونية إحدى صور ثورة نظم المعلومات والاتصالات والانتشار الهائل للانترنت على وجه الخصوص عبر مختلف دول العالم، التي وفرت وسائل مستحدثة في تبادل السلع والخدمات وتبادل البيانات بصورة لم تكن معروفة من قبل والتي تتميز بالسرعة والسهولة في الاستخدام، وبعدها عن الصورة التقليدية المعروفة في إجراء العمليات التجارية وتوثيقها .

ففي هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت بشكل واسع، شاع مفهوم التجارة الإلكترونية الذي تعددت تعاريفه حسب العديد من المنظمات والهيئات العالمية والاقتصاديين، كما تعددت أنواعها وأهدافها العامة، وقصد قيام التجارة الإلكترونية لابد من توفر مبادئ ومتطلبات أساسية، إضافة إلى الخصائص التي تميزها عن التجارة التقليدية، وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات التي تعتبر شرط أساسي لقيامها، وعلى هذا الأساس سوف يتم تسليط الضوء أكثر على التجارة الإلكترونية في هذا الفصل على إبراز أهم المفاهيم والجوانب النظرية والعلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التجارة الإلكترونية وآليات رقابتها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التجارة الإلكترونية وآليات رقابتها

يعتبر النشاط التجاري من أهم المجالات التي تشهد انتشارا واسعا لاستعمال الأساليب التكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى حدوث عدة تغييرات في هدا المجال أبرزها ظهور مصطلح التجارة الإلكترونية ونظرا لحداثة بروز هدا المصطلح وتعدد مجالاته واختلاف وجهات النظر عند تفسيره، الأمر الذي يدفعنا إلى التطرق لمختلف المفاهيم الأساسية التي تناولت مصطلح التجارة الإلكترونية، وصولا إلى العلاقة التي تربط التجارة الإلكترونية بالرقابة الإلكترونية والتدقيق الإلكتروني.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية للتجارة الإلكترونية

نتناول في هذا المطلب مفهوم التجارة الإلكترونية، مع التطرق إلى المفهوم الذي جاء به المشرع الجزائري لهذا المصطلح الجديد مع تبيان الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية.

الفرع الأول : مفهوم التجارة الإلكترونية

نظرا للتطور السريع للتجارة الإلكترونية ظهرت لها العديد من المفاهيم كل مفهوم ينظر إليها من منظور معين، حيث لم يتبلور بعد مفهوم نهائي للتعاملات التجارية التي تتم عبر شبكة الانترنت والتي تدعى بالتجارة الإلكتروني، حيث يشهد العالم كل يوم تطورات جديدة تضاف إلى شكل ومضمون والمفهوم الحالي للتجارة الإلكتروني، ويجمع العاملون في عالم تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أن التجارة الإلكترونية غير من أساليب التعاملات التجارية التي عرفتها البشرية إلى الأفضل مثلما غيرت شبكة الانترنت في عالمنا أساليب التعليم والاتصالات وتبادل البيانات، الأمر الذي أذى إلى تصنيفها كأفضل اختراع تم التوصل إليه في خمسينيات القرن الماضي، وسنحاول إبراز أهم التعريفات بهدف الوصول إلى تعريف عام يخدم ويتفق مع درستنا للموضوع ومن أهم هذه التعريفات نجد :

أولا : تعريف التجارة الإلكترونية.

<u>تعريف 1 :</u>

تعرف التجارة الإلكترونية بأنها استخدام الانترنت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد.

كما عرفت بأنها المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية، بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنت أو مغلقة والتي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة.[1]

تعريف 2 :

التجارة الإلكترونية تعبير يمكن تقسيمه إلى مقطعين، حيث أن الأول منه هو " التجارة " يشير إلى نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد وأنظمة، أما المقطع الثاني أي " الإلكترونية " فهو يشير إلى وصف لمجال أداء مهنة التجارة ويقصد به: ذلك الأداء والنشاط التجاري بإستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية في مقدمتها الانترنت.[2]

تعريف 3 :

التجارة الإلكترونية تتضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الإتصالات والصفقات مع جميع الأطراف ذوي المصالح الشركة مثل العملاء، الموردين، المؤسسات الحكومية، المؤسسات المالية، المديرين الموظفين و الجمهور.[3]

كما نستعرض أيضا لبعض تعريفات المنظمات والهيئات العالمية لمصطلح التجارة الإلكترونية :

- تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):

" التجارة الإلكترونية في شكلها الواسع تشمل الوسائل الإلكترونية المستخدمة لغرض التجارة ".[4]

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة (WTO) :

" التجارة الإلكترونية مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وترويج وبيع المنتجات من خلال شبكات الاتصال، ومن أمثلته السلع الموزعة إلكترونيا: الكتب، القطع الموسيقية ".[5]

[1] - جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ط1، ص (397-398).
[2] - عامر إبراهيم قنديلجي، **التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها**، دار المسيرة، عمان ، ط1، 2015 ، ص : 29 .
[3] - فؤاد الشيخ، محمد سلمان، **المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد1، العدد1، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2005 ، ص : 03 .
[4] - الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية على الرابط www.wipo.Int تاريخ الإطلاع 2020.05.10 على الساعة 15:00.
[5] - www.wto.org/fr/ e - Commerce تاريخ الإطلاع 2020.05.10 على الساعة 15:30 .

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

مصطلح التجارة الإلكترونية يدل بصفة عامة على "جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنشآت، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات خاصة النصوص الأصوات، الصور، ويدل كذلك على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المنشآت والإجراءات التي تسهل وتحيط بالنشاطات التجارية كتسيير المنشآت المفاوضات التجارية والعقود الأطر القانونية والتنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية كأمثلة بسيطة ".[6]

- تعريف الإتحاد الأوربي (UE):[7]

عرف الإتحاد الأوربي التجارة الإلكترونية بأنها كل " الأنشطة التي تتم بوسائل إلكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حده وبين الإدارات الحكومية ".

ووفقا لهذا التعريف قد تتم التجارة الإلكترونية على نحوين، إما بشكل غير مباشر، وفيه تتم توصيل البضائع والخدمات التي يتم الطلب عليها عبر الانترنت، بوسائل التسليم التقليدية عن طريق البريد أو عن طريقي ممثلي الشركة البائعة، وقد تتم بشكل مباشر والتي تكون فيها طرقة التسليم للبضائع والخدمات معنويا، بمعنى أن يتم في الحال ومن أمثلة هذه البضائع والخدمات، برامج الكومبيوتر والمجلات الإلكترونية وخدمات التسلية وخدمات المعلومات والتحويل الإلكتروني للأموال وسندات الشحن الإلكترونية والأسهم المالية الإلكترونية والمزادات التجارية والتصميمات الهندسية، إذن فالتسليم في التجارة الإلكترونية يتم ماديا ولا يمنع أن يكون التسليم معنويا.

هذا ولم يستقر مصطلح التجارة الإلكترونية على تعريف محدد بل تعددت التعاريف بتعدد الجهات المفسرة له من باحثين وخبراء ومنظمات دولية كالمنظمة العالمية للتجارة **(WTO)**، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية **(OECD)**، المنظمة العالمية للملكية الفكرية **(WIPO)**، والاتحاد الأوربي **(UE)**، بالإضافة إلى بعض التشريعات المقارنة، وعليه يمكن صياغة تعريف شامل يجمع بين كل منها يتضمن ما يلي:

---

[6] إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ، ص 40 .

[7] علاوي محمد محسن، ملاي لخضر عبد الرزاق ، مداخلة بعنوان **آليات التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية**، الملتقى الدولي الرابع عشر حول موضوع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى ، 26-27 أفريل 2011، ص 04.

التجارة الإلكترونية هي عبارة عن نشاط تجاري يتم بوسائط إلكترونية وفق أساليب تكنولوجيا متطورة يتضمن تنفيذ كل ماله علاقة بعمليات شراء وبيع السلع والبضائع والخدمات والمعلومات عن طريق بيانات ومعلومات تنساب عبر وسائط إلكترونية كشبكة الانترنت، بواسطة جهاز ألي يتقابل من خلاله البائع بالمشتري والمنتج بالمستهلك، لقيام كل منهم بمعاملاته التجارية على الرغم من بعد المسافات واختلاف الحدود الجغرافية.[8]

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرف التجارة الإلكترونية من خلال القانون 18-05 " [9] على أنها عبارة عن نشاط يتضمن اقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد من قبل مورد إلكتروني لمستهلك إلكتروني عن طريق وسائط إلكترونية ".[10]

ثانيا : الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية. [11]

هناك تشابه كبير بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية من حيث الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها والمتمثلة في:

- **تسويق المنتج** : والتي تعنى به طرق الوصول إلى الزبون وتزويده بالمعلومات المختلفة عن المؤسسات المنتجات أو الخدمات التي تقدمها،أسعارها، العلاقات التجارية وغيرها.
- **المبيعات** : والتي تعني بها إنجاز معاملة البيع الفعلية.
- **الدفع** : يعني وفاء المشتري بإلتزماته اتجاه البائع.
- **تلبية الطلب** : ويعني به تسليم المنتج أو الخدمة للزبون.
- **خدمة ما بعد البيع** : من خلال تقديم خدمات ما بعد التسليم كالتركيب، الصيانة وغيرها.

لكن الاختلاف يكمن في الطريقة أو الأسلوب الذي تنجز به هذه الأنشطة، ففي التجارة التقليدية تتم المعاملات بطريقة تقليدية، وفي ظل التجارة الإلكترونية تتم المعاملات بواسطة شبكة الويب، فعملية البيع في التجارة التقليدية تعتمد بشكل كبير على نوع العلاقة بين البائع والمشتري، وعلى قدرة البائع على الإقناع

[8] يوسف حسن يوسف، **التجارة الإلكترونية وأبعادها القانونية الدولية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة مصر،2011 ، ص 12 .

[9] القانون رقم 18-05، المؤرخ في 24 شعبان، عام 1439، الموافق لـ 10 ماي 2018 ، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد رقم 28 الصادرة في 16 ماي سنة 2018 .

[10] تنص المادة 6 الفقرة 1، من القانون رقم 18-05 على: (**التجارة الإلكترونية**: النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني بإقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية).

[11] غرزولي إيمان، **العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف 1 الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص 15-16.

فتتم عملية البيع من خلال التفاعل البشري المباشر بين الطرفين، أما في التجارة الإلكترونية فتلعب شبكة الويب وتكنولوجيا المعلومات الدور الرئيسي في ذلك، كما أنه وفي معظم الحالات فإن البائع والمشتري كل منهما لايرى الأخر، وفيما يلي الجدول أدناه يوضح أهم أوجه المقارنة بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية :

الجدول رقم (01-01): المقارنة بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية.

النشاط	التجارة التقليدية	التجارة الإلكترونية
تقديم المعلومات حول المنتج /الخدمة	التلفاز، الراديو، الجرائد الكتالوجات، المجالات وغيرها	المواقع الإلكترونية والكتالوجات على الخط.
اتصالات الأعمال	الهاتف والبريد العادي	البريد الإلكتروني
التحقق من المنتجات المتوفرة	الهاتف، الفاكس والرسائل	البريد الإلكتروني، مواقع الويب والأكسترانت.
توليد الطلبية	على شكل مطبوعة	البريد الإلكتروني، مواقع الويب
بالإشعار باستلام المنتج	الهاتف والفاكس	البريد الإلكتروني، مواقع الويب وتبادل المعطيات الإلكتروني (Electronic Data Interchange)
توليد فاتورة الاستلام	على شكل مطبوعة	عن طريق الويب

المصدر : غرزولي إيمان، العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، السنة الجامعية 2017-2018.

الفرع الثاني : متطلبات التجارة الإلكترونية، خصائصها وأهميتها.

01 – متطلبات التجارة الإلكترونية :

من اجل أن تصبح التجارة الالكترونية متاحة للجميع لابد من البيئة المناسبة لها أولا ومن ثم متطلبات أخرى لازمة لتحقيقها يمكن تلخيصها فيما يلي:[12]

– **البنية التحتية الالكترونية** : تشتمل على البنية التحتية الداعمة للتجارة الالكترونية ومن ابرز مكوناتها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتشمل: أجهزة الحواسيب والبرمجيات والشبكات البروتوكولات الاتصال

[12] عامر إبراهيم قنديلجي، **التجارة الالكترونية و تطبيقاتها**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1 ،2015 ، ص 52-55.

ومعايير الويب وأنظمة امن الشبكات، مع التركيز على انتشار استخدام الإنترنيت لأنها تعد عاملا أساسيا لقيام التجارة الإلكترونية كونها القناة الالكترونية التي تتم من خلالها المعاملات والتبادلات التجارية.

- **التشريعات والأنظمة المطلوبة للتجارة الإلكترونية:** وتشمل التشريعات والقوانين والقواعد التي تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية، والتي تضمن استمرارها وتحمي حقوق الأطراف المتعاملة فيها وتعمل على فض النزاعات الحاصلة من خلالها، وتشمل هذه التشريعات القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والجرائم الإلكترونية والتعامل مع التوقيعات الإلكترونية.

- **توافر عدد من الطاقات البشرية المؤهلة:** وتشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والإنترنيت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية ومن ناحية أخرى تتطلب التجارة الإلكترونية ما يسمى بالاستعداد الإلكتروني (E-Readiness) أي المجتمع القادر والذي لديه الرغبة في استخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنيت.

- **وسائل وأنظمة الدفع والسداد:** وتشمل وجود بنوك تعمل في المجال وتقبل نظام الدفع والتحويل النقدي عبر الانترنت، وان يكون الأطراف مشتركين في نظام بطاقات الائتمان ومتصلين بالانترنت، من وجود الصرافة والمدفوعات الالكترونية.

02 - خصائص التجارة الإلكترونية :

- الوجود الواسع :

التجارة الإلكترونية ما يميزها عن التجارة التقليدية، كونها متاحة في كل مكان وفي جميع الأوقات فهي تحرر السوق من مجرد كونه مكانا عاديا ومعيدا إلى الشكل الذي يسمح للزبون بالتسوق (Market Place) إلى فضاء السوق (Market Space) فالسلعة أو الخدمة المعروضة على الانترنت لا تحتاج إلى أن تستهدف سوقا محدد جغرافيا بحد ذاته بل العكس، فإن إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لمؤسسة صغيرة بإقتحام الأسواق والتعامل مع مستخدمي الانترنت من كل أنحاء العالم سواء كانوا مؤسسات أو أفراد[13]، حيث يستطيع الذهاب إلى هذا الأسوق الغير ملموس في أي وقت ومن أي مكان بواسطة الكومبيوتر وبلمسة بسيطة على الموقع الذي يرغب بزيارته، وبضغط عدة أزرار يمكنه الإطلاع على المنتج وشرائه.

[13] صفاء تايه محمد، **مدى مساهمة المصارف الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة العراق العدد1، المجلد 14، 2017، ص104 .

. التداول العالمي :

تمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خالها تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم وبضغطه زر بسيط على الكمبيوتر ودون تكلفة تذكرة، على النقيض من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محليا ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.[14]

. معايير عالمية :

إن من بين أهم الخصائص غير الاعتيادية المهمة للتجارة الإلكترونية، إذ أن المعايير التقنية للانترنت للتعامل مع تطبيقات التجارة الإلكترونية تتصف بالعالمية حيث أنها تكون مشتركة بين جميع الدول، بالمقابل فإن أغلب تكنولوجيات التجارة التقليدية تختلف من دولة إلى أخرى، إذن عالمية المعايير التقنية للتجارة الإلكترونية أسهمت بشكل كبير في تقليص تكاليف الدخول إلى الأسواق، وتقليص تكلفة البحث عن المنتجات فإيجاد سوق عالمي واحد يتم فيه عرض الأسعار وأصناف المنتجات تسمح للزبائن كعرفة الأسعار وشروط التوزيع، وغيرها من المعلومات الهامة لمنتج محدد في أي موقع في العالم.[15]

. مورد معلومات غنية :

التجارة الإلكترونية تزود العميل بمعلومات كثيرة من خلال إستخدام الشركات لجمع وسائط التكنولوجيا الرقمية كالوسائط المسموعة والمقروءة والمرئية، بينما في التجارة التقليدية كانت آلية تزويد المعلومات تعتمد وبشكل رئيسي على مقابلة العميل مباشرة.[16]

– التواصل :

تعد التجارة الإلكترونية آلية تواصل ذات فاعلية عالية جدا، حيث أنها وسيلة اتصال ذات اتجاهين بين العميل والمنشأة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تفتقد التجارة التقليدية لهذا النوع من الاتصالات فلو أن إحدى الشركات أعلنت عن بضائعها عبر التلفاز، فمن غير الممكن أن يتواصل العميل مع المعلن عبر الجهاز ولكن هذا التواصل أصبح ممكنا عبر التجارة الإلكترونية.[17]

---

[14] د، جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، مرجع سابق ، ص 401.

[15] حميداتو صالح ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص محاسبة وجباية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017 ، ص 05.

[16] د، جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، مرجع سابق ، ص 401

[17] نعيمة يحياوي، مريم يوسف، **التجارة الإلكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، العدد 06 ، صادرة بتاريخ 30 جوان 2017، ص 184

- كثافة المعلومات :

نقصد بها كمية المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق ونوعيتها، فالانترنت يساهم بشكل كبير في زيادة كثافة المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق والزبائن والتجار وغيرها من الجهات ذات العلاقة فلقد أسهمت تطبيقات التجارة الإلكترونية في تقليص تكلفة جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها، كذلك زادت دقة هذه المعلومات وموثوقيتها، ففي ظل التجارة الإلكترونية أصبحت المعلومات أكثر غزارة ووفرة وأقل تكلفة وأعلى جودة .[18]

- الاستهداف الشخصي :

من منطلق أن التجارة الإلكترونية تمكن من المسوق للمنتج من إستهداف فئة معينة من الأفراد من خلال تعديل الإعلانات عبر الشبكة، وذلك بتحديد معلومات الفرد المرغوب إطلاعه على المنتج كتحديد العمر الجنس وطبيعة عمله وأي أمور أخرى يراها المسوق ضرورية .[19]

03 - أهمية التجارة الإلكترونية :[20]

تعتبر التجارة الإلكترونية ذات أهمية كبيرة فقد ساهمت في رفع وزيادة حجم التبادل التجاري وتطويره كما أسهمت في دعم الاقتصاد الدولي وفتحت أفاق واسعة للنهوض بمستوى الأمم، حيث تتمثل أهمية التجارة الإلكترونية فيما يلي :

- تعتبر وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية في وقت واحد وبأقل التكاليف حيث تساعد البائعين على تخطي حواجز المسافات والوصول إلى أسواق بعيدة ومتنوعة، كما تساعد المشترين على التمتع بنفس الخواص بالوسيلة ذاتها وفي الوقت نفسه، وهي بذلك تعتبر تطبيقا حقيقيا لفكرة العولمة وتحرير التجارة، وأن العالم ليس سوى قرية صغيرة، لا تتقيد بحاجز المكان والزمان وهي توفر بذلك فرصا وإمكانيات لا نهائية لعرض السلع والخدمات.

- تعتبر وسيلة فعالة للقيام بعد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات، كما أنها توفر النفقات الإدارية وغيرها حيث تبلغ نسبة الوفر بذلك ما لا يقل عن 30 بالمئة.

---

[18] حميداتو صالح ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 05.
[19] نعيمة يحياوي ، مريم يوسف، **التجارة الإلكترونية و أثارها على اقتصاديات الأعمال العربية** ، مرجع سابق ، ص 184.
[20] عيساني عامر، سلالي بوبكر ، **دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014، ص 209.

- تعتبر التجارة الإلكترونية أداة تؤدي إلى تحسين آلية تبادل المعلومات داخل المؤسسات والتغلب على كثير من المعوقات التي تعوق جمع ونشر المعلومات في الوقت المناسب، كما أنها ترفع من الفائدة التي تعود على تحسين التعاون والترابط بين مختلف الوحدات داخل المؤسسة الواحدة وبما يخدم في النهاية عملية اتخاذ القرار وبذلك من حيث :

أ – تحديث الاتصالات Modernization the Communications

ب – تحقيق القدرة الشرائية Achieving Competitive Ability

ج – تقليل التكاليف والحد من النفقات Cost containment and Cost Decreasing

د – إتاحة المعلومات والاستفادة منها Information Availability & Utilization

هـ – دعم أنشطة الإنتاج و التسويق Marketing & Production

– تعتبر التجارة الإلكترونية أداة توفر لرجال الأعمال كيفية دخول الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتهم في الأسواق العالمية مع الاستفادة من خبرات الشركات المنافسة والإلمام بتجارب الدول الأخرى في مجال التجارة الإلكترونية وكيف إستفادة بها في دعم أنشطتها التجارية المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.

الفرع الثالث : أشكال (أنماط) التجارة الإلكترونية.

إن إتساع مفهوم التجارة الإلكترونية ليشمل إنجاز مختلف الأعمال عن طريق الانترنت، بالإضافة إلى أطراف التعامل ليس فقط على الشركات والمستهلكين بل ويضاف إليها الحكومة أيضا، بحيث تشمل على طائفة واسعة من الأعمال التجارية وتبادل المعلومات، ويمكن توضيح هذا المفهوم الشديد الإتساع باستعمال المصفوفة التي قدمها كوبل (coppel) :

الشكل (رقم 01-01) : مصفوفة كوبل (coppel)

	حكومة (G)	شركة (B)	مستهلك (C)
حكومة (G)	G2G	G2B	G2C
شركة (B)	B2G	B2B	B2C
مستهلك (C)	C2G	C2B	C2C

المصدر: مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق سوريا، ط1، 2010، ص 13.

ونلاحظ أنه وحسب مصفوفة coppel الموضحة في الشكل رقم (01) والتي توضح تطبيقات الأنترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات، فإن التجارة الإلكترونية يمكن أن يتسع مفهومها عبر الزمن و التي تتم من خلال تسعة أشكال وهي :[21]

- **التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية ومنشأة تجارية (B2B)** : ويقصد بها المعاملات التجارية التي تتم بين منظمات الأعمال البائعة ومنظمات الأعمال المشترية عبر شبكة الانترنت، بمعنى أخر هي كل الصفقات (بيع و شراء) التي تتم بين الشركات.

- **التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية ومستهلك (B2C)** : وهذا الشكل أنتشر بشكل كبير ويستخدم من قبل العميل لشراء المنتجات والخدمات عن طريق الويب من مراكز التسوق على الانترنت، وهي تقدم كافة أنواع السلع والخدمات، ويستخدم هذا الشكل من قبل المنشأة التجارية للوصول إلى أسواق جديدة.

- **التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية والإدارة الحكومية (B2G)** : وهي تغطي جميع التعاملات التي تتم بين وحدات الأعمال والإدارة الحكومية من خلال عملية دفع الضرائب والرسوم وغيرها بحيث يتم ذلك إلكترونيا.

- **التجارة الإلكترونية من مستهلك إلى مستهلك (C2C)** : وهي مجموع التعاملات التجارية التي تكون بين المستهلكين وذلك باتخاذ الانترنت وسيطا أساسيا في هذه العملية التجارية.

- **التعاملات بين المستهلكين والشركات (C2B)** : وتشير إلى تعاملات التجارة الإلكترونية التي تتم بين المستهلكين أفراد بائعين ومنظمات أعمال مشترية ومثال على ذلك عندما يقوم المستهلك الفرد ببيع منزل يمتلكه من خلال الانترنت إلى منظمات الأعمال .

- **التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية ببعضها البعض (G2G)** : ويمكن أن تشمل هذه المعاملات بين الأجهزة الحكومية ولكنها يمكن أن تشمل أعملا ذات الطابع التجاري، مثال على ذلك تأجير مبنى من وزارة الثقافة إلى وزارة الشباب والرياضة.

[21] - صراع كريمة، **واقع و أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، تخصص إدارة إستراتجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2014، ص 14-17.

- **التعاملات بين الأجهزة الحكومية والشركات (G2B)** : وتتمثل في مبادلات المعلومات بين الحكومة والشركات بإستخدام الانترنت، كالمعلومات التي ترسلها الحكومة الخاصة بالضرائب والجمارك إلى الشركات.

- **التعاملات بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين (G2C)** : يتمثل في الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة للأفراد كاستخراج بطاقات الهوية وغيرها.

- **التعاملات من المستهلكين إلى الأجهزة الحكومية (C2G)** : مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب أو الرسوم للحكومة عن طريق الانترنت.

كما توجد أصناف أخرى إضافة إلى التصنيفات السابقة، بسبب التطور المستمر في تطوير أو ابتكار الأدوات الإلكترونية الأدوات الإلكترونية من جهة، وتوسع التطبيقات المستخدمة على شبكة الانترنت من جهة أخرى، ارتأينا إضافة أصناف أخرى للتجارة الإلكترونية، لايمكن وضعها في أي خانة من خانة التصنيفات سالفة الذكر وهي: التجارة عن طريق الهاتف النقال، التجارة عبر الفايسبوك، التجارة عبر التلفاز.[22]

01 – التجارة الإلكترونية عبر الهاتف (M-Commerce): وهو النمط الذي أخد في التوسع مع الموجة الخلوية التي تعطي مرونة أوسع بعقد صفقات إلكترونية من خلال الهواتف النقالة، حيث المؤسسات بإمكانها عرض منتجاتها وخدماتها عبر موقعها على شبكة الانترنت وصار بإمكان مستخدمي الهواتف الذكية واللوحات الرقمية (tablettes) تصفح هذه المواقع، والقيام بعملية الشراء، باستخدام التطبيق الموجود على صفحة المؤسسة، وقد بدأت التجارة الإلكترونية عبر الهواتف الذكية تنمو في الآونة الأخيرة خاصة مع الانتشار الواسع في استخدام الهواتف الذكية (بيع 67 مليون هاتف ذكي في كافة أنحاء العالم سنة 2001) وكذا نمو عدد اللوحات الرقمية المباعة (69 مليون في نفس السنة)، مما أدى إلى ارتفاع حجم المبيعات من الهواتف الذكية واللوحات الرقمية إلى مليار أورو سنة 2012.

02 – التجارة الإلكترونية عبر الفايسبوك (F-Commerce): يعرف على أنه شكل من أشكال التجارة الاجتماعية، حيث تقوم شبكة التواصل الإجتماعي (social media) وشبكة التواصل الآني (online media) بدعم التفاعل الاجتماعي بين المستخدمين، مما يسهل عملية الشراء والبيع للمنتجات والخدمات.

[22] غرزولي إيمان، **العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مرجع سبق ذكره ص 32-33.

03 – التجارة الإلكترونية عبر الفايسبوك (T-Commerce): بالإضافة إلى النوعين السابقين هناك نوع أخر جديد من التجارة الإلكترونية هو (T-Commerce)، ونعني به الشراء عبر التلفاز الذكي، حيث يمكن للمستخدم القيام بعملية الشراء فقط بالنقر على جهاز التلفاز، فعلى سبيل المثال لو كان المستخدم يشاهد فلما معينا وأعجبته بذلة أحد الممثلين، فقط بالنقر على البذلة على الشاشة يمكنه الدخول مباشرة لموقع الشركة المنتجة على شبكة الانترنت وباستخدام التطبيق المقدم على موقع هذه الشركة، يمكنه شراء مثلها.

المطلب الثاني : التدقيق والرقابة الإلكترونية.

الفرع الأول : الرقابة الإلكترونية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية.

عرفت الرقابة الإلكترونية على أنها عبارة عن استخدام الأساليب والوسائل الإلكترونية الحديثة لمراقبة الأنشطة والمعاملات داخل المنظمة، بما يحقق الاقتصاد والجهد والوقت والتكلفة، للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر.[23]

حيث تصنف الرقابة الإلكترونية إلى عدة أشكال نجد من أهمها :[24]

. الرقابة على شبكة الاتصالات العالمية (الانترنت) وتطبيقاتها الوظيفية : صمم الانترنت كشبكة مفتوحة في أنحاء العالم تتفق من خلالها المعلومات في صيغة صريحة فكل ما يناسب عبرها يمكن اعتراضه والإطلاع عليه بسهولة لذا أصبح حفظ خصوصية البيانات خلال تناقلها عبر الانترنت هاجس الدول والمنظمات المختلفة وبهدف توفير الحماية للبيانات والأجهزة الملحة وشبكات الاتصال من مخاطر الاستخدام غير المشروع فضلا عن الإجراءات المتعلقة بالعاملين توظف المنظمات المختلفة الإجراءات والتدابير الوقائية التي تهدف إلى حماية محتوى الانترنت وتختلف هذه الأساليب من منظمة لأخرى بحسب طبيعة ونوع هذه المنظمة.

. الرقابة على العاملين إلكترونيا : يهدف هذا النوع من الرقابة إلى استخدام أساليب تكنولوجيا حديثة من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن إلتزام العاملين بالعمل إلا أن لهذا النوع من الرقابة أثار تخوف العاملين بسبب خرقه لخصوصيتهم، أما بالنسبة لأصحاب العمل فيعتبره أداة فعالة لضمان كفاءة و فعالية الموظفين في العمل.

---

[23] عماد علي سلامة الكساسبة، **أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية**، مذكرة تخرج ماجستير، كلية الأعمال ، قسم المحاسبة بجامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن ، 2011 ، ص 17.

[24] نفس المرجع السابق ، ص 19.

. الرقابة على أنظمة الحاسوب : وتنقسم إلى قسمين :

أ- **إجراءات الرقابة العامة :** وهي خطة المؤسسة المتعلقة بعمليات معالجة البيانات إلكترونيا، وتنقسم الإجراءات العامة في بيئة الحاسوب إلى ثلاثة أقسام وهي: الرقابة التنظيمية، الرقابة على مكونات الحاسوب الرقابة على أمن البيانات والملفات.

ب- الرقابة على التطبيقات : وهي عبارة عن إجراءات رقابية محددة مسبقا، تهدف إلى التأكد من صحة تشغيل البيانات وتداولها وتتمثل فيما يلي: الرقابة على مدخلات البيانات، الرقابة على تشغيل البيانات الرقابة على مخرجات البيانات.

الشكل رقم (01-02): عناصر الرقابة الداخلية في بيئة إلكترونية

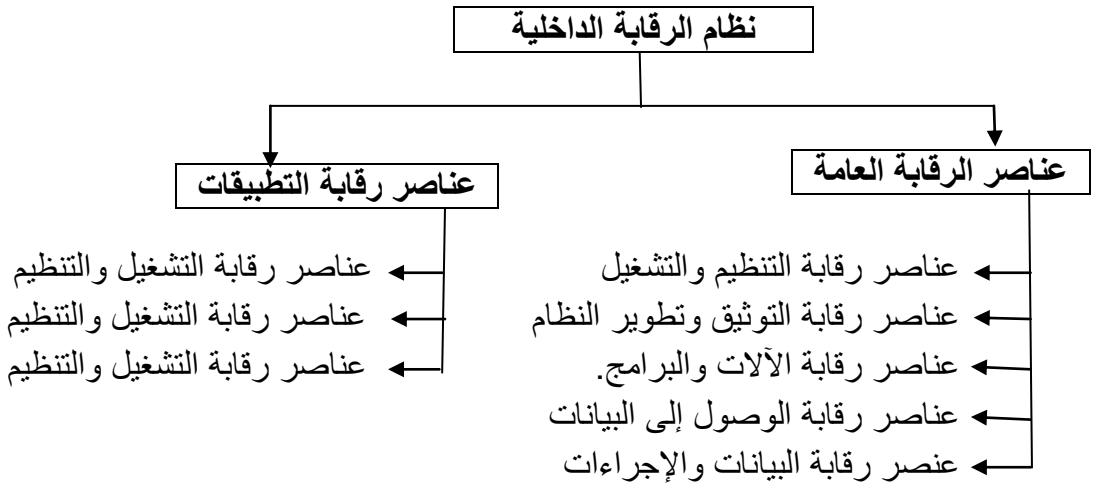

تصنف أهم خصائص الرقابة الإلكترونية وشروطها إلى :[25]

- تستطيع الرقابة الإلكترونية الحد من المفاجآت وتحديد الانحرافات بوقت حدوثها وإعطاء التنبيه بشكل إلكترونية من خلال البرامج الرقابية المستحدثة دون الحاجة لتدخل بشري.

- توفر الرقابة الإلكترونية استخداما فعالا لأنظمة المعلومات وتوفير قاعدة معلومات عن أداء وأنشطة الجهات التنفيذية لتكون جاهزة عند حاجة الإدارة العليا لاتخاذ قرار معين.

- تعد الرقابة الإلكترونية عنصرا أساسيا لإيجاد نظام عمل يركز على الجوانب المؤثرة على أداء وأنشطة الجهات التنفيذية في المنظمة والتي تكون حاسمة في تحديد فشل أو نجاح المنظمة.

- الرقابة الإلكترونية تفعل موضوع الشفافية للجهات التنفيذية ما يؤدي إلى وضوح نشاطات تلك الجهات للأجهزة الرقابية.

[25] عماد علي سلامة الكساسبة ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

– تعد الرقابة الإلكترونية إحدى الوسائط الحديثة لحل المشكلات التي أفرزتها التطورات التكنولوجيا الحديثة في كشف الإساءة الوظيفية وتسريب البيانات.

بعد التطرق للرقابة الإلكترونية يمكن تحديد العلاقة التي تربط الرقابة الالكترونية بالتجارة الإلكترونية في ما يلي :

– تسمح الرقابة الإلكترونية بمراقبة عمليات التجارة الإلكترونية فور حدوثها ويكون ذلك من خلال مراقبة جميع الأجزاء المختلفة من حزمة تكنولوجيا التجارة الإلكترونية للمساعدة في استكشاف المشكلات التي قد تؤدي إلى تدهور عملية التسوق الالكتروني للزبائن، هذا الأمر مهم جدا، لأن الزبائن ليس لديهم أي فكرة ما هو الشيء المتسبب في حدوث الأخطاء أثناء تسوقهم الالكتروني، ولن يبحثون عن معالجة ذلك، بل يرتدون ببساطة إلى المنافسين إذا لم يتمكنوا من شراء ما يريدون. بغض النظر عن السبب، فإن الإحباط من عدم القدرة على إجراء عملية شراء يمكن أن يؤدي إلى خسائر فادحة للمنظمة .[26]

– كموقف آخر للخسارة، فإن العنصر الذي نفذ من المخزون يلعب دور مدمر للصفقة تقع المسؤولية في المقام الأول على موقع التجارة الإلكترونية لعدم المراقبة الصحيحة لحركة مخوناتها، جنبًا إلى جنب مع اتجاهات سلوك المستهلك والطلب، يجب أن يُرَاقَبَ المتجر الالكتروني باستمرار، بناءً على عوامل متنوعة على سبيل المثال: إذا كان أحد مواقع التجارة الإلكترونية يبيع ملحقات iPhone، وأظهرت Apple لأول مرة على iPhone جديد، فمن المؤكد أنها ستضاعف مخزونها إلى ثلاث أضعاف لتفادي العجز عن الطلب الكبير الذي سيسجل، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت هناك حركة متسقة في صفحة منتج معينة، فإن أدوات المراقبة ستمكن المشتري من تقدير الطلب.[27]

الفرع الثاني : تدقيق نظم المعلومات وعلاقته بالتجارة الإلكترونية.

*** تدقيق نظم المعلومات :**

قبل التطرق لتدقيق نظم المعلومات أولا يجب التفرقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ولأبأس أن نذكر ولو بتعريفين بسيطين حول التدقيق الداخلي والخارجي، لأنه من وجهة نظرانا يتم تدقيق نظم المعلومات بشكل كبير عبر قناة التدقيق الداخلي بصفة دورية ومنتظمة أكثر مما يتم عبر قناة التدقيق الخارجي، لأنه وبطبيعة الحال مصلحة التدقيق الداخلي الموجودة داخل المؤسسة هي التي تقوم بالمتابعة

[26] **Best Practices for Monitoring E-Commerce Performance**, New Relic, London, UK, 2017, P 4-9.
[27] **5 Reasons to Monitor eCommerce Sites**, Website : https://www.monitis.com/blog/5-reasons-to-monitor-ecommerce-sites/, date and time of consultation: 01/07/2020 at 21:25

الدورية المنتظمة على مدار السنة لكل أنظمة معلومات المؤسسة، كل بحسب اختصاصه أما التدقيق الخارجي لنظم المعلومات يتم مرة أو مرتين في السنة والوقت لا يسمح للمدقق الخارجي بفهم نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة في فترة قصيرة لأنه يتطلب جهد ووقت كبيرين ليس كما هو حاصل مع التدقيق الداخلي لنظم المعلومات بحيث توفر المؤسسة كل الإمكانيات لمصلحة التدقيق من تكوين ووسائل تقنية وأجهزة من أجل مسايرة تلك الأنظمة واكتشاف أوجه القصور فيها.

أولا – التدقيق الداخلي : يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخلين إلى أن التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم.[28]

ثانيا – التدقيق الخارجي : هو عملية منظمة يقومك بها مدقق مستقل بغرض إبداء الرأي المهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة، مع توصيل النتائج إلى المستخدمين من دوي الاهتمام.[29]

ثالثا – التدقيق الإلكتروني : يقصد بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق، لدى فإن ركن التدقيق الإلكتروني بالإضافة إلى لأركان التدقيق السابقة الإشارة إليها يتمثل في استخدام تكنولوجيات المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق.[30]

*** إجراءات تدقيق نظم المعلومات :** يقصد بإجراءات التدقيق تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على المدقق القيام بها لتحقيق أهداف التدقيق حيث يتم توضيح هذه الإجراءات في برنامج التدقيق، ويمكن تقسيم إجراءات التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات إلى المراحل التالية :[31]

أ – التدقيق المبدئي : يقوم المدقق بهذه الخطوات في بداية تشغيل النظام الحاسوبي.

ب – اختبارات الالتزام : يقوم المدقق في هذه المرحلة بفصل وسائل الرقابة قبل تشغيل النظام الحاسوبي.

---

[28] أحمد حملة جمعة ، **التدقيق الداخلي والحوكمي**، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص46.

[29] ناصر دادي عدون، بابنات عبد الرحمان، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة الجزائر 2008، ص 21.

[30] طلال حمدونة، علام حمدان، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني)**، مجلة الجامعة الإسلامية المجلد السادس عشر، العدد الأول، فلسطين، 2008، ص 926.

[31] عيادي محمد لمين ، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة دراسة حالة** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 176.

ج – الاختبارات التفصيلية : بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها يبدأ المدقق بالمرحلة الأخيرة للتدقيق وهي إجراء الاختبارات التفصيلية وفحص مدى الثقة في تشغيل البيانات وذلك بـ :

. التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها.

. إجراء تدقيق فجائية أثناء تشغيل البرنامج على الحاسوب.

. التحقق من أن سند التدقيق والأدلة المؤيدة للتشغيل تمكن من الحكم على مدى دقة وكمالية البيانات المعدة إلكترونيا.

. التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة و متكاملة.

. التأكد فيما إذا كان مخطط البرنامج لاعلاقة له بتشغيل الآلات وإن القائم بتشغيل الآلات لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة.

بعد التطرق لمفهوم تدقيق نظم المعلومات وطرق تدقيق نظم المعلومات، يمكن تحديد العلاقة التي تربط عملية تدقيق نظم المعلومات بالتجارة الإلكترونية في ما يلي :[32]

1 – إظهار أهمية خط الإنتاج المتاح للشراء عبر منصة التجارة الإلكترونية، والنظام المرتبط بإدارة المخزون، وتدفق البيانات اللازمة لإتمام المعاملة، وعمليات تسوية المدفوعات، بما في ذلك التفاعل مع البنوك والمؤسسات الائتمانية، إضافة إلى إظهار أهمية التطبيقات الأخرى ذات الصلة، مثل برامج ولاء العملاء.

2 – ضمان وجود ضوابط داخلية فعالة إلى جانب مسارات التدقيق اللازمة لإعادة إحداث المعاملة مع الأخذ بعين الاعتبار بأن العديد من المشترين سيكونون عملاء لمرة واحدة دون أي عملية شراء متكررة.

3 – تسليط الضوء على قدرة الإدارة العليا في تدارك مخاطر الأعمال الاقتصادية التي تنطوي عليها التطبيقات القائمة على التجارة الإلكترونية ومدى تبني سياسات محددة للتجارة الإلكترونية وفرض الالتزام بها.

4 – تحديد مدى فعالية خطط الطوارئ والأزمات القائمة للتصدي عن المخاطر الناشئة عن تطبيقات التجارة الإلكترونية.

5 – تحديد مدى قانونية الأعمال التجارية، خاصة فيما يتعلق بالتحقق من هوية العميل وإدارة الأدلة والوثائق الثبوتية.

6 – تحديد مدى نجاعة السياسات المعتمدة لنوع ومستوى المخاطر الناشئة عن أنشطة التجارة الإلكترونية.

[32] Arif Ahmed, Veena Hingarh, **Understanding and conducting information systems auditing**, John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd, Queenstown, Singapore, 2013, P 148.

المطلب الثالث : تدقيق التجارة الإلكترونية في المعايير الدولية.

إن ممارسة التجارة الإلكترونية تؤدي إلى فرص غير مسبوقة للمحاسب المراجع والعميل، فقد شهدت مهنة المراجعة تطورا متزايدا لتلبي التطورات في تكنولوجيا المعلومات، ولهدا جاءت الحاجة إلى إصدار معايير مهنية ترشد المحاسبين والمراجعين في هدا المجال، فقد اهتمت المنظمات المهنية في العالم مبكرا بقضية ممارسة المنشأة للتجارة الإلكترونية وأصدرت مجموعة من التوجيهات والمعايير التي توجه المنشآت والمحاسبين المراجعين لمواجهة مشاكل وصعوبات ممارسة التجارة الإلكترونية.

الفرع الأول : تدقيق التجارة الإلكترونية.

أولا : تدقيق التجارة الإلكترونية في معيار ISA

تعتبر معايير التدقيق الدولية **(ISA)** من بين أهم إصدارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB)، فهي عبارة عن **" إطار متجانس وقابل للتطبيق من المستويات المهنية الدولية، والتي لا تتعارض بالمرة مع معايير التدقيق المتعارف عليها من ناحية، ولا تحترم أية دولة إصدار معايير تدقيق وطنية خاصة بها** "، كما أنها تمثل " **معايير خاصة بالعمل الأكثر تكرارا للمدققين"، حيث تتضمن هذه المعايير** " **كل المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية مع الإرشادات المرتبطة في صورة إيضاحات ".**[33]

بالتالي فهي إرشادات فنية وأخلاقية وتعليمية توفر قدر كاف من المرونة لترك المجال مفتوحا أمام الهيئات المهنية في أنحاء العالم للاسترشاد بها وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكيفها مع الظروف البيئية بكل دولة، إذ تعتبر مجموعة من التوجيهات التي يجب على مدقق الحسابات أن يتتبعها في أداء مهمته، وكذا يمكن الاعتماد عليه للحكم على ذلك الأداء، ورغم أنها إجبارية التطبيق إلا أن العديد من الدول لجأت إلى تبني أو تطبيق هذه المعايير نظرا للخصائص التي تتميز بها.[34]

مما لاشك فيه أن استخدام معيار ISA أصبح أمرا ضروريا للتعامل مع العديد من المهام المرتبطة بإنشاء والحفاظ وإرسال المعلومات عبر وسائل الإتصال الحديثة، فمن خلال تطبيق ودمج معيار ISA بشكل صحيح في التجارة الإلكترونية، يمكن للوكلاء التعامل مع مختلف الأفراد سواء كانوا عارضي أو طالبي السلع والخدمات في أي مكان في العالم مع الحفاظ على مصالحهم، كما يمكنهم من التواصل مع وكلاء آخرين

[33] بهلولي نور الهدى، **أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017 ص 39.

[34] بهلولي نور الهدى، نفس المرجع السابق، ص 39.

للحصول على مواصفات المنتوجات، مثل السعر والخصائص، الكمية المتوفرة..، وإجراء مقارنة وفقا لمواصفات ومتطلبات الزبائن حتى يضمن مستويات عالية من الرضا.[35]

كما يساهم تدقيق التجارة الإلكترونية في ظل معيار ISA في إعادة النظر في إستراتجية التجارة الإلكترونية للمؤسسة محل التدقيق، حول الفهم الجيد للمتغيرات البيئية المحيطة، ومدى فعالية أنشطة التجارة الإلكترونية، إضافة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن تصادفها المؤسسة، كل هذا من خلال :36

– إشراك وإدماج المؤولين المكلفين بالحوكمة في مموءة أنشطة التجارة الإلكترونية مع إستراتجية العمل الشاملة.

– سواء كانت التجارة الإلكترونية عالمية جديدة.

– تسليط الضوء على مصادر الإيرادات ومحاولة فهم نمط تغييرها، وكيف يؤثر تقييم إدارة التجارة الإلكترونية على أرباح المؤسسة ومتطلباتها المالية تدعم نشاطا جديدا أو جعل الأنشطة الحالية أكثر كفاءة والهدف الرئيسي يبقى دائما محاولة الوصول إلى أسواق.

– يجب ضبط موقف الإدارة اتجاه المخاطر وكيفية تحديدها لفرص ومخاطر التجارة الإلكترونية في ظل إستراتجية محكمة تدعمها ضوابط مناسبة.

ثانيا : تدقيق التجارة الإلكترونية في ظل بيان المراجعة الدولي ISA 1013

أصدر هذا البيان في شهر ماري 2002 من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبيين القانونيين (IFAC) حيث كان يهدف إلى مساعدة المدققين وتعزيز ممارستهم الجيدة، عند قيامهم بفحص نشاط الذي تقوم به المنظمة (المؤسسة) عن طريق شبكة الانترنت، كذلك حدد المعيار ضرورة دراسة بيئة الرقابة الداخلية والإلمام بالأنظمة والقوانين وسياسات أمن المعلومات وسلامة التوقيع والتسجيل الإلكتروني، وحدد هذا البيان **-1013-** المخاطر المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وصنفها إلى مخاطر خسارة سلامة تكامل العلمية والتي يمكن مضاعفتها من خلال فقدان مسار التدقيق، ومخاطر أمنية لاختراق التجارة الإلكترونية، وعدم الالتزام بالمتطلبات الضريبية والقانونية والتطبيقية، وفشل البيئة التحتية وتحطمها، وأخطاء في السياسات المحاسبية المرتبطة –على سبيل المثال–، تكاليف تطوير الموقع على شبكة الانترنت أو سوء فهم الاتفاقيات المعقدة.[37]

[35] Juan Ramon Rabunal, Julian Dorado, Alejandro Pazos Sierra, **Encyclopedia of Artificial Intelligence**, Information science reference, London, UK, 2009, P 946

[36] George Puttick, Sandy van Esch, Sandra Dawn Van Esch, Suresh Kana, **The Principles and Practice of Auditing**, Juta, Cape Town, South Africa, 2007, P 446.

[37] كريمة الجوهر وآخرون، **أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني المجلد العاشر، 2020، ص 20.

سندرج فما يلي أهم الأمور التكنولوجية الواجب على المراجع فهمها جيدا عند إدراكه لأثارها التقنية على عملية المراجعة :[38]

* المخاطر المحتملة للوحدة محل المراجعة، استخدامها للانترنت في التجارة الإلكترونية وبيان مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعتمدة وإمكانية مراقبة هذه المخاطر.

* التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على استقلالية الوحدة محل المراجعة، ومدى إستمراريتها في تأدية أنشطتها.

* إمكانية التعرف على إجراءات المراجعة في ظل تلك البيئة التكنولوجية وتقييم أدلة الإثبات فيها.

* بيان ضرورة دراسة المراجع لبيئة الرقابة الداخلية.

* ضرورة إلمام مراجع الحسابات بأنظمة و قوانين وسياسات إصدار المعلومات والضوابط الأمنية المطلوبة عند تنفيذه لمهامه (التأكيد من التسجيل الإلكتروني وإرسال المصادقات، وسلامة التوقيع الإلكتروني).

ثالثا : شرح و إيضاح معيار المراجعة رقم 16 .[39]

إهتم هذا الإيضاح أو الشرح بما يلي :

* التمييز بين التحريف المتعمد و غير المتعمد في التقارير المالية.

* أكد على ضرورة وضع خطة للمراجعة من قبل المراجع يراعي فيها البحث عن الخطأ والمخالفات الهامة.

* حدد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والمخالفات بحدود العينة التي يقوم بمراجعتها.

* أوضح أن المراجع لا يستطيع الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية في منع الغش والاحتيال لأن هذا النظام يمكن تجاوزه من قبل الإدارة.

لم ينل هذا الإيضاح قبولا عاما لمستخدمي التقارير المالية لأنهم توقعوا توسيعا في مسؤولية المراجع في اكتشاف الخطأ والغش و ليس مجرد البحث عنها، كما أن التعبيرات المستخدمة في هذا الإيضاح كانت غامضة و لم تقدم إرشاد كافي للمراجعين، وبالتالي لم يلبي إحتياجات مهنة المحاسبة أو مجتمع الأعمال.

[38] منهل مجيد أحمد، **إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في إطار تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة دكتورة في فلسفة المحاسبة، جامعة سانث كلمنتس العالمية، مكتبة الموصل العراق، 2011، ص 156.

[39] جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة في البيئة الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 380.

رابعا : تدقيق التجارة الإلكترونية في ظل معيار ISO 27001

معيار iso/IEC 27001 هو معيار عالمي لإدارة امن المعلومات صادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (iso)، الذي تم نشر الإصدار الأخير منه سنة 2013، حيث يعد الإيزو iso 27001 فردا من عائلة معايير الأيزو iso 27000 التي تساعد المنشآت في الحفاظ على امن معلوماتها، يتم استخدام نظام الأيزو 27001 من قبل ألاف الشركات في جميع أنحاء العالم ويسمح لهم بإنشاء نظام فعال وواضح للحفاظ على البيانات السرية بحيث تكون أمنة وفي الوقت عينه متوفرة للمستخدمين المصرح لهم يجمع هذا المعيار بين متطلبات أمن الإجراءات وأمن القوى العاملة فظلا عن الجوانب المادية والفنية للشركة.[40]

يمثل iso 27001 معيار تأمين البيانات الذي من خلاله تتمكن المؤسسة من تقديم الضمانات اللازمة للعملاء والشركاء والجهات التنظيمية بالتزام ضوابط تأمين البيانات المتعارف عليها عالميا كما يتناول iso 27002 المستند الشقيق في أفضل الممارسات الخاصة بتأمين البيانات مع عرض تفصيلي لإجراءات التنفيذ و يمثل كلا المستندين إطار عمل قانوني لحماية الأصول المؤسسة في البيانات.[41]

يركز المعيار iso 27001 على حماية الأصول المعلوماتية الهامة لعمليات الأعمال، ويتبع مبدأ الدفاع العميق، كما يتم تطبيق الضوابط على مختلف المستويات لضمان حماية الأصول بناءا من هذه الضوابط وحتى المعلومات نفسها ونظام التشغيل الذي ينظمها والتطبيقات المستخدمة للوصول إليها والشبكات التي تستخدم المعلومات خلالها، والافراد مستخدمي التطبيقات وحتى المقار التي تضمن جميع هذه المكونات، كما يتم بناء المستويات بناءا على الانشطة والإجراءات والسياسات التي تحكم العمل.[42]

يعتبر نظام الإدارة كيان مرن يتيح للمؤسسة التعرف على التهديدات ونقاط الضعف التي تتعرض لها أصولها المعلوماتية على فترات منتظمة وذلك بشكل مسبق، مع ضمان الالتزام بمستوى المخاطر المقبول حيث ينقسم هذا المعيار إلى 11 مجال لتأمين المعلومات التي تنقسم بدورها إلى 39 هدف من أهداف الرقابة التي يمكن تطبيقها للوفاء المتطلبات تأمين البيانات.[43]

يساهم إعتماد iso 27001 في إضفاء بعض الدقة والصرامة على عملية تنفيذ التجارة الإلكترونية (ما يعني إدخال تحيينات على امن المعلومات وجمع الفوائد التي تأتي مع الحد من المخاطر) فهذه العملية تتطلب دائما موافقة الإدارة، وهي ميزة من حيث الوعي الأمي، وتتمتع شهادة الأيزو بإمكانيات تسويقية

[40] الموقع الإلكتروني على الآنترنت: https ://www.ciatec.com ، تاريخ الإطلاع 2020.06.20 .
[41] **دليل التدقيق على تقنية المعلومات للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، سلسلة الأدلة المشتركة (6) ، سنة 2013 ، ص 118.
[42] نفس المرجع السابق ، ص 119.
[43] نفس المرجع السابق ، ص 119.

وينبغي أن تساهم في جلب أصحاب مصالح جدد وشركاء أعمال جدد يساهمون بدورهم في تحسين نظم أمن المعلومات.[44]

كما يساهم معيار ISO 27001 ، في تدعيم عملية تدقيق التجارة الإلكترونية من حيث :[45]

- جرد أصول المعلومات.
- تحديد متطلبات حماية المعلومات.
- تحديد التهديدات والتخصص فيها.
- تحديد نقاط الضعف وتخصيصها.
- تحديد المدى المحتمل للخسارة.
- تحديد احتمالات حدوث الخسارة.
- تحديد المخاطر.
- اتخاذ القرار بشأن إحتمالية قبول المخاطر.
- توثيق المخاطر.

الفرع الثاني : نموذج لمتطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في المنشأة.

إن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية في المنشأة تتطلب من مراجع الحسابات أن أخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتطلبات، التي تتطلب سيرورة البرنامج العملي لعملية المراجعة وهو ما سنتطرق إليه في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01-02): نموذج يوضح المتطلبات العملية للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.

المتطلبات العملية للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية	إبراز المعايير الدولية ذات الصلة بتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية
معرفة طبيعة عمل المنشأة (الشركة)	كما جاء في المعيار الدولي 310 (معرفة طبيعة عمل المنشأة)، على مراجع الحسابات أن يحصل على معرفة كافية عن نشاط الشركة لتمكينه من تحديد وفهم الأحداث والعمليات والممارسات التي قد يكون لها أثر على التقارير المالية أو على تقرير المراجعة، كما أنه من الواضح أن نمو التجارة الإلكترونية ذو أثر هام على بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركة.

[44] C bothma.J botha . p Geldenhuys. Managing . e-commerce in business. Second edition. Juta. & company Ltd. Cape town. South Africa. 2008.p118.
[45] Martin Kutz. Introduction to e-commerce. Bookbonn.com th ebook company. London.United Kingdom.2016. p133.

ضرورة توفر مهارات خاصة للمراجعين	أشار معيار المراجعة الدولي 620 (الاستعانة بعمل خبير)، أنه عندما يكون نشاط التجارة الإلكترونية تأثير هام على نشاط الشركة وأعمالها، فإن مراجع الحسابات قد يكون بحاجة إلى مهارات لكي يكون قادرا على القيام باستفسارات مناسبة، ولكي يتفهم أثار وحدود الإجابة التي يحصل عليها من هذه الاستفسارات، فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون مراجع الحسابات قادرا على تقرير مدى دقة إجراءات الأمن والحماية لتكنولوجيا المعلومات، البيئة الأساسية لها، ووسائل الرقابة الداخلية.
الاستعانة بعمل خبير	إذا لم يكن لدى مراجع الحسابات الفهم الكافي لبيئة التجارة الإلكترونية، فإنه يمكنه الاستعانة بخبير، سواء كان الخبير موظف لدى المراجع أو موظف لدى مؤسسة، أو قد يكون خارجي يتم الاتفاق معه للإدلاء بخبرة في موضوع معين.
تقييم المخاطر والرقابة الداخلية	كما جاء في معيار المراجعة الدولي 400 (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) على مراجع الحسابات أن يحصل على فهم كافي للنظام المحاسبي ولهيكل الرقابة الداخلية، وعلى مخاطر المراجعة ومكوناتها، وذلك بغرض التخطيط لعملية المراجعة، وبالتالي فإنه من طبيعة نشاط التجارة الإلكترونية أن يكون هناك درجة عالية من الأخطار اللازمة بالنسبة للحسابات أو العمليات التي يتضمنها نشاط التجارة الإلكترونية.
أدلة الإثبات في عملية المراجعة	وفقا لمعيار المراجعة الدولي 500 (تقرير المخاطر والرقابة الداخلية) يتطلب من مراجع الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة، لتكون الأساس الذي يبنى عليه رأيه المهني.
إجراءات المراجعة التحليلية	تعد المراجعة التحليلية من أكثر الأدوات المستخدمة من قبل المراجع وذلك لكونها تساعد في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا وذلك بأقل التكاليف وبالتالي يستطيع المراجع تحقيق الكفاءة في أداء عملية المراجعة، ونظرا لأهمية هذا الأسلوب وانتشار استخدامه في عمليات المراجعة.
مراجعة نظم المعلومات المحاسبية لأنشطة التجارة الإلكترونية	إن الهدف من مراجعة نظم المعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في مجال التجارة الإلكترونية هو مراجعة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية بها والتي توفر الحماية لنظام التداول الإلكتروني للبيانات الذي يطبقه في مجال التجارة الإلكترونية، ولذلك فإن مراجع الحسابات في شركات التجارة الإلكترونية سوف يحد يجد نفسه بالضرورة مطالبا بمراجعة نظم المعلومات المحاسبية

	كأحد إجراءات مراجعة صفقات التجارة الإلكترونية.
الأهمية النسبية في المراجعة	قد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية الأهمية النسبية بما يلي : تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المكرر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة.
فرض الاستمرارية	أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، حيث ينظر بموجبه على أن المنشأة مستمرة بمزاولة نشاطها في المستقبل المنظور دون أن يكون لديها هدف أو حاجة للتصفية أو التوقف، إذ يتطلب من مراجع الحسابات مراعاة ملائمة تطبيق الشركة لغرض الاستمرارية عند تنفيذ إجراءات المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.
مراعاة القوانين والأنظمة عند مراجعة البيانات المالية	كما جاء في معيار المراجعة الدولي 250 (مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية)، يجب على مراجع الحسابات أن يراعي التزام المنشأة (الشركة) محل المراجعة بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وعلى هذا تبرز عدد من المسائل القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لم تحل بعد، حيث لم يتوفر لحد الآن إطار قانوني شامل للتجارة الإلكترونية الدولية.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : إبراهيم محمد عبد الكريم الطحان، إطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص مراجعة، جامعة طنطا، مصر، 2010، ص 69.

الفرع الثالث : أهمية تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.

من خلال تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية يمكن إبراز أهمية ذلك في :[46]

- أتساع مجالات التعامل في بيئة التجارة الإلكترونية من قبل منظمات الأعمال المختلفة وما يصاحبه من توليد عمليات محاسبية تحتاج إلى تدقيق وتوصيل النتائج عملية التدقيق إلى الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في إتخاد القرارات المختلفة.

[46] زياد هاشم السقا، ناظم حسن رشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع العدد 20، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الموصل، بغداد، 2012، ص 41-42.

- الحاجة في إضفاء الثقة في البيانات التي تنشأ عن عمليات التجارة الإلكترونية ، خاصة وأن هده العمليات تتم في بيئة تقنية متطورة تحتاج إلى وجود جهة مستقلة تعطي رأيها الفني المحايد في موثوقيتها أمنيتها وتوكيدها.

- التطورات المستمرة في وسائل تقنيات المعلومات وتزايد استخدامها من قبل منظمات الأعمال في العديد من المجالات الخاصة ببيئة التجارة الإلكترونية، وبما يؤدي إلى ضرورة اللحاق بها واستخدامها من قبل مراقبي الحسابات في عملهم فضلا عن الحاجة إلى استمرارية تدقيقها وإبداء الرأي حول مدى إمكانية الاعتماد عليها في تشغيل العمليات الخاصة ببيئة التجارة الإلكترونية.

- تزايد الاهتمام ببيئة التجارة الإلكترونية وما يترتب عليه من اهتمامات من قبل العديد من الجهات (الحكومية وغير الحكومية) التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة (مثل دوائر الضرائب والأسواق المالية والمصارف) بالنشاطات والممارسات التي تعمل بها منظمات الأعمال التي تقوم بممارسة عمليات التجارة الإلكترونية، وما تتطلبه تلك الجهات من إمكانية الاعتماد على البيانات المتولدة من تلك العمليات التي تحدث في بيئة التجارة الإلكتروني.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية التوصل إلى النتائج المرجوة، ومنه فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو التطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات سابقة محلية.

وقد تضمنت الدراسات التالية :

الفرع الأول : دراسة حميداتو صالح .

الجدول رقم (01-03) : دراسة حميداتو صالح.

الدراسة / السنة	دراسة حميداتو صالح، السنة الجامعية 2017/2016.
عنوان الدراسة	تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر.
نوع ومكان الدراسة	أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
إشكالية الدراسة	ما مدى تأثير التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات في ظل آليات ومداخل الاستجابة الحتمية لهذا الأثر، وما مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في ظل مهارتهم الحالية ؟.
أهداف الدراسة	يمكن تلخيص الأهداف التي توصلت إليها هذه الدراسة في العناصر التالية: - توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية وأثرها على مراجعة الحسابات. - معرفة واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر. - توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية ومحاولة إسقاط ذلك على واقع البيئة الجزائرية واقتراح المعالجات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، كدا التعرف على آليات ومداخل الاستجابة الحتمية لأثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات. - لفت انتباه الهيئات المشرفة على المحاسبة والمراجعة لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية.

منهج الدراسة	تم إتباع المنهج الوصفي في هذه الدراسة، كما تم إتباع أيضا المنهج التاريخي والدي أستخدمه الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الكبير في تصميم طريقة البحث ومنهجه، بالإضافة إلى الاستعانة بعدة أدوات للحصول على المعلومات الضرورية للدراسة منها : المسح المكتبي، الاستبيان، المقابلة، الأدوات الإحصائية.
نتائج الدراسة	وقد أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ما يلي : – وجود تجارة إلكترونية ناشئة في الجزائر تتطلب استعداد مهنة المحاسبة والمراجعة للتكيف معها. – إن أدلة الإثبات في التجارة الإلكترونية أدلة إلكترونية غير ورقية، تحتاج في جمعها إلى تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما يتطلب تدريب وتأهيل المراجعين في مجال تكنولوجيا المعلومات. – إن المراجعة المستمرة هي أنسب المداخل الملائمة لممارسة المراجعة الخارجية في بيئة التجارة الإلكترونية. – موافقة المراجعين الخارجيين بدرجة كبيرة على الحاجة الملحة للتدريب المستمر وتطوير مهاراتهم الحالية خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليتمكنوا من مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية، وإعادة النظر في تدريبهم المهني وشروط الحصول على الاعتماد. – أظهرت النتاج أن مراجعي الحسابات في الجزائر غير مؤهلين لمراجعة حسابات الشركات العاملة في ظل التجارة الإلكترونية في ظل مهاراتهم الحالية. – إن انخفاض مستوى قدرة مراجعي الحسابات في الجزائر على مراجعة حسابات التجارة الإلكترونية مراده : * غياب التشريعات المنظمة للمهنة في ظل التجارة الإلكترونية. * قلة الخبرة في مراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية. * غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية. * عدم وجود دورات أو ورشات عمل مخصصة لمراجعة حسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية. * انعدام التدريب المستمر للمراجعين خصوصا على مشاكل التجارة الإلكترونية في المحاسبة و المراجعة.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة حميداتو صالح.

الفرع الثاني : دراسة حسين شنيني

الجدول رقم (01-04) : دراسة حسين شنيني

الدراسة / السنة	دراسة حسين شنيني، السنة الجامعية 2013- 2014
عنوان الدراسة	التجارة الإلكترونية كخيار إستراتيجي للتواجد في الأسواق الدولية ومقومات إقامتها في الوطن العربي الواقع والتحديات.
نوع و مكان الدراسة	أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح، نوقشت بتاريخ 26 نوفمبر 2014
إشكالية الدراسة	ما مدى يمكن للتجارة الإلكترونية العربية أن تكون خيارا استراتجيا أمام الشركات العربية لغزو الشركات الدولية ؟
أهداف الدراسة	يمكن تلخيص الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة في العناصر التالية : - التعرف على التطور الذي شهدته التجارة الإلكترونية في الوطن العربي. - مدى تأقلم المجتمع العربي بمختلف جوانب واستخدامات تكنولوجيا المعلومات. - اكتشاف الفجوة الرقمية الحاصلة بين الدول العربية والدول المتطورة وعلاقتها بالتأخر المسجل في هذه المنطقة ومحاولة مواكبة الركب التكنولوجي وتقليص تلك الفجوة. - محاولة إبراز التجارة الإلكترونية كأسلوب جديد لاختراق الأسواق الدولية. - الأسلوب الذي لم تتعرض له أغلب مراجع ومصادر التسويق الدولي مدى قدرة الشركات العربية الصغيرة منه والكبيرة، المادية والافتراضية على الاعتماد على هذا الأسلوب في الدخول إلى أسواق لم تكن مألوفة من قبل واكتشاف تداعيات هذا التأقلم.
منهج الدراسة	أعتمد الباحث في هده الدراسة على الأسلوب النظري المكتبي الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات عن طبيعة المشكلة المطروحة، وأيضا طريقة الوصف والتحليل لهده المعلومات للتوصل إلى النتائج المتعلقة بهذا الشأن، والتي تساعد إلى بلوغ الهدف المطلوب من البحث و إجراء مقارنات من خلال التعرض لمسار التجارة الإلكترونية، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج التاريخي في هده الدراسة.
	وقد أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ما يلي : - تملك المنطقة العربية من المقومات المادية والتقنية وما يؤهلها لأن تكون رائدة في مجال التجارة الإلكترونية.

نتائج الدراسة	– ليست وحدها الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة القومية من تستطيع التواجد في الأسواق الدولية، بل أصبح هذا الخيار متاحا أيضا للشركات الصغيرة وحتى الافتراضية بفضل التجارة الإلكترونية وشبكة الانترنت. – العمل على تحسين وتطوير النية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإيجاد شبكة اتصالات تتسم بالسرعة والفاعلية الكبيرة وتوفير خدمات الانترنت وتسهيل عملية اقتنائها والحصول عليها من طرف المواطن العربي، وتحفيزه على استعمالها وجعلها في متناوله من جانب التكلفة والأسعار. – إيجاد البنية التشريعية والقانونية المناسبة التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتساعد على قيام شركات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من شركات الاقتصاد الرقمي. – التحسين والارتقاء بالخدمات الإلكترونية وتجديد الثقة لدى المواطن العربي من خلال تحسين الأداء التكنولوجي والتقليل أو القضاء على المشاكل المطروحة من تقطعات غير مبررة للشبكة العنكبوتية وبطئها والتماطل الإداري المسجل في كثير من الدول العربية.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة حسين شنيني.

الفرع الثالث : دراسة عطاالله عمر.

الجدول رقم (01-05) : دراسة عطاالله عمر

الدراسة / السنة	دراسة عطاالله عمر، السنة الجامعية 2017/2016
عنوان الدراسة	تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية.
نوع و مكان الدراسة	أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة المحاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، السنة الجامعية 2017/2016.
إشكالية الدراسة	ما هي التأثيرات المتوقعة لتكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية.
أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى : . التعريف بالأهمية التحديات والفرص التي تثيرها تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية تجاه أنظمة المعلومات المحاسبية. . تطوير أو إعادة هندسة أنظمة المعلومات المحاسبية الحالية لتستوعب تعاملات تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية.

	. دراسة إجراءات الحماية والتأمين لأنظمة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا شبكة الانترنت التجارة الإلكترونية. . دراسة مراحل التحول بنجاح إلى نظام معلومات محاسبي إلكتروني يلاءم عمليات التجارة الإلكترونية. . دراسة تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيراتها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية.
منهج الدراسة	أستخدم في هده الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فكان استخدامه عبر كامل فصول البحث، كما تم اعتماد منهج المسح الذي يعتمد على جمع البيانات ميدانيا بوسائل متعددة وهو يتضمن الدراسة الاستكشافية والوصفية التحليلية .
نتائج الدراسة	تم من خلال هده الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج سواء انطلاقا من الدراسة النظرية أو الميدانية و يمكن عرض أمهما كما يلي : . التوصل إلى مفهوم عام للتجارة الإلكترونية وهي أنها أحد الأساليب الحديثة والنظم الحديثة لتصميم و تنفيذ عمليات شراء والبيع والخدمات وتبادل المعلومات و المستندات والأموال عبر شبكة الانترنت.....إلخ. . تعتبر شبكة الانترنت من أبرز التقنيات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. . هناك مجموعة من المشاكل والقصور التي تواجه نظام المعلومات الحالي بالمؤسسات الجزائرية للانتقال به إلى نظام معلومات يلاءم عمليات التجارة الإلكترونية ومن ثم يجب تحديد هده المشاكل والقصور بدقة ومن ثمة معالجتها للتحول إلى النظام الجديد. . إن مشروع تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لمواكبة التجارة الإلكترونية يترتب عليه استثمارات مالية ضخمة مما يتطلب من إدارة هده المؤسسة إعداد خطة محكمة وجيدة لتصميم وتنفيذ مشروع التطوير والتعرف على قوانين التجارة الإلكترونية وملامح بيئة النظام الجديد. . من خلال الدراسة هناك اتفاق حول ضرورة تعديل نظام المعلومات محاسبي إلكتروني ليلاءم عمليات التجارة الإلكترونية وتدريب وإعادة تأهيل العمال العاملين لمواكبة تحديات التجارة الإلكترونية.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة عطاالله عمر.

الفرع الرابع: دراسة صراع كريمة

الجدول رقم (01-06) : دراسة صراع كريمة

الدراسة/ السنة	دراسة صراع كريمة، السنة الجامعية 2014/2013.
عنوان الدراسة	واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر.
نوع و مكان الدراسة	مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتجية، جامعة وهران.
إشكالية الدراسة	ما مدى استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر...؟.
أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التجارة الإلكترونية باعتبارها من المفاهيم الجديدة في العالم الاقتصادي، كذا معرفة واقع استخدام الاقتصاد الجزائري للتجارة الإلكترونية وما هي الخطط التي تتبناها الجزائر لاعتماد هذه التجارة.
منهج الدراسة	اعتمدت الباحثة في هده الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالتطرق إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع من أجل الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر البحث والتحليلي لنتائج الدراسات وترجمتها، حيث اعتمدت في دلك على جمع المعطيات الكمية والبيانات واستعراض الجداول وأرقام المتعلقة بالموضوع قصد الدراسة، كذلك اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأدوات في هده الدراسة المتمثلة في البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب والمجلات الاقتصادية والبحوث الأكاديمية والتقارير المنشورة من طرف المنظمات والهيئات الدولية.
نتائج الدراسة	خلصت هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية : - إن التجارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة في العالم بالرغم من هذا أصبحت ممارستها أمر طبيعي قي الدول المتقدمة وهي تعرف تقدما تلو الأخر في مدى استعمالها، أما في الجزائر فهي ضعيفة بمقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب وجد ضعيفة مقارنة مع دول العالم، وهذا راجع إلى مجموعة من العوائق والصعوبات في المجال التقني والتشريعي والمصرفي التي سبق ذكرها، لذلك التجارة الإلكترونية في الجزائر لازالت في المرحلة التجريبية.

	– تشهد الجزائر تقدما ملحوظ في مجال الاهتمام بتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصالات مقارنة بالسنوات السابقة، فرغم التطور الذي شهدته الجزائر في مجال الانترنت وازدياد عدد مستخدميها لم يزامنه تطور في تطبيقات التجارة الإلكترونية، فأغلب الدراسات التي أجريت حول استخدامات التجارة الإلكترونية في الجزائر أظهرت أن هذه الإستخدمات لم يتجاوز بعد المستوى البدائي الذي يشمل أنشطة الإعلان والترويج والحصول على المعلومات والدفع عند التسليم، ولم تصل بعد إلى المستوى الثاني والمتمثل في الدفع الفوري الإلكتروني والذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية والتحويلات النقدية على شبكة الانترنت بين الشركات فيما بينها وبين الأفراد والشركات. – انعدام الإحصائيات حول موضوع التجارة الإلكترونية ناتج عن انعدام الجهات الرسمية المختصة بتنظيم وتنسيق وتعميم التجارة الإلكترونية فمثلا وزارة التجارة التي سبق وتم الاتصال بها من طرف الباحثة ليس لديها أي معطيات حول موضوع التجارة الإلكترونية، كونه مشكل هيكلي خطير لابد من تداركه.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة صراع كريمة.

المطلب الثاني: الدراسات العربية والأجنبية.

وقد تضمنت الدراسات التالية :

الفرع الأول : الدراسات العربية

أولا : دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي

الجدول رقم (01-07) : دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي

الدراسة / السنة	دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي، سنة 2006
عنوان الدراسة	أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة – دراسة ميدانية في اليمن –.
نوع و مكان الدراسة	أطروحة دكتوراه في تخصص محاسبة، جامعة دمشق سوريا.
أهداف الدراسة	هدفت هده الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر مراجعة الحسابات نتيجة لنمو عمليات التجارة الإلكترونية، من خلال التعرف على خصائص هذا النوع من

	النشاط، وإيضاح التحديات والفرص التي تفرضها على مهنة المراجعة، وما تستوجبه من إلمام المراجع الكافي بتقنيات التجارة الإلكترونية وبأحدث الإجراءات والأساليب المستخدمة في مجال مراجعة عمليات التجارة الإلكتروني، ووضع هذه الإجراءات في إطار يعكس متطلبات مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.
نتائج الدراسة	أسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج أبرزها أهمها : التعرف على أهم المخاطر المترتبة على ممارسة المؤسسة للتجارة الإلكترونية، ومتطلبات مراجعة عملياتها من قدرات علمية وكفاءات مهنية والتعرف على مدى كفاية مستوى المهارات الحالية لدى المراجع الخارجي في اليمن لأداء مثل هذه المهام، وبما يتوافق مع متطلبات البيان الدولي 1013، وكيف يمكن للمراجع مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التقنية والوقوف على الدور الذي تقوم به المنظمات المشرفة على مهنة التدقيق بخصوص أداء الخدمات المهنية التي تفرضها التجارة الإلكترونية.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي.

ثانيا : دراسة محمد علي الخليفة محمد.

الجدول رقم (01-08) : دراسة محمد علي الخليفة محمد.

الدراسة / السنة	دراسة محمد علي الخليفة محمد، سنة 2015.
عنوان الدراسة	التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية
نوع و مكان الدراسة	مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
إشكالية الدراسة	أدركت كثير من الشركات أن التجارة الإلكترونية عامل حرج وحاسم في السوق التنافسية وأن عدم المعرفة بالمعوقات التي تحول دون تطبيقها بشكل فعال وإهمال تطويرها، يؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف القدرة التنافسية لها وخسارة زبائنها وبالتالي خروجها من السوق، فالتجارة الإلكترونية المعيار الحساس الذي تضعه الشركات في حساباتها عند رسم الخطط وتحديد الأهداف أضف إلى ذلك أن للتجارة الإلكترونية تحديات مختلفة تتطلب ضرورة التكيف وفاعلية الشركات ومؤسسات الأعمال بمرونة مع تغيرات السوق المفتوح والمنافسة الحادة.

أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي: تحليل ظاهرة التجارة الإلكترونية ودراسة واقع الشركات السودانية والوقوف عند العوائق الحقيقية التي تحول دون تطبيقها ومدى الإفادة منه، وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي: – أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التجارة الإلكترونية في الشركة وبين المقومات الأساسية اللازمة لاستخدام التجارة الإلكترونية. – أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التجارة الإلكترونية في الشركة وبين البيئة الخارجية بما يتعلق بالتجارة الإلكترونية. – أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التجارة الإلكترونية في الشركة وبين توفير التسويق القانوني (التشريعات والقوانين المسنة من قبل بنك السودان المركزي) ونقبل بالفرض البديل الذي يقول عكس ذلك. – أن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التجارة الإلكترونية في الشركة وبين سرعة الحصول على الخدمة، وأن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التجارة الإلكترونية في الشركة وبين الوقت والجهد المبذول في الحصول على الخدمة.
منهج الدراسة	أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.
نتائج الدراسة	أهم النتائج التي توصل إليها الباحث خلال هذه الدراسة و المتمثلة في : – لا شك فيه أن عدم إنتشار ثقافة الانترنت لدى العامة تقف من ورائه عدد من الأسباب التي تشكل في مجملها معوقات في عدم الدفع بالتجارة الإلكترونية لإلى الأمام. – تبني الدولة للإعفاءات الجمركية للحواسيب لما يلاحظ من إرتفاع أسعارها خاصة في الآونة الأخيرة. – سن التشريعات والقوانين الفعالة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية بين المؤسسة والعميل و أية أنشطة عبر الانترنت ذات أهمية حاسمة لأية تطبيقات في مجال الأعمال الخاصة بالانترنت. – تشجيع أصحاب الشركات بإنشاء مواقع للتجارة الإلكترونية لتوسيع نطاق الخدمة للجماهير ومن ثمة زيادة عائداتهم و توفير أسعار معقولة للزبائن و قطع الطريق على السماسرة الذين يزيدون في الأسعار.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة محمد علي الخليفة محمد.

ثالثا : دراسة عصام قريط.

الجدول رقم (01-09) : دراسة عصام قريط.

الدراسة/ السنة	دراسة الدكتور عصام قريط ، نشرت بتاريخ 2008.01.07
عنوان الدراسة	أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة " دراسة تطبيقية على المراجعين السوريين".
نوع و مكان الدراسة	دراسة صادرة بمجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا.
إشكالية الدراسة	لخصت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية : – ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على عملية مراجعة الحسابات ؟. – ما هو تأثير عمليات التجارة الإلكترونية على دور المراجع السوري في فحص تقييم تلك العمليات ؟. – ما هي التحديات المعرفية التي تواجه المراجع السوري لقيامة بمراجعة عمليات تجارية إلكترونية ؟. – ما هي أثار التجارة الإلكترونية على فحص المراجع للرقابة الداخلية للشركات ؟.
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي: – التعرف على الفرص والتحديات الجديدة التي ترتبت على عمليات التجارة الإلكترونية. – التعرف على أثر عمليات التجارة الإلكترونية على دور المراجع في فحص وتقييم مهام الرقابة الداخلية المختلفة لمنشات التجارة الإلكترونية – تقييم وفحص تأثير التجارة الإلكترونية على تقييم المراجع لمخاطر المراجعة. – فحص التحديات المعرفية التي تواجه المراجعين السوريين فيما يتعلق بمراجعة عمليات التجارة الإلكترونية – دراسة متطلبات التجارة الإلكترونية وتأثيرها على دور المراجع.
منهج الدراسة	أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.
	توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية : – أن المراجعين السوريين يوفقون إلى درجة كبيرة أن هناك حاجة إلى التدريب وتطوير المهارات الحالية لدى المراجع لكي يتمكن من مراجعة البيانات المالية لصفقات التجارة الإلكترونية.

نتائج الدراسة	– إن أمن المعلومات الإلكترونية يعزز ثقة المراجع بأدلة الإثبات الناتجة عن مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية. – إن تصميم نظام التجارة الإلكترونية يجب أن يمكن من حفظ المستندات المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية إلى أن يقوم المراجع بالموافقة عليها خلال مدة محددة، وبما يمكنه من استرجاعها عند الحاجة إليها. – إن أهم إجراءات الأمن والحماية من الوصول غير المصرح به هي إغلاق الفجوات الأمنية التي تمكن المحترفين من الدخول وهي الفجوات التي تكتشف في البرامج أو يتم الإعلان عنها من الجهة المصنعة. – ضرورة التحقق من وجود إجراءات رقابية تحقق أمن المنشأة من التهديدات الداخلية والخارجية أو ما يطلق عليه الحماية من الوصول المسموح أو المرخص أو المخول به، وتقييم مدى مواجهة تلك التهديدات لتناسب مع مستوى الخطر الأمني المقدر.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة عصام قريط.

الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية.

أولا : دراسة Robert MacGregor ,Lejla Vrazalic

الجدول رقم (01-10) : دراسة Robert MacGregor ,Lejla Vrazalic.

الدراسة / السنة	دراسة Robert MacGregor ,Lejla Vrazalic سنة 2004
عنوان الدراسة	Electronic Commerce Adoption in Small to Medium Enterprises (SMEs)
نوع و مكان الدراسة	A Comparative Study of SMEs in Wollongong : (Australia) and Karlstad (Sweden)
إشكالية الدراسة	حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وولونجونج (استراليا) وكارلستاد (السويد)، يمكن أن تستفيد من الفوائد التي تقدمها التجارة الالكترونية.
منهج الدراسة	أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.
	هدفت هذه الدراسة إلى فحص المعدل الحالي لتبني التجارة الالكترونية في "ولونجونج" ومقارنتها بمعدل التبني في مركز إقليمي مماثل في مكان أخر لتحديد نسبة التقدم المحققة، ثم توزيع استبيان على 474 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والذي تناول أسئلة متعلقة بالقضايا الرئيسية لتبني التجارة

أهداف الدراسة	الالكترونية، بما في ذلك الأسباب التي تدفع هذه المؤسسات إلى اعتمادها والفوائد والمزايا المكتسبة من ذلك، وأخيرا الحواجز أو متطلبات تبني التجارة الإلكترونية على مستوى هذه المؤسسات
نتائج الدراسة	يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي: – تتأخر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استراليا إلى حد كبير عن نظيراتها السويدية في تبني التجارة الالكترونية، حيث تحتاج هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة تثقيفها حول الفرص التي توفرها التجارة الإلكترونية من منظور أوسع يشمل كلا من الفوائد الداخلية والخارجية لأن هذا النوع من المؤسسات لا تزال تعتبر التكنولوجيا غير ملائمة للطريقة التي تتعامل بها. – الصغيرة والمتوسطة في كل من ولونجونج وكارلستاد التي اعتمدت التجارة الإلكترونية تحصلت على عدد من الفوائد أهمها: زيادة الكفاءة الداخلية التي تترجم إلى وفورات في التكاليف وعمليات تجارية مبسطة، وكلا المجموعتين من هذه المؤسسات سجلت نفس العيوب من حيث مستويات أعلى من صيانة الكمبيوتر، وتتطلب مزيدًا من دعم تكنولوجيا المعلومات لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا. – استراتيجيات اعتماد التجارة الإلكترونية تستهدف أنواع محددة من الشركات الصغيرة والمتوسطة ومن الأهمية بمكان أن يطور اعتمادها في هذه المؤسسات لتحسين أدائها وضمان عدم تراجعها أكثر مقارنة بنظيراتنا الأوروبية.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة **Robert MacGregor ,Lejla Vrazalic**

ثانيا : دراسات Fadila Ouaida

الجدول رقم (01-11) : دراسة Fadila Ouaida

الدراسة / السنة	**دراسة** Fadila Ouaida، **سنة 2016**
عنوان الدراسة	L'impact du commerce électronique sur la création de valeur et la performance des entreprises françaises
نوع و مكان الدراسة	Thèse de doctorat en Sciences économiques

أهداف الدراسة	الغرض من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين الابتكار والتجارة الإلكترونية والإنتاجية، حيث تهدف إلى تحديد هيكل المؤسسات التي تبيع عبر الإنترنت، وتتكون هذه الأطروحة أساسا من ثلاث دراسات، تستخدم فيها بيانات إحصائية تخص المؤسسات الفرنسية من جميع الأحجام (صغيرة، متوسطة وكبيرة) حيث : – تهدف الدراسة الأولى إلى تحديد تأثير التجارة الإلكترونية على الإنتاجية باستخدام مجموعة من البيانات من 2008 إلى 2012 حيث يتم تحليل البيانات باستخدام دالة الإنتاج **Cobb–Douglas**. – تهدف الدراسة الثانية إلى فهم الدوافع التي تدفع المؤسسات الصغيرة إلى اعتماد المبيعات عبر الإنترنت وتقييم إنتاجيتها، وفي هذه الدراسة يتم استخدام طريقة مطابقة درجة الذروة ،تتم المقارنة بين إنتاجية المؤسسات الصغيرة التي تمارس المبيعات عبر الإنترنت، وتلك التي لا تستخدم أداة التجارة الإلكترونية لعام 2012. – تهدف الدراسة الثالثة إلى تحديد أثر البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار، لاسيما التجارة الإلكترونية، على أداء الشركات الفرنسية في عام 2008، تصف هذه الدراسة الصلة بين الإنفاق على البحث والتطوير والتجارة الإلكترونية والابتكار والإنتاجية.
نتائج الدراسة	خلصت الدراسات الثلاثة إلى : – أظهرت نتائج الدراسة الأولى أن التجارة الإلكترونية لها تأثير إيجابي وكبير على الإنتاجية خلال هذه الفترة، وبالتالي فالتجارة الإلكترونية تساعد على تعزيز إنتاجية المؤسسات الفرنسية. – أظهرت نتائج الدراسة الثانية أن حجم المبيعات التي تولدها المؤسسات الصغيرة التي تمارس المبيعات عبر الإنترنت أعلى وهذا الأخير يظهر إنتاجية أفضل بالمقارنة مع الشركات مما لا يمارسه. – بينت نتائج الدراسة الثالثة أن البحث والتطوير عامل مهم في الابتكار، وهذا الأخير ينتج عنه الابتكارات التكنولوجية للمنتجات والابتكارات التكنولوجية للعمليات وللتجارة الإلكترونية وهذان الأخيران يؤثران إيجابيا على الإنتاجية.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات دراسة Fadila Ouaida

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يرتكز هذا المطلب أساسا على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا.

الفرع الأول : المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية.

تتلخص أهم الفروقات بين دراستنا الحالية والدراسات المحلية الوطنية السابقة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01-12) : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية الوطنية.

المقارنة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة حميداتو صالح، بعنوان " **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر** ".	تتشابه الدراسة في تناولها لعنصر مراجعة التجارة الالكترونية إضافة إلى دراستها لحالة الجزائر	لم تتناول هذه الدراسة متطلبات البنية التحتية التي تساهم في تفعيل التجارة الالكترونية.
الدراسة الحالية مع دراسة حسين شنيني، بعنوان " **التجارة الإلكترونية كخيار إستراتيجي للتواجد في الأسواق الدولية ومقومات إقامتها في الوطن العربي الواقع والتحديات** ".	اعتبار التجارة الالكترونية عنصر مهم لتطوير اقتصاديات الدول في القرن الواحد والعشرين.	تسليط الضوء في الدراسة الميدانية على الوطن العربي، أما الدراسة الحالية فسلطت الضوء على دراسة حالة الجزائر.
الدراسة الحالية مع دراسة صراع كريمة، بعنوان " **واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**".	التطرق إلى أهم العناصر المحدد للتجارة الالكترونية وتسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر.	تناولت هذه الدراسة مضمون الاقتصاد الرقمي الذي يعتبر التحدي الأكبر في القرن الواحد والعشرين.
الدراسة الحالية مع دراسة عطاالله عمر، بعنوان " **تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية** ".	التطرق لموضوع التجارة الإلكترونية وشبكة الأنترنت، كذا التطرق لعلاقة التجارة الإلكترونية بأنظمة المعلومات .	التطرق لدراسة موضوع التجارة الإلكترونية وعلاقتها بأنظمة المعلومات المحاسبية في حين الدراسة الحالية تناولت متطلبات الرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية.

الفرع الثاني : المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات العربية.

تتلخص أهم الفروقات بين دراستنا الحالية والدراسات العربية السابقة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01-13) : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية.

المقارنة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة أحمد عبد الله عمر العمودي، بعنوان " **أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة – دراسة ميدانية في اليمن** – ".	تتشابه الدراسة في تناولها لأسس المراجعة وكيفية تطبيقيها في مجال التجارة الإلكترونية.	هدفت هذه الدراسة إلى مدى تأثير مراجعة الحسابات نتيجة لنمو عمليات التجارة الإلكترونية في المؤسسات اليمنية، على عكس الدراسة الحالية التي هدفت إلى متطلبات تدقيق العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر.
الدراسة الحالية مع دراسة محمد علي الخليفة محمد، بعنوان " **التحديات و المعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية**".	تتشابه الدراسة في تحليل ظاهرة التجارة الإلكترونية، إلى جانب القوانين و التشريعات التي تنظمها.	تختلف هذه الدراسة في الأداة المستعملة، حيث يكمن الاختلاف في الدراسة الحالية هي دراسة حالة أما الدراسة السابقة فهي دراسة ميدانية وتطبيقية، إضافة إلى عدم تناول هذه الدراسة لعنصري المراجعة والتدقيق لعمليات التجارة الإلكترونية.
الدراسة الحالية مع دراسة الدكتور عصام قريط، بعنوان " **أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة " دراسة تطبيقية على المراجعين السوريين**".	تتشابه الدراسة في تناولها لعنصر مراجعة التجارة الإلكترونية، كما تناولت أيضا الميكانيزمات التي تحكم أمن المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية.	هدفت الدراسة السابقة إلى التعرف على الفرص والتحديات الجديدة التي ترتبت على عمليات التجارة الإلكترونية، على عكس الدراسة الحالة التي هدفت إلى التعرف على متطلبات الرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر، إلى جانب عدم تناولها لمتطلبات البنية التحتية التي تساهم في تفعيل التجارة الإلكترونية.

الفرع الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية.

تتلخص أهم الفروقات بين دراستنا الحالية والدراسات الأجنبية السابقة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01-14) : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية.

المقارنة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
- الدراسة الحالية مع دراسة Robert MacGregor ,Lejla Vrazalic, « Electronic Commerce Adoption in Small to Medium Enterprises (SMEs) : A Comparative Study of SMEs in Wollongong (Australia) and Karlstad (Sweden) » Thèse, 2004.	تتشابه الدراسة في التطرق لموضوع التجارة الإلكترونية وتطبيقها.	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في مكان الدراسة والعينة المستهدفة، فالدراسة السابقة عبارة عن دراسة مقارنة بين مؤسستين لمعرفة أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على أداء المؤسسة محل الدراسة بمؤسسة مقارنه، أما الدراسة الحالية فركزت على دراسة متطلبات الرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر.
- الدراسة الحالية مع دراسة Fadila Ouaida, «L'impact du commerce électronique sur la création de valeur et la performance des entreprises françaises, Thèse de doctorat en Sciences économiques» , 2016.	اعتبار التجارة الالكترونية عنصر مهم لتطوير اقتصاديات الدول في القرن الواحد والعشرين.	الدراسة السابقة ركزت على دراسة العلاقة بين الابتكار والتجارة الإلكترونية والإنتاجية، حيث هدفت إلى تحديد هيكل المؤسسات التي تبيع منتجاتها عبر الانترنت، أما الدراسة الحالية تطرقت إلى دراسة واحدة فقط، كما اختلفت عن الدراسة الحالية في الأدوات المستعملة لجمع البيانات حيث استعملت الدراسة السابقة دالة الإنتاج وطريقة مطابقة الدورة على عكس الدراسة الحالية التي اعتمدت على أداة التحليل.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال المبحث الأول لهذا الفصل إلى المفاهيم المختلفة للتجارة الإلكترونية التي جاء بها مختلف الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية على غرار المنظمة العالمية للتجارة، كذا الخصائص التي يمتاز بها هذا النمط الجديد من التجارة، بالإضافة إلى أهميتها والبنية التحتية اللازمة أو متطلبات البيئية للتجارة الإلكترونية، مرورا إلى أشكالها وأهميتها، كما تم أيضا التطرق إلى العلاقة التي تربط التجارة الإلكترونية بكل من الرقابة الإلكترونية والتدقيق.

كما تناولنا خلال المبحث الثاني لهذا الفصل بعض الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع التجارة الإلكترونية، متمثلة في الدراسات المحلية الوطنية المحلية، إلى جانب الدراسات العربية والأجنبية التي كان لها إسهام مباشر لتحديد كل الجوانب المتعلقة بهذا النوع الجديد من التجارة.

الفصل الثاني

متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية (دراسة حالة الجزائر)

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: واقع التجارة الإلكترونية في العالم و الجزائر.
- المبحث الثاني: متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية في الجزائر.
- خلاصة الفصل

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتجارة الإلكترونية وكذا مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بها، سنحاول البحث من خلال هذا الفصل أن نتناول واقع التجارة الإلكترونية في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، كذا التعريف بمختلف المنظمات العالمية والإقليمية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، مع إبراز دور وسائل الدفع الإلكتروني في تعميم هذا النمط من التجارة في الجزائر وما جاء به القانون 18-05 الجديد المتعلق بالتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية في الجزائر، وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : واقع التجارة الإلكترونية في العالم و الجزائر.

المبحث الثاني : متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول : واقع التجارة الإلكترونية في العالم و الجزائر.

عرفت التجارة الإلكترونية العالمية عدة أحداث ومتغيرات جعلتها تتفاوت في تطبيقها وتجسيد مفهوما من منطقة إلى أخرى، حيث سنورد في هذا المبحث جانبا من واقع التجارة الإلكترونية في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، التي تعرف نموا وازدهارا من سنة إلى أخرى.

المطلب الأول : واقع التجارة الإلكترونية في العالم

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى الدول والشركات العالمية الكبرى التي لها أكبر حصة سوقية أو المسيطرة على التجارة الإلكترونية عالميا.

الفرع الأول : الدول والشركات الكبرى المسيطرة على التجارة الإلكترونية.

تحتل التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي أهمية كبيرة ، ذلك أنها تعمل على تسهيل التوصيل بين المستفيدين وتساعد على تقريب المسافات وتخفيض تكاليف التجارة، كما أنها تعد أمر حيوي بالنسبة للشركات الكبيرة و الصغيرة، إذ تعمل على تنظيم الإنتاج والتوزيع من خلال سلاسل التوريد العالمية لأن الكثير من الخدمات التي تتم على المستوى الدولي أصبح من السهل أن تتم من خلال التجارة الإلكترونية، كما تيسرت التجارة الإلكترونية عبر الدول بصورة كبيرة وذلك بفضل تطور وسائل متعددة لاسيما أجهزة الإرسال الإلكتروني عبر الانترنت وغيرها، فقد بلغ حجم مبيعات التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلك النهائي (B2C) لسنة 2017 ما مقداره 2.3 تريليون دولار، في حين بلغ حجم مبيعات التجارة الإلكترونية بين الشركات والشركات (B2B) لسنة 2017 ما مقدار 7.7 تريليون دولار وحسب موقع BUSINESS.COM، فأن أكبر 10 أسواق للتجارة الإلكترونية في العالم هي :

الجدول رقم (02-15): أكبر 10 أسواق للتجارة الإلكترونية في العالم لسنة 2017

البلد	الصين	م.م.أ	المملكة المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	كوريا الجنوبية	كندا	روسيا	البرازيل
الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
حجم مبيعات التجارة الإلكترونية (مليار دولار)	672	340	99	79	73	43	37	30	20	19
حصة التجارة الإلكترونية من إجمالي مبيعات التجزئة (%)	15.9	7.5	14.5	5.4	8.4	5.1	9.8	5.7	2	2.8

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع : ttps:// www.business.com ، تم التصفح بتاريخ 2020.07.25

يتضح من خلال الجدول رقم (01)، بأن صناعة التجارة الإلكترونية في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم إذ تعتبر الصين أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في العالم و ذلك بفضل الشركات الرائدة للتجارة الإلكترونية فيها، مثل (**Taobao – Ali baba.com– Tmall**)، كما أنها تحظى بأعلى مبيعات إلكترونية من إجمالي مبيعات التجزئة المقدرة بـ 15.9 بالمائة، أما الولايات المتحدة الأمريكية في حاليا ثاني أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في العالم بعدما أحكمت قبضتها على التجارة الإلكترونية لأكثر عقد من الزمن وذلك بفضل قيادة شركات التجارة الإلكترونية العملاقة مثل (**Amazons And eBay**)، أما المملكة المتحدة فعلى الرغم من صغر حجمها إلى أنها جاءت في المركز الثالث عالميا والأولى أوربيا وذلك بفضل (**play.com –Amazon UK – Argos – and**)، أما اليابان الرائدة عالميا في التجارة الإلكترونية عبر الهواتف الذكية فقد جاءت في المرتبة الرابعة عالميا وذلك بفضل منصة التجارة الإلكترونية (**Rakuten**) الرائدة في اليابان، أما ألمانيا فهي خامس أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في العالم والثاني أوربيا بعد المملكة المتحدة وذلك بفضل (**Amazons And eBay**)، إضافة إلى متاجر التجزئة المحلية على الانترنت (**OTTO**)، أما فرنسا فقد جاءت في المرتبة السادسة عالميا بفضل (**discount odigeo and C–**)، أما كوريا الجنوبية التي تمتلك أسرع سرعة الانترنت اللاسلكية في العالم تأتي في المركز السابع عالميا، وذلك بفضل شركتي (**Gmarket and coupang**)، أما كندا بفضل (**Amazons And costco**) فقد جاءت في المرتبة الثامنة عالما، أما سوق التجارة الإلكترونية الروسية الناشئة والتي يوجد بها أكبر عدد من مستخدمي الانترنت في أوربا فقد جاءت في المرتبة التاسعة عالما بفضل (**ULMART– CITILINK–AND OZON**)، أما البرازيل فهي الدولة الوحيدة من أمريكا الجنوبية في هذه القائمة والتي جاءت في المرتبة العاشرة عالميا بفضل (**MercadoLibre and B2W Digital Inc**)، التي تعتبر من أكبر شركات تجار التجزئة الإلكترونية في البلاد.

الفرع الثاني : المنظمات والاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نتطرق لمجموعة من الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية التي كان لها دور بارز مجال التجارة الإلكترونية، كون موضوع التجارة الإلكترونية أصبح محل اهتمام العديد من المؤسسات العالمية، إلى جانب ذلك تطرقنا أيضا إلى أهم الاتفاقيات المبرمة بين الكيانات العالمية والإقليمية في سبيل تطوير هذا النمط الجديد من التجارة.

01 . المنظمات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

- على الصعيد الدولي:

. منظمة التجارة العالمية (WTO) :

ترجع الجهود الدولية المنظمة في ميدان تنظيم التبادل التجاري و تجاوز المعيقات أمام التجارة إلى عام 1947 عندما أبرمت اتفاقية الجات الأصلية (**General Agreement on Tarif and Tarde**) بين 23 دولة من دول مؤتمر هافانا الذي جاء ضمن سياق السعي الدولي للخروج من حالة الركود الاقتصادي، وقد قامت هذه الاتفاقية على مبادئ تحرير التجارة وإزالة القيود أمام حركة البضائع وأريد لهذه الاتفاقية الإطار التنظيمي لها أن يمثل الضلع الثالث للنظام التجاري العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعلى مدى العديد من جولات المفاوضات كانت الحصيلة تأسيس منظمة التجارة العالمية (**Organisation world Trade**)، الوريث الجدي للاتفاقية القديمة، وذلك في 10 أفريل 1994 بموجب اتفاقية مراكش، تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا 127 دولة.

أما بالنسبة للتجارة الإلكترونية، فقد أصدرت منظمة التجارة الإلكترونية في مطلع عام 1998 الدراسة الخاصة حول التجارة الإلكترونية ودور المنظمة في هذا الميدان وتناولت هذه الدراسة التي حملت عنوان "**ELECTRONIC COMMERCE AND THE ROLE OF THE WTO**" آليات التجارة الإلكترونية وما يتعلق بمباشرتها باستخدام الانترنت، وتوصلت إلى إعتبار التجارة الإلكترونية ضمن الأنشطة التجارية التي تستوعبها وتطبق عليها الاتفاقية الدولية الخاصة بالتجارة في الخدمات، وقد حددت المنظمة موقفها الرسمي من التجارة الإلكترونية في مؤتمر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المنعقد في أوتاوا في شهر أكتوبر 1998 فجاء على لسان مديريها العام في ذلك الوقت **Enato Oggiero** أن المنظمة لا تسعى لوضع قواعد جديدة خاصة بالتجارة الإلكترونية وإنما تسعى لاستخدام القانوني القائم والمحدد ضمن إتفاقية الجاتس الخاصة بالتجارة واتفاقية التربس والاتفاق الخاص بخدمات الإتصال، ومنذ ذلك الوقت واصلت المنظمة إعداد الدراسات وبرامج العمل بخصوص التجارة الإلكترونية.[47]

[47] مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، ط1،2009 ص 08-109.

. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) :

لقد تأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بموجب الاتفاقية الممضاة في 14 ديسمبر 1960 بباريس، والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1961، لتضم في عضويتها 30 دولة، من البلدان المتقدمة التي تسعى من ورء انضمامها للمنظمة إلى محاولة الحصول على المساعدة اللازمة لتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي، كما أن من بين الأهداف الأساسية لتأسيس هذه المنظمة هو المساهمة في توسيع التجارة العالمية المتعددة الأطراف، وتطوير اقتصاديات الدول غير الأعضء ومحاولة الاستجابة للمستجدات التقنية والقانونية المؤثرة على الحياة الاقتصادية، وإن من بين هذه المستجدات هي ظهور التجارة الالكترونية، التي تشهد نموا وتوسعا سريعا في صورة شبكة معقدة من الأنشطة التجارية التي يتم إبرامها على نطاق عالمي بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من المتعاملين الاقتصاديين، وإن الاستيعاب القانوني والتنظيمي والتكنولوجي لهذا التوسع شكل تحد كبيرا بالنسبة لـ OECD، فقد باشرت هذه المنظمة أعمالها حول هذه الظاهرة الحديثة منذ سنة 1997، حيث عقدت مؤتمرا في فنلندة بعنوان " تفكك القيود نحو عالمية التجارة الالكترونية " **Dismantling the Barriers to Global Commerce Electronic** ".

وخلال سنة 1998 قررت هذه المنظمة تكريس أعمالها بشكل رئيسي للتجارة الالكترونية واتفقت الدول الأعضء على ضرورة المناقشة العالمية لكيفية التخطيط للتكيف مع التجارة الالكترونية وهو ما أسفر عن عقد المؤتمر العالمي للتجارة الالكترونية بمدينة أوتاوا الكندية في الفترة 07-08 أكتوبر 1998، والذي شهد إقبالا وتوافدا غير مسبوق للمشاركين، فقد حضر إلى المؤتمر 1000 مندوب يمثلون الدول الأعضء في المنظمة، الوزرء وكبار المسؤولين عن تجارة هذه البلدان، ممثلو 12 دولة ليست عضوا في الإتفاقية 12 منظمة عالمية وممثلو مجموعات المستهلكين، المنظمات غير الحكومية الاقتصادية والاجتماعية.[48]

. الأمم المتحدة . لجنة اليونسترال (UNICITRAL) :

اليونسترال هي لجنة قانون التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة وتضم في عضويتها غالبية دول العالم الممثلة لمختلف النظم القانونية الرئيسية، وغرضها الرئيس تحقيق الانسجام والتواؤم بين القواعد القانونية الناظمة للتجارة الإلكترونية، وتحقيق وحدة القواعد المتبعة وطنيا في التعامل مع مسائل التجارة

[48] سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية في الجزائر حتميتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2011/2010 ، ص 185- 186 .

العالمية، وقد حققت اليونسترال العديد من الإنجازات في هذا الميدان أبرزها إبرام عدد من الاتفاقيات الدولية أشهرها إتفاقية فينا للبيوع الدولية لعام 1980 والاتفاقيات الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي وغيرها.

وانطلاقا من إدراك اليونسترال أن التجارة الإلكترونية تفترق عن غيرها في حاجتها إلى قواعد موحدة عالميا منذ البداية، فقد كانت اليونسترال الأكثر وعيا لأهمية توحيد القواعد القانونية الناظمة للتجارة الإلكترونية، ويسجل لها التعامل مع هذا الهدف، ففي عام 1992 واستنادا إلى دراسات شاملة بدأ بعضها عام 1985، لواقع النظم القانونية ومواقفها من مسائل التعاقد عن بعد ومشكلات الإثبات في القوانين الوطنية، أطلق اليونسترال القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية، وذلك بغية مساعدة الدول لتحديد المواد الواجب تضمينها لمثل هذا التشريع إلى جانب رغبتها وأملها أن يعتمد القانون النموذجي المذكور من سائر الدول لما سيحققه من إنسجام وتوافق، خاصة أن مواضيع التجارة الإلكترونية وتحديدا الإجرائية منها ذات طبيعة دولية لا تتأثر في الغالب بالقواعد القانونية الوطنية المتباينة بين الدول وتحليل محتوى القانون النموذجي يظهر أن اليونسترال تسعى إلى إيجاد توازن بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية وبالتحديد فيما يتعلق بأنشطة التحويل النقدي عبر الشبكات والتعاقد بإستخدام الوسائل التقنية، ويعالج القانون موضوع العقود وإبرامها ومسائل التوقيع الإلكتروني ومعايير الأمن والحماية اللازمة للبيانات الشخصية وغيرها من الموضوعات.[49]

ب – على الصعيد الإقليمي وصعيد الهيئات المتخصصة :

. منظمة التعاون الآسيوية لمنطقة الباسيفيك :

في عام 1998 تأسست منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة أسيا – الباسيفيك أمام شعور هذه الدول بالدور الإقتصادي المتعاظم للمنطقة وأهمية التكتل الاقتصادي لمواجهة تحديات النمو والمنافسة الاقتصادية وتضم في عضويتها 21 دولة حتى نهاية عام 1999 وفي عام 1997 أتفق قادة الدول الأعضاء في المنطقة على وضع خطة عمل للتجارة الإلكترونية تكفل تحقيق الدول الأعضاء لمتطلباتها وإيجاد إطار قانوني موحد لهذه الغاية، وفي عام 1998 وتحيدا في مؤتمر المنظمة المنعقد في كوالالمبور إصدار الأعضاء تصريحا يتضمن الدعوة لإطلاق النشاط التجاري الإلكتروني في المنطقة وتطوير صيغ التعاون التقني وبناء البنية التحتية للتجارة الإلكترونية والاستثمار في هذا القطاع .[50]

[49] مصطفى يوسف كافي، **التجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص 112-113.
[50] هبايش فوزية، **دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية 2012/2011، ص 83 .

. منظمة التجارة الحرة الأمريكية . نافتا . :

اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا أوجد إطارا من الخبراء العمل على إعداد مشروع خاص بالتجارة الإلكترونية للدول الأطراف، وقد عمل الخبراء على كافة مسائل التجارة الإلكترونية مركزة جهودها على الاستثمار المشترك في هذه الميادين والإطار القانوني الموحد للدول الأعضاء، وقد ناقش الأعضاء وثيقة البرنامج النهائي للتجارة الإلكترونية في لقائهم أواخر عام 1999، وقد جرى تقييم تنفيذ الخطط والتوصيات في نهاية عام 2000 وتم إيكال عدد من المهام التنفيذية للجان ومجال المنظمة لتنفيذها في العام 2001.[51]

. غرفة التجارة الدولية (ICC) :

غرفة التجارة الدولية منظمة عالمية متخصصة تهدف إلى وضع قواعد قانونية موحدة في ميادين العمل التجاري عبر ما يعرف بنشرات الغرفة، وتركز على توحيد القواعد ذات العلاقة والأنشطة القانونية القائمة عبر الحدود وبين الدول، ولها قطاع آخر من النشاط والعمل يتمثل في القيام بأنشطة فض المنازعات التجارية الدولية عن طريق التحكيم، وتظم غرفة أو محكمة التحكيم التابعة للمنظمة في عضويتها 63 دولة وتضم الغرفة في عضويتها أيضا أكثر من 7000 عضو من الشركات والمنظمات من أكثر من 130 دولة.

أما في ميدان التجارة الإلكترونية، فقد كان للغرفة الدور القيادي والرائد في مؤتمر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المشار إليه أعلاه، وذلك عبر تقديم الأذلة الإرشادية ونماذج القوانين والدراسات البحثية التي كان لها الدور الأكبر في تعميق مسائل البحث في المؤتمر والدور الأكبر في صياغة نتائجه وتوصياته ويعد دليل التجارة الإلكترونية الصادر عن الغرفة أحد الأدلة الشاملة التي تتيح مساعدة فاعلة في ميدان الأنشطة التشريعية والتنظيمية اللازمة للتجارة الإلكترونية وقد تعزز هذا الدليل بصدور العديد من الأدلة الأكثر تخصصا والمكملة له كالدليل الخاص بالأنشطة الإعلانية على الانترنت.[52]

02 . الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

. مؤتمر سنغافورة الوزاري في شهر ديسمبر 1996.[53]

في شهر ديسمبر من سنة 1996، تم إبرام ITA في مؤتمر سنغافورة الوزاري مع 29 بلدا عضو في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الهند، تلتزم بإلغاء التعريفات على عدد من منتجات تكنولوجيا

[51] هبايش فوزية، مرجع سابق، ص 83 .
[52] مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 112-113.
[53] Arpita Mukherjee Avantika Kapoor.OP.CITE. P 19.

المعلومات، والآن تجاوز عدد المشاركين في منظمة التجارة العالمية أكثر من 80 عضوا، وانظم عدد من الدول حديثا إلى الاتفاقية، ومند عام 1997 لم يزداد عدد المنتجات التي تغطيها هيئة ITA على الرغم من تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات ولهذا السبب دخل ستة دول من ITA (الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكوريا وتايوان وكوستاريكا) في مفاوضات في عام 2012 لتوسيع ITA (المعروفة باسم ITA II) من حيث تغطية المنتج في وقت لاحق بين عامي 2012 و2015، جرت المفاوضات والتي تم التوصل إليها بنجاح وتم الاتفاق عليها في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في سنة 2015، وشمل توسيع ITA حوالي 9 إلى 13 في المائة من التجارة العالمية الحالية مع حوالي 90 في المائة من تجارة هذه المنتجات التي تحدث بين أعضاء ITA ومع ذلك فإن الهند لم توقع على ITA II.

. إتفاقيات التجارة الحرة في العصر الجديد (FTAS).[54]

بين سنتي 200 و2010 قام عدد من البلدان بتخفيض التعريفات الجمركية من جانب واحد ودخلت في اتفاقيات تجارية أدت إلى تخفيض التعريفات على منتجات تكنولوجيا المعلومات، مع ذلك في الوقت نفسه، بدأ عدد التدابير غير الجمركية أو الحواجز التجارية ذات الصلة بالمعايير وإصدار الشهادات واللوائح التنظيمية وما إلى ذلك في الزيادة وفي الخدمات أيضا، حيث أزالت البلدان القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق عن طريق تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر، جعلت الأنظمة المحلية الصارمة والحواجز التنظيمية صعوبة في التجارة، وبالتالي بدأت المناقشات في منظمة التجارة العالمية بالتركيز على التدابير غير التعريفية والتآزر التنظيمي، والوصول غير التمييزي والشفافية، إلى جانب الوصول إلى الأسواق.

هذا وأدى التقدم البطيء في جولة الدوحة إلى انتشار الاتفاقات والالتزامات التجارية الثنائية وإقليمية بموجب هذه الاتفاقات، كما بدأت اتفاقيات التجارة الحرة في العصر الجديد (FTAS) التي تشمل السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتيسير التجارة والتعاون الجمركي في إدراج أحكام بشأن التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق والوقت الاختياري للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية والمعاملة المتساوية، حيث عالجت العديد من اتفاقيات التجارة الحرة قضايا مثل التوثيق والتصديق على التوقيعات الإلكترونية، والشهادات الإلكترونية والتداول اللاورقي، وحماية المستهلك عبر الانترنت والبيانات الشخصية، حيث بدأت الولايات المتحدة على وجه الخصوص في الدفع باتجاه التجارة الحرة في التجارة الإلكترونية من خلال اتفاقياتها التجارية الثنائية، التي لديها على نحو متزايد قواعد شاملة والتزامات أقوى في

[54] Arpita Mukherjee Avantika Kapoor.OP.CITE. P 23-24

الفصل الخاص بالتجارة الإلكترونية، كما يوجد فصل شامل عن التجارة الإلكترونية في إتفاق كندا مع بلدان مثل بيرو وكولومبيا.

. الاتفاق الإطاري لرابطة دول جنوب شرق أسيا (ASEAN) المؤرخ في 24 نوفمبر 2000.[55]

بدأت دول مثل أستراليا ومناطق مثل رابطة دول جنوب شرق أسيا (ASEAN) بالتركيز على قواعد التجارة الإلكترونية في اتفاقياتها التجارية، حيث تعمل الدول الأعضاء في الرابطة على موائمة تشريعاتها المحلية بشأن التجارة الإلكترونية بموجب الاتفاق الإطاري لرابطة دول جنوب شرق أسيا (ASEAN) المؤرخ في 24 نوفمبر 2000، وقد أنشأت لجنة تنسيق التجارة الإلكترونية للأسيان في نوفمبر 2016 وتعمل الآسيان من أجل رابطة دول جنوب شرق أسيا (آسيان) لاتفاق التجارة الإلكترونية الذي سيكون أولوية رئاسة سنغافورة في الآسيان 2018، في اتفاق الشراكة الاقتصادية بين المفوضية الأوروبية والمنتدى الكاريبي المجموعة الدول الإفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادي (CARIFORUM)، الذي تم توقيعه في 15 أكتوبر 2008، وضع الطرفان مبادئ معينة حول قضايا مثل تصنيف عمليات التسليم من قبل الوسائل الإلكترونية، كخدمات لم يتوصل بشأنها برنامج عمل منظمة التجارة العالمية إلى توافق في الآراء تتضمن هذه الاتفاقية أيضا نصا للحوار حول القضايا التنظيمية التي تثيرها التجارة الإلكترونية وتتضمن الاتفاقات الإقليمية الضخمة مثل TPP، TTIP أحكاما شاملة لتسهيل التجارة الإلكترونية والتي تجاوزت نطاق المناقشات في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين هي المصدر الرئيسي للتجارة الإلكترونية، ومع ذلك بدأت الصين في استخدام اتفاقيات التجارة الحرة لتنظيم التجارة الإلكترونية فقط في عام 2006.

في عام 2015 احتوت اتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وأستراليا، كذا إتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وكوريا على فصول مخصصة للتجارة الإلكترونية، على عكس الولايات المتحدة، لا تقدم اتفاقيات التجارة الحرة للصين حلولا لتصنيف المنتجات الرقمية ومعالجتها، ولها حماية ضعيفة للمستهلكين والخصوصية، ولكن القانون المحلي الصيني قد تقارب نحو متطلبات اتفاقية التجارة الحرة للولايات المتحدة وفقا لبعض الدراسات الحديثة عل سبيل المثال، وبينما حضيت التجارة الإلكترونية بإهتمام كبير في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، فقد أعربت بعض الدراسات عن قلقها إزاء التأثير السلبي المحتمل لإنتشار "**صحن باغيتي**" للتجارة الإلكترونية قد يقوض في المستقبل احتمال وضع قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وبالفعل فإن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد هو أبسط بكثير ويمكن أن يكون له

[55] Arpita Mukherjee Avantika Kapoor.OP.CITE.P 24-25.

مشاركة أفضل من البلدان النامية أكثر من الاتفاقات الإقليمية والثنائية، ولذلك أبرز عدد من الدراسات أنه من مصلحة البلدان النامية المشاركة بنشاط في برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية ومفاوضات الدوحة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

. اتفاقية GATS plus في أكتوبر 2013 .[56]

في أكتوبر 2013، قامت مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتقديم ورقة تحتوي على تفاصيل حول إطار تم الاتفاق عليه بين المجموعة للتفاوض على اتفاقية تجارة الخدمات TISA وفي وقت لاحق تم إطلاق المفاوضات TISA، هذه الاتفاقية هي GATS plus، الهند ليست جزاء من هذه المفاوضات المتعددة الأطراف، والتي تظم 23 عضو بما في ذلك الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واستراليا وكندا واليابان وهونكونغ والمكسيك والشيلي وباكستان.

بتاريخ 14 فيفري 2013، قامت لجنة التجارة والتنمية بوضع مذكرة أساسية عن "تطوير التجارة الإلكترونية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" والتي ناقشت كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من التجارة الإلكترونية، وماهي قضايا البنية التحتية والسياسية، على سبيل المثال الاختناقات في الإمدادات النطاق العريض، واختراق الانترنت البطيء، والمخاوف الأمنية، والافتقار إلى المهارات التقنية والحماية القانونية للمشتريات عبر الانترنت وما إلى ذلك، التي تقيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الكامل للتجارة الإلكترونية، بعد ذلك، عقدت ورشة عمل حول تنمية التجارة الإلكترونية من الشركات الصغيرة والمتوسطة في 08 و09 أفريل 2013، حيث شارك فيها أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات الدولية والأعمال التجارية والمجتمعات المدنية والأوساط الأكاديمية.

في 04 جويلية 2016، تطورت المناقشات حول التجارة الإلكترونية أكثر عندما قدمت الولايات المتحدة ورقة غير رسمية، التي لم تقدم أي إقتراح تفاوضي محدد ولكنها ركزت على قواعد جديدة وشاملة لتحرير التجارة الإلكترونية لتمكينها من المساهمة وشمل ذلك حظر الرسوم الجمركية على المنتجات الرقمية مثل الموسيقى والفيديو والبرامج، ضمان المعاملة الوطنية وMFN بالنسبة للمنتجات الرقمية، إزالة الحواجز التي تحول دون التدفق الحر للمعلومات والبيانات، الترويج للأنترنت المجاني والمفتوح، إزالة متطلبات التوطين، وإزالة متطلبات نقل التكنولوجيا القسري، كما أشار إلى إجراءات جمركية أسرع وأكثر شفافية مما يربطها بأحكام اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، وكيف يمكن أن تساهم في التجارة الرقمية

[56] Arpita Mukherjee Avantika Kapoor.OP.CITE.P- 26

وقدمت اقتراحات مماثلة أيضا مجموعة من البلدان بقيادة كندا والاتحاد الأوروبي (09 أعضاء في المجموع بما في ذلك الشيلي وكولومبيا والمكسيك واليابان).

على سبيل المثال الورقة المشتركة لمجموعة من البلدان بما في ذلك كندا ووضع الإتحاد الأوروبي خريطة لمسائل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية تحت فئات مختلفة مثل الإطار التنظيمي (على سبيل المثال تعزيز الشفافية وثقة المستهلك) السوق المفتوح (على سبيل المثال التزامات التحرير بموجب الأسلوب والقضاء على التعريفة الجمركية على السلع)، تيسير التجارة (على سبيل المثال الشبكة المفتوحة/ الوصول إلى الانترنت واستخدامه)، تعزيز الشفافية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأشارت الورقة الغير الرسمية التي أعدتها اليابان إلى أن العديد من القضايا المثارة تم تغطيتها فالفعل بموجب أحكام إلزامية في إطار فصول التجارة الإلكترونية لمختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية اتفاقيات التجارة الحرة، أشارت الورقة الغير الرسمية من البرازيل المؤرخة في 20 يوليو 2016، إلى أن المهمة الرئيسية لأعضاء منظمة التجارة العالمية هي عملية تحديد النطاق التي ستمكن من تحديد العناصر التي يعتقد الأعضاء أنها جزء من تبادل وجهات النظر والتخصصات في منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

أوردت الرسالة الواردة من الصين وباكستان في 16 نوفمبر 2016 التدابير التي يمكن اعتمادها لخلق بيئة سياسية تجارية سليمة لتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود وأشار إلى تبادل المعلومات بشأن التدابير التنظيمية والإجراءات مثل تلك المتعلقة بتوفير الخدمات التي تدعم مباشرة معاملة التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وسياسات أخرى ذات صلة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود مثل حماية المستهلك والخصوصية ونشر القوانين واللوائح والتدابير الإدارية وإبلاغ منظمة التجارة العالمية بمواقع النشر هذه، وأتاحت وتحديث إجراءات استيراد وتصدير البضائع تحت التجارة الإلكترونية عبر الحدود بشكل منتظم، وإعداد نقاط الاستقصاء من أعضاء منظمة التجارة العالمية بين شهري يوليو ونوفمبر 2016، من الواضح أن عددا من البلدان المتقدمة النمو والعديد من البلدان النامية يشرح أن التجارة الإلكترونية سوف تدعم التنمية، حرس الأعضاء على مزيد من المناقشات المخصصة حول التجارة الإلكترونية ويودون الانخراط بطريقة أكثر تنظيما.

في عام 2017 قدم العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية مثل الإتحاد الروسي مقترحات بشأن كيفية المضي قدما في التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية ويسرد البلاغ الوارد من الاتحاد الروسي بعض الثغرات فيما يتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ويشمل ذلك بين أمور أخرى الوصول إلى الشبكة والتعرف على التوقيع الإلكتروني والخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

. المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بتاريخ 13 ديسمبر 2017.[57]

في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخر في بوينس أيرس من 10 إلى 13 ديسمبر 2017 تقرر أن يستمر برنامج العمل بشأن التجارة الإلكترونية على أساس الولاية الحالية ووافق الأعضاء على الحفاظ على الممارسة الحالية المتمثلة في عدم فرض الرسوم الجمركية على الإرساليات الإلكترونية حتى الدورة المقبلة التي من المقرر أن تعقد في يوليو 2019، قدم عدد من دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بما في ذلك الهند الاتصالات في ديسمبر 2017 قبل المؤتمر الوزاري مباشرة تغطي المقترحات مجموعة من المواقف، بما في ذلك الحفاظ على برنامج العمل الحالي وصياغة المناقشات مخصصة في لإطار برنامج العمل الحال، وإنشاء مجموعة عمل جديدة لتوحيد جميع المناقشات حول التجارة الإلكترونية وإنشاء فريق عمل له تفويض بالمفوضات المستقبلية في قواعد التجارة في التجارة الإلكترونية كما أعربت المقترحات عن المواقف المتنوعة لأعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمسائل الوقف الاختياري للرسوم الجمركية بالنسبة للتجارة الإلكترونية وقررت الهند مواصلة العمل في إطار برنامج العمل إستنادا إلى الولاية القائمة والمبادئ التوجيهية في هيئات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، وقد أيدت مجموعة البلدان الإفريقية موقف الهند بشأن مواصلة برنامج عمل منظمة التجارة العالمية لعام 1998، كما اعترضوا على التجاوز الهيكلي الحالي أو الترتيب المؤسسي لبرنامج العمل، كما اتخذت الصين وبنغلادش موقفا يدعو إلى استمرار المناقشات والمفاوضات في إطار برنامج العمل.

كما إقترح الإتحاد الروسي إنشاء فريق عامل معني بالتجارة الإلكترونية في إطار المجلس العام سيوفر منتدى للمناقشات بشأن قضايا التجارة الإلكترونية وتطويرها بما في ذلك إمكانية وضع قواعد دولية، الاتصالات من أستراليا وكندا والشيلي وكولومبيا والإتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والمكسيك والجبل الأسود ونيوزيلندا والنرويج والبراغواي والبيرو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا (16 عضو) فريق عمل معني بالتجارة الإلكترونية للتحضير لإجراء مفاوضات بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية، وقد إقترح أن تعقد الفرقة العاملة اجتماعها الأول في 31 مارس 2018، وأن تضع إجراءاتها الخاصة وتقدم تقارير دورية إلى المجلس العام، كما دعمت هذه الرسالة الممارسة المستمرة المتمثلة في عدم فرض رسوم جمركية على السلع الإلكترونية حتى الاجتماع المقبل للفرقة العاملة في عام 2019.

[57] Arpita Mukherjee Avantika Kapoor.OP.CITE.P - 26

في ديسمبر 2017، الوفود المشاركة الممثلة في (43 عضو، 71 دولة) أصدرت بيانا مشتركا بشأن التجارة الإلكترونية، أكد من جديد على أهمية التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية والفرص المتاحة يخلق لنمو الشامل وتشترك في هدف النهوض بأعمال التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية من أّجل تسخير هذه الفرص على نحو أفضل لتعزيز بيئة تنظيمية مفتوحة وشفافة وغير تميزية ويمكن التنبؤ بها لتسهيل التجارة الإلكترونية وسيقومون كمجموعة بالعمل الاستكشافي معا لمفوضات التجارة العالمية في المستقبل المتعلقة بالجوانب التجارية للتجارة الإلكترونية وفي حين أن جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية يمكنهم المشاركة، فإن الهند و الصين لم تكنا جزءا من هذا البيان المشترك.

الفرع الثالث : حجم المعاملات التجارية الإلكترونية في العالم.

تقدر التجارة الإلكترونية العالمية بحوالي 25.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، بما في ذلك المعاملات بين الشركات (B2B) والمعاملات بين الشركات والمستهلكين (B2C)، تبلغ التجارة الإلكترونية بين الشركات التي تقدر قيمتها بنحو 22.4 تريليون دولار أمريكي، أغلبية أنشطة التجارة الإلكترونية العالمية (88.5 في المائة) بينما يبلغ حجم التجارة الإلكترونية بين الشركات 2.9 تريليون دولار (11.5 في المائة) في قطاع التجارة الإلكترونية B2B، حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر مبيعات بقيمة 6.4 تريليون دولار أمريكي، أما في قطاع التجارة الإلكترونية B2C، فقد كانت الصين متقدمة قليلا على الولايات المتحدة الأمريكية بحجم مبيعات بلغ 617 مليار دولار، بينما تصبح التجارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود هي القطاعين الأكبر سريعا في مجال التجارة الإلكترونية، ومن المتوقع أن ينمو البيع بالتجزئة عبر الحدود عبر الانترنت بمعدل ضعف معدل التجارة الإلكترونية المحلية (25: CAGR في المائة) حتى 2020.[58]

أما مبيعات التجزئة في التجارة الإلكترونية هي مبيعات السلع والخدمات التي تتم عبر الانترنت أو شبكة تبادل البيانات الإلكترونية (EDI)، أو أنظمة إلكترونية أخرى، قد يتم أو لا يتم الدفع عبر الانترنت وقد أزداد حجم مبيعات التجزئة العالمية بشكل مستمر منذ 2015، مع قيمة 1.55 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، من المتوقع أن يصل إلى ثلاثة أضعاف ليصل إلى 4.06 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2020، إن معدلات النمو السنوية رغم أنها إيجابية دائما ستظهر إنخفاظا مطردا من 25.5 في المائة عام 2015 إلى 18.7 في المائة عام 2020، وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو السنوية، من المتوقع أن

[58] A report prepared by UNIDO and ITC; STATUS OPPORTUNITIES AND CHALLENGES OF BRICS E-COMMERCZ; For submission to the BRICS Trade Ministers Meeting; China 2 August 2017; P 10.

يرتفع حجم مبيعات التجزئة في التجارة بالأرقام المطلقة، فضلا عن قيمة مبيعات التجزئة في التجارة الإلكترونية معبرا عنها كنسبة مئوية من إجمالي مبيعات التجزئة، بشكل مستمر من عام 2015 إلى عام 2020، من 7.4 في المائة في عام 2015 إلى 14.6 في المائة في عام 2020، ويشير هذا إلى حدوث تحول هائل في سلوك الشراء مع تحول عدد متزايد من المشترين إلى قنوات البيع بالتجزئة عبر الانترنت.[59]

الشكل رقم (02-03) : مبيعات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم

Source : Areport prepared by UNIDO and ITC ; STATUS OPPORTUNITIES AND CHALLENGES OF BRICS E- COMMERCE ; foe sumission to the BRICS trade ministers meeting shanghai. China 2 august 2017 ; P 10

أما بالنسبة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود، واعتبارا من عام 2016، يتم إجراء ما يقارب 12 في المائة من تجارة السلع العالمية عن طريق التجارة الإلكترونية الدولية، حيث من المتوقع أن ينمو حجم التجارة الإلكترونية عبر الحدود B2C بمتوسط معدل يبلغ 27 في المائة سنويا ليصل إلى 1 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2020، حصة حجم التجارة الإلكترونية في التجارة B2C العالمية ومن المتوقع أن يزداد بمعدل ثابت من 15 في المائة في عام 2015 إلى قيمة 29 في المائة بحلول 2020، ويمكن أن يعزى ذلك إلى النسبة المتزايدة للمتسوقين عبر الانترنت الذين يرغبون في الدخول في معاملات عبر الحدود، من المتوقع أن يزداد عدد المتسوقين عبر الانترنت الذي يشاركون في التجارة الإلكترونية عبر الحدود إلى ثلاثة أضعاف من 0.3 مليار في عام 2014 إلى 0.9 مليار في عام 2020، بمعدل نمو سنوي 21 % بحلول عام 2020، من المتوقع أن ينفق حوالي 940 مليون متسوق عبر الانترنت ما يقارب من 1 تريليون دولار أمريكي على معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود، على سبيل المقارنة من المتوقع أن يضل عدد المتسوقين المحليين للتجارة الإلكترونية B2C ثابتا إلى حد ما عند 1.2 مليار من 2016 إلى 2020.[60]

[59] A report prepared by UNIDO and ITC; OP.CITE; P 10.
[60] A report prepared by UNIDO and ITC; OP.CITE; P 10.

الشكل رقم (02-04): أحجام و معاملات المتاجرين الإلكترونية B2C العالمية

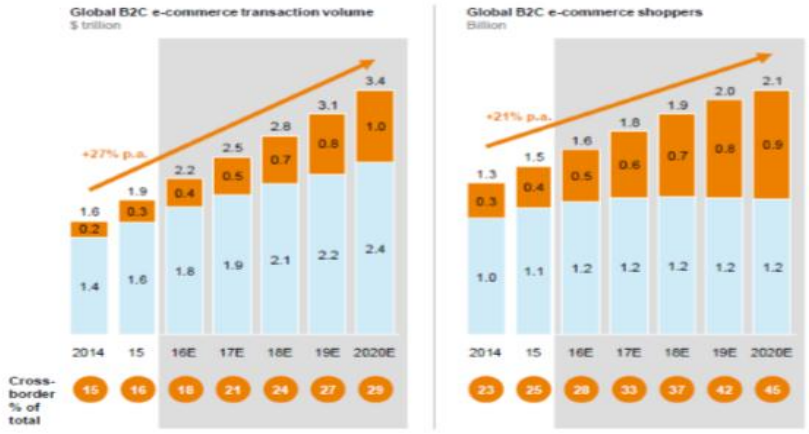

Source : Areport prepared by UNIDO and ITC ; STATUS OPPORTUNITIES AND CHALLENGES OF BRICS E- COMMERCE ; foe sumission to the BRICS trade ministers meeting shanghai. China 2 august 2017 ; P 11

حسب الشكل رقم 04 أدناه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين هي البلدان الثلاثة الأولى بالنسبة لمبيعات B2B التي تبلغ 6.4 دولار أمريكي و2.3 دولار أمريكي و 1.4 مليار دولار على التوالي وفقا لأخر التقديرات الصادرة عن الأونكتاد، وتمثل البلدان العشرة الأولى المساهمة في التجارة الإلكترونية العالمية نسبة 64 في المائة من التجارة الإلكترونية بين الشركات B2B .

الشكل رقم (02-05) : الاقتصاديات الرئيسية حسب إجمالي التجارة الإلكترونية B2B وB2C.

Major économise by total , B2B and B2C e-commerce, 2015, Sbillion

Major economies by total, B2B and B2C e-commerce, 2015, $billion

	Economy	Total $ billion	% of GDP	B2B $ billion	% of all e-commerce	B2C $ billion
1	United States	*7,055*	39%	*6,443*	91%	*612*
2	Japan	2,495	60%	2,382	96%	114
3	China	*1,991*	*18%*	*1,374*	*69%*	*617*
4	Korea (Rep.)	*1,161*	84%	1,113	96%	48
5	Germany (2014)	1,037	27%	944	91%	93
6	United Kingdom	845	30%	645	76%	200
7	France (2014)	661	23%	588	89%	73
8	Canada (2014)	*470*	26%	*422*	90%	48
9	Spain	242	20%	217	90%	25
10	Australia	*216*	16%	*188*	87%	*28*
	10 above	***16,174***	**34%**	***14,317***	**89%**	***1,857***
	World	***25,293***		***22,389***		***2,904***

Source : Areport prepared by UNIDO and ITC ; STATUS OPPORTUNITIES AND CHALLENGES OF BRICS E- COMMERCE ; foe sumission to the BRICS trade ministers meeting shanghai. China 2 august 2017 ; P 12

في سنة 2015 سجلت منطقة أسيا والمحيط الهادي أكبر دوران للتجارة الإلكترونية بقيمة 1.056.8 مليار دولار أمريكي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى حجم السوق الكبير في دول مثل الصين والهند تبع ذلك أمريكا الشمالية بمبيعات بقيمة 644 مليار دولار في التجارة الإلكترونية في عام 2015، وقد شكلت الدول الأوروبية مجتمعة مبيعات بقيمة 505.1 مليار دولار أمريكي في التجارة الإلكترونية في عام 2015 وسجلت

أدنى مبيعات للتجارة الإلكترونية في بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا والأجزاء الشمالية من روسيا والتي شكلت مجتمعة مبيعات بقيمة 8 مليار دولار من التجارة الإلكترونية، و يمكن أن يرجع إنخفاض قيمة المبيعات إلى حجم صغير في السوق واختناقات البنية التحتية.[61]

الشكل رقم (02-06) : حجم سوق التجارة الإلكترونية والتوزيع (المبيعات بالمليارات الدولارات)

Source : Areport prepared by UNIDO and ITC ; STATUS OPPORTUNITIES AND CHALLENGES OF BRICS E- COMMERCE ; foe sumission to the BRICS trade ministers meeting shanghai. China 2 august 2017 ; P 11

الشكل رقم (02-07): حجم سوق التجارة الإلكترونية والتوزيع (المبيعات بالنسبة المئوية)

Source : e-Commerce Impacts Global Trade 2017 AAEI e-Commerc Benchmark Report

تقود الصين منطقة أسيا والمحيط الهادئ بسبب حجمها الكبير في السوق وتنامي إنفاق الطبقة المتوسطة وانخفاض التكاليف وارتفاع نسبة انتشار الانترنت، وقاعدة تصنيع كبيرة، وفي أمريكا الشمالية تقود الولايات المتحدة بسبب اختراق الانترنت العالي والبنية التحتية الأفضل والسوق الكبيرة، وبالمثل فإن المملكة

[61] A report prepared by UNIDO and ITC ;;; OP.CITE; P 12

المتحدة تقود في أوروبا، فالبرازيل هي أكبر سوق للبيع بالتجزئة عبر الانترنت في أمريكا اللاتينية، حيث تمثل 42 في المائة من مبيعات التجارة الإلكترونية في المنطقة والبالغة 74.4 مليار دولار في عام 2016.

المطلب الثاني : واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.

قبل تناول واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر لابد من التطرق أو الإطلاع أولا على البنية التحتية الرقمية و المعلوماتية لهذا البلد، كونها أهم العناصر التي تبنى عليها التجارة الإلكترونية، حيث تكمن هذه البنية التحتية في شبكة الانترنت والاتصالات والموارد البشرية المؤهلة لإدارتها، إلى جانب أسباب ومعوقات عدم اعتماد هذا الأسلوب من التجارة، إلى جانب السبل والحلول المتاحة للنهوض بها.

الفرع الأول : نظرة عامة عن البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر

إن أهمية تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الوجود الفعلي للتجارة الإلكترونية لم يعد اليوم محلا للجدل في أي منطقة من مناطق العالم، فالتجارب أثبت أن السبيل الوحيد لتحقيق تقدم في مجال تطبيق التجارة الإلكترونية وافتكاك مكانة في السباق العلمي والمعلوماتي الحالي هو توفير بنية تحتية متطورة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

01 – شبكة الانترنت.

الجدول رقم (02-16) : يوضح مكانة الجزائر بين الدول العربية فيما يخص استخدام الانترنت 2017

الدولة	عدد مستخدمي الانترنت	النسبة من عدد مستخدمي الانترنت 2017	الترتيب
مصر	37333841	%20.2	01
السعودية	24147715	%13.1	02
المغرب	20535174	%11.1	03
الجزائر	18580000	%10.1	04
العراق	14000000	%7.6	05
السودان	11806570	%6.4	06
الإمارات	8515420	%4.6	07
اليمن	6911784	%3.7	08
الأردن	6300000	%3.4	09
سوريا	6025631	%3.3	10

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات :

LA SOURCE : Internet world stats usage and Populatiaion statistics , date availadle : 21/04/2019, on http;//www.internetwo rldstats. Com/stats5.htm.

نلاحظ من خلال الجدول أن مصر احتلت المرتبة الأولى عربيا النسبة لمستخدمي الانترنت بين 22 دولة عربية لسنة 2017، حيث سجل عدد مستخدمي الانترنت بها 37333841 أي بنسبة 20.2%، أما السعودية جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 13.1 أي بعدد 24147715 مستخدم، تلتها دولة المغرب بعدد 20535174 مستخدم أي بنسبة 11.1%، أما بالنسبة للجزائر فجاءت في المرتبة الرابعة من بين هذه الدول بعدد 18580000 مستخدم أي بنسبة 10.1%.

الجدول رقم (02-17) : التطور السكاني وعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة 2013-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المستخدمين	6404264	6669927	11000000	15000000	18580000
عدد السكان	3881722	38813722	39542166	40263711	41063753
% من عدد السكان	% 16.5	% 17.2	% 27.8	% 37.3	% 45.2

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات :

LA SOURCE : Internet world stats, Algerian internet and Populatiaion growt , date available : 21/04/2019, on http ;//www.internetwo rldstats. Com/stats5.htm.

الشكل رقم (02-08): مقارنة بين عدد السكان ومستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة 2013-2017

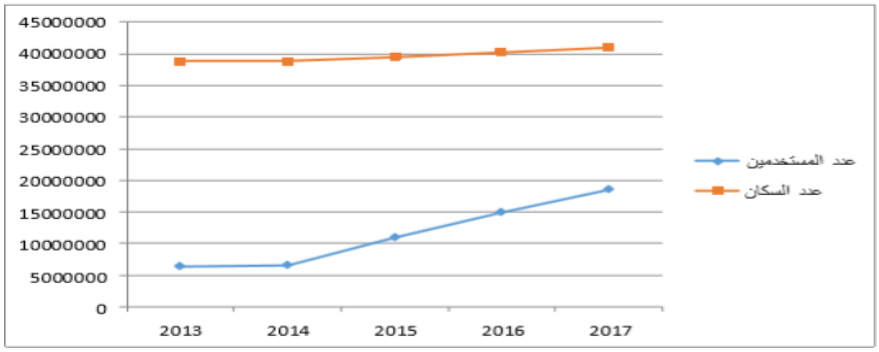

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 05.

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أن نسبة زيادة مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 في تطور كبير مقارنة بعدد السكان وبالمجهودات المبذولة في هذا المجال، حيث بلغت سنة 2017 نسبة 45.2 %.

02 – الشبكات الهاتفية الثابتة والنقالة :

إن أهم الدلائل على زيادة توجه أي مجتمع نحو التجارة الإلكترونية هو توفر شبكة الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة، والتي يتم من خلالها النفاذ إلى الانترنت وممارسة التجارة الإلكترونية، فضعف هذه الشبكات لا يقدم أي دعم فعال لشبكات الأعمال ولا يلبي متطلبات الأعمال الإلكترونية، حيث يمكن القول أن الجزائر عموما متأخرة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي يختص في كل من الهواتف النقالة والثابتة رغم الجهود المبذولة.

الجدول رقم (02-18): حظيرة مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر خلال سنتي 2016 و2017

	2016	2017	نسبة التطور
مشتركو السلكي	3174759	3130090	% -1.41
مشتركو اللاسلكي (WLL)	229950	171	% -99.93
الجيل الرابع للهاتف الثابت	777292	921099	% 18.5
مجموع المشتركين	4182001	4051360	% -3.12

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات www.arpt.dz

في نهاية 2017، بلغت حظيرة مشتركي الهاتف الثابت 4.051 مليون مشترك، أي إنخفاض قدر نسبته 3 % مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى استخدام الجيل الثالث والرابع للهاتف النقال.

الجدول رقم (02-19): الحظيرة الإجمالية للمشتركين النشطين في شبكات النقال GSM لكل متعامل

	2016	2017	نسبة التطور
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	6197224	4655343	% -24.88
أويتيموم تيليكوم الجزائر	8203305	6025545	% -26.55
الوطنية لإتصالات الجزائر	5724698	3704243	% 35.29
مجموع مشتركي GSM	20125227	14385131	% -28.52

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات www.arpt.dz

خلال سنة 2017 بلغت حظيرة مشتركي GSM، 14.385 مليون مشترك في 2016، أي انخفاض قدره 29 %، ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تحول المشتركين إلى شبكات التكنولوجيا الجديدة للجيل الثالث 3G والجيل الرابع 4G.

الجدول رقم (02-20): الحظيرة الإجمالية للمشتركين النشطين في شبكات النقال 3G لكل متعامل

	2016	2017	نسبة التطور
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	9975769	10204002	% 2.29
أويتيموم تيليكوم الجزائر	7450538	5462916	% -26.68
الوطنية لإتصالات الجزائر	6801678	5925945	% -12.88
مجموع مشتركي 3G	24227985	21592863	% -10.88

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات www.arpt.dz

في سنة 2017 بلغت حظيرة مشتركي 3G، 21.592 مليون مشترك مقابل 24.227 مليون مشترك في سنة 2016، أي بانخفاض قدره 11 %، وهذا التطور مرده التحول الجزئي لمشتركي الجيل الثالث لمشتركي الجيل الثالث 3G إلى الجيل الرابع 4G ، مما يشكل اتجاها طبيعيا.

الجدول رقم (02-21): الحظيرة الإجمالية للمشتركين النشطين في شبكات النقال 4G لكل متعامل

	2016	2017	نسبة التطور
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	712497	3505803	% 392.04
أويتيموم تيليكوم الجزائر	707061	3459409	% 389.27
الوطنية لإتصالات الجزائر	45076	2902459	% 6339.03
مجموع مشتركي 4G	1464634	9867671	% 573.73

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات www.arpt.dz

سجلت حظيرة مشتركي الجيل الرابع 4G ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت 1.465 مليون مشترك في سنة 2016 و9.868 مليون مشترك في سنة 2017، أي بتطور يقدر بأكثر من 573 %، وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى تحول مشتركي GSM و3G نحو تكنولوجيا جديدة 4G.

الشكل رقم (02-09): تطور الحظيرة الإجمالية للهاتف النقال 4G/3G/GSM (2013-2017)

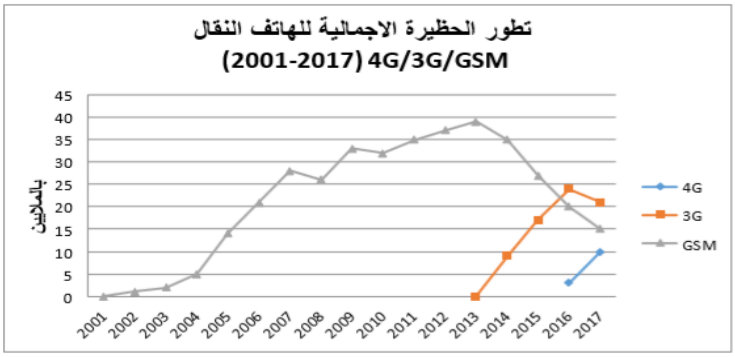

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات www.arpt.dz

من خلال الشكل نلاحظ تطور حظيرة GSM من سنة 2001 إلى سنة 2013، وبعدها انخفاض مستمر وهذا راجع بشكل رئيسي إلى تحول المشتركين إلى شبكات التكنولوجيا الحديثة للجيل الثالث 3G والجيل الرابع 4G.

الفرع الثاني : بعض تطبيقات ومواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

شهدت الفترة الأخيرة تضاعف عدد المواقع والتطبيقات الإلكترونية في الجزائر المختصة في البيع وتقديم الخدمات عبر الانترنت، خاصة بعد إطلاق خدمتي الجيل الثالث سنة 2014 والجيل الرابع في سنة 2016، إضافة إلى إصدار القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي يؤثر هذا السوق، حيث أصبحت تجدب الموطنين أكثر نحو هذا النمط من المعاملات التجارية، وفيما يلي نوضح بعض المواقع والتطبيقات الخاصة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر :

- **موقع جوميا الجزائر (jumia)**: هو موقع تسوق إلكتروني ضخم يضم ألاف المنتجات ذات الجودة العالية وبأثمنة مناسبة، تأسس سنة 2013 من طرف مجموعة انترنت أفريقيا **Group 2** المعروفة في مجال التسوق الإلكتروني، واستطاع فتح في ثمن بلدان منها الجزائر، وعرف متجر **jumia** نموا متصاعدا ومزدهرا حيث أصبح وجهة الكثير من الزبائن للتسوق فيه بكل إرياحية، يقدم خدمات رائعة يحتوي على دعم محترف طيلة 24/24 سا، ومن مميزات موقع جوميا الجزائر شكل موقعه الأنيق واعتماده سكريب جد متطور للبحث

على ما يبحث عنه الزبون، وهو موقع مضمون وموثوق يتوفر على كل المنتجات من الألبسة والأحذية الرجالية والنسائية والأجهزة الإلكترونية والمجوهرات، زينة وأزياء النساء، الساعات، الهواتف الذكية وأجهزة التلفاز والأجهزة الرقمية وأشياء أخرى، رابط موقع جوميا الجزائر هو **www.jumia.dz**[62]

- **موقع اشري لي (Echrily):** متجر إلكتروني مخصص لمحبي المنتجات الاستهلاكية والغذائية، حيث يضم جميع أنواع الفواكه والخضر الطازجة ومنتجات الحليب ومشتقاته وكل أنواع الحبوب والزيوت والسكريات ومواد التنظيف ومنتجات تخص الأطفال الصغار، ويتميز الموقع بدعمه اللغة لعربية وسهولة الشراء وهو يدعم عدة طرق دفع وشحن، حيث يقوم بتوصيل مشترياتك مجانا إلى كل ولايات الجزائر، وهو أول تسوق جزائري خاص بالمواد الغذائية، رابط موقع أشريلي هو **W.Echrily.com**.[63] **(الملحق رقم 01).**

- **موقع واد كنيس (Ouedkniss):** تأسس سنة 2006 وهو شركة جزائرية مختصة في إعلانات البيع والشراء عبر الانترنت توفر حلولا للمجتمع الجزائري لبيع السع وشرائها أين يعتبر سوق افتراضية جزائرية، يلقى زيارات يومية تفوق 800 ألف زائر أغلبهم من الجزائر، كما تمتلك الشركة مواقع أخرى جاءت بعد نجاح الموقع الرسمي واد كنيس كموقع CVite و utopib، رابط موقع واد كنيس هو **www.ouedkniss.com** .[64] **(الملحق رقم 02).**

- تطبيق وصلني (wasilni): هو تطبيق مئة بالمائة جزائري للسيارات السياحية بسائق، والذي تم إطلاقه في شهر نوفمبر 2017، مثله مثل التطبيقات المشابهة في العالم، يمكن تحميله من غوغل بلاي وأبل ستور ثم التسجيل فيه وفتح حساب لطلب سيارة أجرى داخل مدينة الجزائر، حيث يوفر خدمة 24/24 سا ويتم حساب التسعيرة عبر ألغوريتم رياضي داخل التطبيق أخذا بعين الاعتبار المسافة والوقت، ومتفاعلا حسب الوقت الحقيقي، أي أن الزبون يعرف سعر التوصيلة قبل تأكيدها، وهذا بدون تسعيرة إضافية في الفترة الليلية كما أن التطبيق متوفر بست لغات (الأمازيغية، الألمانية، الإسبانية الإنجليزية..).[65] **(الملحق رقم 03).**

- **تطبيق (Resto 365):** تطبيق يهدف إلى الربط بين الزبون والمطعم، لحجز الطاولات في مختلف المطاعم عن بعد، ويتميز التطبيق بتصميم جميل وبسيط وينقسم إلى قسمين، الأول للزبائن والثاني للمطاعم فبمجرد دخول الزبون للتطبيق ما عليه سوى الكتابة في مربع البحث، سواء اسم المدينة أو المطعم أو الطبق

[62] معلومات من موقع : http://www.arabicshopping.com
[63] معلومات من موقع: http://www.arabicshopping.com
[64] معلومات من موقع: https://ar.wikipedia.org
[65] معلومات من موقع : http://casbah-tribune.com

ليجد قائمة بالمطاعم التي توفر ما يريد، وباختياره أحد المطاعم يمكنه الاطلاع على قائمة الأطباق وصورها وأراء الزبائن الآخرين فيها، إضافة إلى كل المعلومات عن المطعم كالموقع الجغرافي وبيانات الاتصال .[66]

– **تطبيق (BARIDIMOB):** هو تطبيق يمكن الزبائن الذي بحوزتهم البطاقة الذهبية من عدة خدمات مصرفية ومالية إلكترونية، أهمها خدمة إجراء تحويل مالي من حساب بريدي **ccp** إلى أخر على أن لا يتجاوز المبلغ المحول (05 ملايين سنتيم) من خلال التطبيق فقط، دون التنقل إلى مكتب البريد لربح الوقت وتجنب الطوابير الطويلة، ومن مميزات التطبيق (كشف رصيد الحساب البريدي الجاري في الوقت الحقيقي كشف لأخر 10 معاملات للبطاقة الإلكترونية، تمكين الزبون من طلب الحضر أو رفع الحضر على البطاقة الإلكترونية، تسديد فواتير الماء والكهرباء، تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال من الحساب البريدي الجاري.....).[67] **(الملحق رقم 04).**

الفرع الثالث : إحصائيات حول التجارة الإلكترونية في الجزائر

قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الإلكترونية في الجزائر لكن مؤشراته وملامحها تظهر جليا في مختلف جوانب هدا النوع من التجارة فعلى سبيل المثال ظهر العديد من المواقع الإلكترونية على اختلاف اهتماماتها بل لقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمو شبكة الأنترنت في الجزائر مثل موقع واد كنيس OUEDKNISS.COM، يقدم هدا الموقع خدمات عدة ومتميزة، كما يوفر فرص الإعلان المجاني لكل من يريد أي عرض صنف من السلع والخدمات، كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف الشركات.

حيث تشير الإحصائيات الأخيرة لوزارة التجارة الجزائرية أن قيمة التعاملات التجارية الالكترونية بلغت 85,2 مليار دينار خلال سنة 2018 مقابل 116,45 مليار دينار سنة 2017، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 36,71 بالمائة، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن الجزائر قد بدأت استخدام أسلوب التجارة الالكترونية منذ عام 2017.[68]

المطلب الثالث: معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل تعميمها.

على الرغم من الخصائص التي تتميز بها التجارة الإلكترونية وانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض الصعوبات والعوائق التي تمنعها من التطور والانتشار في الجزائر.

[66] معلومات من موقع : https://www.android-dz.com
[67] معلومات من موقع : https://www.pcsoft16.com
[68] وزارة التجارة الجزائرية، **تراجع ملحوظ في التعاملات التجارية غير المفوترة خلال سنة 2018**، مقال الكتروني مأخوذ من الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/nette-baisse-des-transactions-commerciales-non-facturees-en-2018 تم التوثيق يوم 10 جويلية 2020، على الساعة 16 و11 د.

الفرع الأول : معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر.

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية العديد من العقبات التي تقف في سبل نمو التجارة الالكترونية ويمكن عرض أبرز هذه التحديات في:

01 – عقبات تقنية وتكنولوجية: وتتمثل بدورها في:[69]

– **ضعف البنية التحتية التكنولوجيا** : حيث يتطلب نجاح التجارة الالكترونية إنشاء بنية تحتية تكنولوجية متطورة تساعد على انتشار استخدام الانترنت وتوفر البيئة المناسبة والداعمة للتجارة الالكترونية، والقادرة على تحمل أعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من المبادلات التجارية، حيث تشمل البنية التحتية الداعمة للتجارة الإلكترونية وعقود المعاملات ما يلي: شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي وأجهزة الاتصالات من فاكس وهواتف ثابتة ومتنقلة، الجوانب والتجارة الإلكترونية وتوفر القطاعات المنتجة لتقنية المعلومات الآليات وبرامج التطبيقات والتشغيل، خدمات الدعم الفنية، رأس المال.....إلخ.

وما يؤكد تأخر الجزائر في استكمال البني القاعدية التكنولوجية هو محدودية الخدمات الهاتفية للهاتف الثابت التي تتأثر بشكل مباشر على الإقبال على الانترنت، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال التوسع في استخدام الانترنت دون توفر الخدمات الهاتفية الكافية باعتبار الانترنت هو ارتباط واتحاد بين جهاز كومبيوتر والهاتف.

– **ضعف شبكة الانترنت** : بما أن التجارة الإلكترونية تعتمد بشكل أساسي على الانترنت كأداة اتصال فإن عدم التمكن من النفاد إلى هذه الشبكة يحد من انتشار هذه التجارة، فرغم تحقيق سوق مستخدمي الانترنت لمعدلات نمو من سنة إلى أخرى لا تزال هذه المعدلات متدنية، وإن من بين أهم ما يعرقل تطور عدد مشتركي الانترنت هو المبالغة في التكاليف سواء على الأفراد أو الشركات.

– **تواضع حجم صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال** : تعتبر صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال محركا أساسيا لنمو التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاقها، حيث تعاني الجزائر من ضعف كبير في إنتاج السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فالجزائر لا تولي الاهتمام الكافي لعملية خلق صناعة وطنية لهذه التكنولوجيا، نظرا لوجود أولويات تنموية أخرى، ولميل هذه المنطقة للاستثمارات التقليدية في قطاعي الطاقة والعقارات، بالإضافة إلى ضعف القاعدة البشرية التي تستند إليها صناعة المعلومات وصعوبة

[69] ميهوبي مراد، **التجارة الإلكترونية في الجزائر الصعوبات والحلول**، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة الجزائر، يومي 02 و03 أكتوبر 2019، ص 97-98.

عملية الانتقال من البحث العلمي نحو الصناعة في إطار الوتيرة المتسارعة للإبتكارات التكنولوجيا، حيث تعترض الجزائر تحديات كبيرة في مجال الدخول إلى عالم التجارة الإلكترونية والتي من بينها ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني التي تسمح بتسديد المشتريات عبر الانترنت، فضعف وعدم توفر الوسائل الخاصة بالدفع الإلكتروني، يعلب دورا كبيرا في ضعف عمليات التجارة الإلكترونية الجزائرية، ومن شأنها عرقلة نمو هذا النوع الحديث من المبادلات التجارية ووسائل الدفع.

- **ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع** : حيث تلعب الثقافة والمعرفة بالتجارة الإلكترونية دورا هاما في انتشارها وتطورها لاسيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية ويعد مستوى ونوعية التعليم في أي بلد وسيلة هامة في نشر الثقافة والاستخدام الإلكتروني، وفي هذا الصدد تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن انتشار الحاسبات الآلية، وبالتالي فرصة الدخول في الانترنت في المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها في الدول الإسلامية تعد محدودة وفي بعض الأحيان منعدمة تماما.[70]

02 - عقبات تجارية : إن التحول من بيئة التجارة التقليدية إلى بيئة التجارة الإلكترونية والذي يتطلب تبادل الأعمال والأنشطة التجارية بوسائل رقمية يمثل تحديا أمام المؤسسات والمشروعات التجارية في الجزائر، حيث تفتقر غالبيتها قابلية التحول الجدري إلى مؤسسات إلكترونية، فأغلب المؤسسات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا مند نشأتها بأنماط التجارة التقليدية، وعدم استيعابها بشكل كافي مفهوم الأعمال الإلكترونية سوف يحول اعتمادها للتجارة الإلكترونية، الذي يتطلب أولا قناعة كافية بأهمية وفائدة التجارة عبر الانترنت ومن ثم تبني خطط وإستراتجيات للتحول إلى التجارة الإلكترونية، كذلك نقص خبرات المؤسسات الجزائرية في مجال التجارة الإلكترونية يحول دون ذلك، فمفهوم التجارة الإلكترونية لا يزال غامضا عند العديد من المؤسسات الجزائرية، فهذه المؤسسات تفضل أن تقوم بالإعلان عن منتوجاتها عن طريق اللافتات الإشهارية وبوسائل أخرى دون أن تستغل الانترنت التسويق وبيع منتوجاتها 71، ويمكن تلخيص أهم هذه العقبات في:

. ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية اللازمة لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال الكترونية في ظل غياب رؤوس .

. قصور أسواق رأس المال في معظم الدول لدعم مشروعات التجارة الالكترونية .

---

[70] مراد رايس، عبد الهادي مسعودي، **عوائق اعتماد التجارة الإلكترونية في الوطن العربي والإسلامي**، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،2012، ص 188.

[71] صراع كريمة، **واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2014/2013، ص 175 .

. الأموال يصعب على الأفراد الذين لديهم الأفكار والإبداعات من الحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الالكترونية.

03 – عقبات تشريعية وقانونية : تمثل التشريعات والقوانين المتعلقة بكيفية تنظيم التجارة الالكترونية احد أهم البنى المؤسساتية لقيام التجارة الالكترونية، وتواجه الدول العربية ودول العالم أجمع تحديا حقيقيا في وضع التشريعات والضوابط القانونية التي تتلائم مع أنماط التجارة الالكترونية الحديثة، ويمكن عرض أهم التحديات القانونية والتشريعية في بيئة التعاملات الإلكترونية الجزائرية في :[72]

– **ففي المرحلة الأولى** التي تسبق عملية التعاقد، تظهر عقبات وتحديات أبرزها مسألة ثقة المشتري أو الزبون من حقيقة وجود السلعة أو الخدمة المعروضة، ومشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية (مشكلة الملكية الفكرية)، وحماية المستهلك من عمليات الاحتيال سواء على الخط أو عبر المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للمنتجات المعروضة.

– **وفي المرحلة الثانية** المتمثلة في إبرام العقد حيث يتلاقى الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية سواء في مواقع الويب أو عبر مراسلات البريد الإلكتروني، وهنا تظهر مشكلتنا، أولها مدى وثوق كل طرف من صفة وشخص ووجود الطرف الأخر، أي سلامة صفة المتعاقد، ومنها تظهر ضرورة وجود طرف محايد يتوسط بين المتعاقدين ويقوم بعملية التوثيق والتأكد من صفة وحقيقة كل طرف، وثانيها مدى حجية العقد الإلكتروني ومدى قبوله في الإثبات، ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي (Digital signature) ليحل محل التوقيع العادي.

– **أما في المرحلة الثالثة** والمتمثلة في إنفاذ التزامات المتعاقدين وتسليم السلعة أو الخدمة، الوفاء بالثمن فمن ناحية تسليم السلعة فتثور مشكلة التأخير أو الإخلال بمواصفات الاتفاق، ومن ناحية الوفاء بالثمن فإن التحدي يظهر في وسائل الدفع التقنية مثل السداد بالبطاقة الائتمانية أو تزويد بيانات البطاقة عبر الهاتف وهذه التحديات ترتبط بمشكلة أمن المعلومات عبر شبكة الانترنت، ويضاف إلى ذلك تحديات أخرى مثل حماية الأنشطة التجارية من تطفل مخترقي نظم الكومبيوتر والشبكات أو ما يعرف بجرائم الانترنت وكذلك تحدي الاختصاص القضائي في فض النزاعات التي تحدث بين الأطراف المتعاقدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

[72] نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الإلكترونية وأثرها على اقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد (06)، 2017، ص 188.

وبأخذ الدول الإسلامية في عين الاعتبار، نجد أنها تواجه تحديا حقيقيا في التعامل مع مثل هذه الإشكاليات القانونية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية، حيث أشارت إحدى الدراسات التطبيقية حول مدى توفر بيئة الاستعداد الإلكتروني لدى هذه الدول، أن جميع الدول الإسلامية لا تزال في مرحلة الخطر في مجال البيئة القانونية والتشريعية للتجارة الإلكترونية، عليه فإن على الدول الإسلامية وضع استراتيجية لبناء الإطار القانوني لتشمل إبرام العقود الإلكترونية، والاختصاص والولاية القضائية باعتبار أن التجار الإلكترونية تجارة بلا حدود، وحماية الملكية الفردية، للمنتجات الرقمية ومحتوى المواقع والتوقيع الإلكتروني كإثبات قانوني، وأنظمة الدفع الإلكتروني في الوفاء بثمن المشتريات الإلكترونية والمسؤولية القانونية للشركات الوسيطة في التجارة الإلكترونية مثل مزودي خدمة الانترنت وتلك التي تقوم بتسليم أو توصيل المبيعات والقواعد والتشريعات التي تنظم الضرائب الجمركية في بيئة التجارة الإلكترونية ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية التي أصدرتها لجنة اليونسترال (UNICITRAL) التابعة للأمم المتحدة.

04 – عقبات حكومية : تتمثل التحديات الحكومية في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انتشار التجارة الإلكترونية، ومن هذه السياسات إصرار الحكومات على مباشرة إدارة البنى التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية والجوية، مما يجعلها متدنية الكفاءة ومرتفعة التكاليف بشكل غير مبرر، والتي لا تتناسب وبنية التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى عجز الاستراتيجيات الحكومية لدعم المشروعات التجارية الوطنية للمنافسة مع نظيراتها العالمية، وبالتالي حتى إذا كانت هذه المؤسسات التجارية مرتبطة بشبكة الانترنت فإنها لا تحقق أي نجاح في المنافسة الدولية، ومن جهة أخرى، وجود الأنظمة البيروقراطية في إجراءات التصدير والاستيراد وطول فترات إتمام وتخليص العمليات الجمركية بجانب القيود المفروضة على الصادرات والواردات مثل التراخيص ونظام الحصص والتي تمثل تحديا أمام أنشطة التجارة الإلكترونية التي تتصف بالكفاءة والسرعة.[73]

05 – عقبات اجتماعية وثقافية : تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية لبعض الأمم عائقا أمام انتشار التجارة الإلكترونية، وقد أظهرت بعض الدراسات أنه من بين الأسباب الرئيسية وراء تأخر بعض المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان الأوروبية باستثناء البعض، كذلك اليابانية عن نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، يعود إلى أسباب اجتماعية وثقافية، وتظهر هذه العوائق الاجتماعية أكثر حده إذا ما أخذنا الدول الإسلامية في عين الاعتبار، حيث تتميز هذه البلدان بخصائص اجتماعية وثقافية تلعب دورا

[73] نعيمة يحياوي، مريم يوسف، **التجارة الإلكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية**، مرجع سابق ، ص 189.

كبيرا في مناحي حياتها، ومن بين هذه التحديات عامل اللغة، حيث أن اللغة الشائعة والمستخدمة في الانترنت بعامة على مستوى العالم هي اللغة الإنجليزية، أي ما يعادل 80 بالمائة ونظرا لارتفاع معدلات الأمية ورداءة النظم التعليمية في الدول الإسلامية، فإن نسبة من يستخدم الانترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة.[74]

كما أن النظرة السائدة في بعض المجتمعات الإسلامية إزاء الانفتاح على العالم الخارجي وما ينطوي عليه من غزو ثقافي وفكري وأخلاقي مثل ترويج السلع المحرمة إسلاميا أو ما يلقي بالشك على الدور التقليدي للمرأة في مجتمعاتها قد يشكل عائقا وتحديا أمام انتشار استخدام التجارة الإلكترونية في هذه المجتمعات، ومن ناحية أخرى فإن الشكوك حول أمن المعلومات وغياب الثقة لدى بعض المجتمعات الإسلامية كما هو الحال في الدول النامية، لاسيما في عمليات البيع والشراء ودفع الثمن عبر الانترنت يعد عائقا أخر لانتشار التجارة الإلكترونية، وقد أشارت بعض الدراسات التطبيقية على الدول النامية بما فيها الدول الإسلامية أن 26 بالمائة من هذه الدول صنفت عامل عدم الثقة أو التأقلم مع التجارة الإلكترونية كأحد أهم العوامل التي تحد من انتشار التجارة الإلكترونية.[75]

الفرع الثاني : تعميم وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر.

أضحت وسائل الدفع الإلكتروني أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني حيث تتم تسوية المعاملات الإلكترونية عن طريق الوسائل الإلكترونية، حيث عمد في هذا الإطار المشرع الجزائري من خلال الإصلاحات التي سبقت صدور قانون التجارة الإلكترونية إلى استحداث خدمات إلكترونية من خلال القانون 15/03 المتضمن الموافقة في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الذي يعد أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني في القطاع المصرفي، حيث نصت المادة 69 منه والواردة في الكتاب الخامس تحت عنوان التنظيم المصرفي في الفصل الأول الخاص بالتعاريف على " **تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل**" هذا، وقد أستحدث المشرع الجزائري نظام الوفاء الإلكتروني في التعاملات التجارية بموجب القانون 02/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والذي أضاف باب رابع إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري بعنوان السندات التجارية في فصله الثالث، حيث تحدث عن بطاقات السحب والدفع في المادة 543 مكرر 23 كما تناول قانون التجارة الإلكترونية الجزائري الدفع الإلكتروني، حيث جاء في الفصل السادس منه، تحت عنوان الدفع في المعاملات

[74] مراد رايس، عبد الهادي مسعودي، **عوائق اعتماد التجارة الإلكترونية في الوطن العربي والإسلامي**، مرجع سابق، ص 14.
[75] مراد رايس، عبد الهادي مسعودي، مرجع سابق، ص 14.

التجارية الإلكترونية وأوضحت المادة 27 من نفس القانون أن الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية يتم إما عن بعد أو عند تسليم المنتوج، عن طريق وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به.

وحفاظا على المتعاملين الإلكترونيين وحماية للمستهلك الإلكتروني أشترط المشرع أن يتم الدفع من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض، ومنشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من طرف بنك وبريد الجزائر، أما إذا تعلق الأمر بالمعاملات التجارية الإلكترونية العابرة للحدود فإن الدفع يتم حصريا عن طريق الاتصالات الإلكترونية وفقا لما جاء في المادة 27 من الفقرة 03 من القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.[76]

حيث تصنف وسائل الدفع الإلكتروني بالاعتماد على توقيت الدفع ضمن ثلاث أنظمة للدفع إلكترونيا وهي :

1- نظام الدفع الإلكتروني المسبق : ويشمل هذا النظام النقود الإلكترونية والبطاقات الذكية :[77]

أ- **النقود الإلكترونية** : يمكننا تعريف النقود الإلكترونية أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، فالنقود الرقمية هي المكافئ الإلكترونية للنقود التقليدية اعتدنا تداولها.

ب- **البطاقات الذكية** " **smart card** " : تعتبر البطاقات الذكية من أحدث البطاقات المنتجة على مستوى العالم، حيث تستخدم فيها تكنولوجيا متطورة ساهمت في الحد من مشاكل السرقة التي تتعرض لها البطاقات البلاستيكية الأخرى كالبطاقة الإئتمانية.

وتعرف على أنها عبارة عن بطاقة بلاستيكية بحجم البطاقة الإئتمانية، يثبت عليها شريط ممغنط عليه رقم كودي يحمل شريحة إلكترونية مزودة بذاكرة مصاحبة، حيث تكون قادرة على أن تزن و تسترجع وتعالج جميع البيانات الشخصية لحاملها، ومبدأ عمل البطاقة الذكية يتمثل في ضرورة تعاملها مع أجهزة تقرأ ما تحتويه البطاقة من معلومات على الذاكرة الخاصة بها، فيكفي مجرد تمرير البطاقة في الجهاز القارئ ليتم خصم قيمة الشراء بطريقة أوتوماتكية وبكل سهولة من بطاقة المشتري ونقلها إلى جهاز البائع ليتمكن هذا الأخير من نقل قيمة الصفقة إلى حسابه البنكي.

---

[76] هجيرة تومي، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول حماية المستهلك في مجال المعاملات الإلكترونية و خصوصياته في المنتجات الدكية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2019، ص 12.

[77] بختي إبراهيم، **دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق – دراسة حالة الجزائر** –،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 115.

2- نظام الدفع الإلكتروني الفوري : إن بطاقات الخصم الفوري أو بطاقة السحب المباشر هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية يتم بموجبها خصم ثمن المشتريات من رصيد صاحب البطاقة مباشرة بعد التحقق من صحة رقم البطاقة، وبالتالي تحول القيمة المالية من حساب صاحب البطاقة إلى حساب التاجر مباشرة دون تأجيل، ولبطاقة الدفع الفوري عدة خصائص نذكر منها :[78]

- بطاقة الدفع الفوري هي بطاقة متعددة الاستخدامات، حيث تستعمل لسداد المشتريات كما تستعمل لسحب النقود من الحساب، فهي تجمع بين نظام (automated teller machine) ATM والاستخدام عند نقطة البيع POS (point of sale).
- هي بطاقات متجددة، حيث يمكن تحميلها بمبالغ مالية أخرى عن طريق إيداع نقود في البنك.
- توفر الوقت والجهد من خلال الخصم المباشر من حساب العميل بصورة فورية بمجرد تقديم البطاقة.

3- نظام الدفع الإلكتروني المؤجل : ينطوي ضمن هذا النظام كل من البطاقة الائتمانية والشيك الإلكتروني :[79]

أ- البطاقة الإئتمانية : وتعرف على أنها البطاقات البلاستكية التي تصدرها المؤسسات المالية أو المصرفية في حدود مبالغ مالية معينة، وتستخدم هذه البطاقات كضمان ولذا لا يمنحها البنك إلا بعد القيام بدراسة دقيقة ومعمقة لملائمة العميل وموقفه المالي، وهذا بغرض تجنب المخاطر الناجمة عن عدم قدرة العميل على سداد ديونه.

ب- الشيك الإلكتروني : هو عبارة عن رسالة إلكترونية مؤمنة و موثقة تحمل التزاما قانونيا بالدفع هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية، أي أنه وثيقة إلكترونية تحل محل الشيكات الورقة ولكن بشكل وتنسيق إلكتروني، حيث يتم إرسال هذه الرسالة عبر البريد الإلكتروني المؤمن من مصدر الشيك إلى حامله، هذا الأخير الذي يحصل على مستحقاته بعد تقديم الشيك للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ويحمل الشيك الإلكتروني نفس البيانات والمعلومات الموجودة في الشيك الورقي. **(الملحق رقم 05).**

ج- المحفظة الإلكترونية : هي عبارة عن بطاقة بلاستكية ممغنطة (مزودة بشريحة حوسبية)، يمكن تثبيتها على الكومبيوتر الشخصي، أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكومبيوتر الشخصي ليتم نقبل القيمة المالية منه و إليه عبر الانترنت. **(الملحق رقم 06).**

[78] بختي إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 118.
[79] فاروق السيد حسين، **التجارة الإلكترونية و تأمينها**، دار هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2001، ص 25.

لوسائل الدفع الإلكتروني أهمية كبيرة على الإقتصاد عامة وعلى التجارة الإلكترونية خاصة، فنجد أنها لا تخضع للحدود الدولية، مع المساهمة في تسهيل عملية تسويق المنتجات عبر الشبكة وحتى ذات القيمة الزهيدة منها، مع الرفع من مكانة التجارة الإلكترونية، وفتح المجال أمام هذه المعاملات حيث نجد أن إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني ذات أهمية كبيرة، وذلك نتيجة لما تحمله من فوائد ومزايا لكافة الأطراف المتعاملة في التجارة الإلكترونية والمتمثلة في :[80]

- **بالنسبة للمستهلك** : تحقق وسائل الدفع الإلكتروني للمستهلك مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، تكلفة تداولها زهيدة، كما أن للمستهلك فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام عمليات الشراء بصفة فورية.

- **بالنسبة للمورد** : يقوم المورد باستقبال المستهلكين الذين يرغبون بالدفع عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية، وذلك بعد قيامهم بإتمام التجهيزات الخاصة للدفع بهذه الوسائل، فتعد هذه الأخيرة الضمان الأقوى لحقوق المورد، وتساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنوك أو المصارف العاملة في ها المجال.

- **بالنسبة للمصارف العاملة في مجال الدفع الإلكتروني** : هناك أهمية كبيرة لوسائل الدفع الإلكتروني بالنسبة للمصارف العاملة في مجال الدفع الإلكتروني، وذلك من خلال الاستغلال المتوازن بين نفقات الإصدار والإيرادات المحصلة من وسائل الدفع الإلكتروني، إضافة إلى الفوائد والرسوم والغرامات المقتطعة من الأرباح.

هذا ورغم المزايا والحلول التي تحققها وسائل الدفع الإلكترونية للمستهلكين في كل دول العالم في جميع المجالات وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية، إلا أن انتشارها في الجزائر بقي محدودا جدا ليس فقط بمقارنة بما وصلت إليه الدول المغاربية وبعض الدول العربية، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب كثيرة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومنها ما يتعلق بالبنى التحتية.

الفرع الثالث : السجل التجاري الإلكتروني ودوره في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

قبل الحديث عن السجل التجاري الإلكتروني نذكر بأن المركز الوطني للسجل التجاري مؤسسة عمومية إدارية مستقلة موضوعة تحت إشراف وزير التجارة منذ شهر مارس 1997، مهمته التكفل بضبط السجل التجاري والحرص على احترام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيد في السجل التجاري والتكفل بالإشهار

[80] عيسي أمال، نفس المرجع السابق ، ص 630.

القانوني الإجباري عن طرق إعداد النشرة الرسمية للإعلانات القانونية بهدف إعلام الغير بمختلف التغييرات التي تطرأ على الحالة القانونية للتجار والقواعد التجارية .

يعد السجل التجاري وسيلة للنشر تؤمن الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة المؤسسات التجارية التي تشتغل في البلاد وتكون مدرجاته نافدة في حق الغير، حيث أشترط المشرع الجزائري وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة 19 من القانون التجاري إلزامية القيد في السجل التجاري كل شخص معنوي تاجر بالشكل أو كان موضوعه تجاريا ومقره في الجزائر، أو كان له مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت هذا وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم 08/04 على إلزامية القيد في السجل التجاري والتي جاء فيها "يلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في ممارسة نشاط تجاري في القيد في السجل التجاري"[81]

هدف المشرع من وراء استعمال تكنولوجيا المعلوماتية في السجل التجاري، هو تمكين التاجر من الحصول على مستخرج للسجل التجاري الإلكتروني بعد إتمام عملية التسجيل حتى ولو كانت الإجراءات المتبعة فيه تبقى تقليدية عادية، ومثل هذا المستخرج هو سجل مرفق بشريحة، اعتمده المركز الوطني للسجل التجاري بعد توقيعه لاتفاقية مع المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي بحضور وزير التجارة فبموجبها سيتم تسليم مستخرج السجل التجاري في شكل ورقي يحمل شريحة إليكترونية، على أن يتم فيما بعد تعويضها ببطاقة ويعمم استعمالها على كامل التراب الوطني، وذلك مع وضع كل النصوص التنظيمية الضرورية لهذا الشكل الجديد للوثيقة التي تحتوي كل المعلومات المتعلقة بالمشروع وبمالكه.

ولكن بعد الحصول على المستخرج الإلكتروني، ولأجل التأكد من مصداقية البيانات وصحة المعلومات التي يتضمنها، يتم الرجوع لرمز المؤمن الذي تتضمنه الشريحة المرفقة بالمستخرج لقراءته بالطريقة المحددة من طرف مركز السجل التجاري بإعتماد تطبيق قابل للتحميل عبر موقع المركز الوطني للسجل التجاري عبر الانترنت (http://www.cnrc.org.dz)، ولهذا التطبيق نسختين، **الأولى:** موجهة للجمهور تسمح بالإطلاع على هوية مالك السجل التجاري، **والثانية:** موجهة للمراقبين وشركاء المركز من بنوك وإدارة الجمارك والضرائب، وهذه النسخة ستمكنهم من الحصول على معلومات أكثر تفصيلا فيقوم التاجر أو من يرغب في التأكد من صحة بيانات ذلك المستخرج، بتحميل نسخة القارئ وهو ملف cnrc_public.apc من الموقع، وبعد نهاية التثبيت يتم قراءة الرمز المؤمن المطبوع على السجل التجاري وذلك بتوجيه الكاميرا الخاصة بالجهاز التقني – الكومبيوتر أو الهاتف الذكي –، فتتم عملية التقاط الصورة الخاصة بالرمز تلقائيا

[81] هجيرة تومي، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

والمعلومات التي ستظهر تسمح بالتعرف على التاجر أو الشركة بتحديد رقم السجل والتسمية، مكان ممارسة النشاط وطبيعة القيد –أساسي وثانوي–...، فهذه الطريقة تساعد في إثبات صحة المعلومات المتضمنة في السجل التجاري.

هذا الشكل الجديد للمستخرج سيسهل قيام التاجر بالتزاماته الأخرى خاصة التعامل مع إدارة الجمارك وقد تم تأكيد ذلك من خلال توقيع برتوكول اتفاق بين المركز الوطني للسجل التجاري والمديرية العامة للجمارك بتاريخ 02 ماي 2016، يهدف إلى تحديد كيفيات الربط بين النظام المعلوماتي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري والنظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية، فالجهاز التقني الذي تم وضعه من أجل تسهيل إجراءات الجمركة على المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة الخارجية سيساعد في إلغاء إلزامية تقديم نسخة من السجل التجاري خلال عملية الجمركة، وذلك من أجل إعطاء دفع قوي وفعال في سبيل تحسين وتطوير الخدمة العمومية ومكافحة البيروقراطية، وهذا من ناحية.

ومن خلال الوظائف الأساسية للسجل التجاري الإلكتروني تتضح لنا أهميته، والذي له أهداف وأبعاد أخرى، تمس عدة زوايا منها التجارة الإلكترونية وتتمثل في :

– تسهيل الاتصال والتواصل مع المتعاملين الاقتصاديين، وتمكينهم من الحصول على كل المعلومات المتعلقة بهم و بأنشطتهم.
– تدعيم شفافية الصفقات التجارية بين المتعاملين.
– القضاء على البيروقراطية وتسهيل الحصول على المعلومة و بالتالي التيسير بدلا من التسيير.
– إنشاء قنوات اتصال بين المواطنين وقطاع الأعمال من جهة والحكومة من جهة أخرى.
– تقليص التكاليف وزيادة الفعالية لا سيما التقليل من تكلفة الإجراءات الحكومية وما بتعاقبها من عمليات إدارية.
– نقل صلاحيات الرقابة والمحاسبة من المديرين إلى المواطنين.
– زيادة نشر أجهزة الكمبيوتر وزيادة وعي المواطنين بخدمات الانترنت.
– تمكين المواطنين من خدمة أنفسهم بلا من فرض شكل واحد للخدمة.

المبحث الثاني : متطلبات الرقابة على التجارة الإلكترونية في الجزائر.

سنتناول ضمن هدا المبحث متطلبات الرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر من خلال التطرق للإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر، مع تحديد الهيئات الحكومية المكلفة بالرقابة على هدا النوع من التجارة، مع محاولة بناء نموذج مقترح لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

تعددت محاولات المشرع الجزائري لتنظيم مسائل مرتبطة بالتجارة الإلكترونية في شكل دلالات على قبول التعاملات الإلكترونية، لكنها وكمبدأ اعتبرت محاولات جزئية ولم يتبلور من خلال موقف المشرع الجزائري من التجارة الإلكترونية، إلا في لثلاثة سنوات الأخيرة حيث سن قوانين لها صلة مباشرة مع التجارة الإلكترونية، وأستمر التطور إلى غاية شهر ماي 2018، أين صدر القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الذي من شأنه أن ينظم و يساهم في تطوير هذا الشكل من التجارة في الجزائر.

الفرع الأول : أسباب إصدار القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية. [82]

صدر القانون رقم 18-05، بتاريخ 10 ماي 2018، المتعلق والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات في أخر عدد من الجريدة الرسمية (28) الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018. **(الملحق رقم 07).**

حيث جاء في عرض أسباب مشروع التجارة الإلكترونية إلى أنه يهدف إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، إذ أن وضع منظومة تشريعية تؤطر التجارة الإلكترونية يندرج في إطار الإجراءات التي تهدف إلى إرساء جو من الثقة من شأنه أن يفضي إلى تعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية، لاسيما الاقتصادية لتطوير الاقتصاد في بلدنا.

كما تندرج هذه المنظومة التشريعية كذلك ضمن السياسة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات الذي يهدف إلى ترقية الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطن بهدف تسهيل نفاده إلى السلع والخدمات عن بعد عبر الاتصال الإلكتروني.

[82] مشتي أمال، **التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الجزائر-1، العدد 13، ص 254-255.

في نفس السياق يمثل نشاط التجارة الإلكترونية مطلبا ملحا، من قبل مختلف الجهات المعنية في المجال الإقتصادي (تاجر، حرفي، بنك، مؤسسة مالية...)، وازدهار النشاط التجاري ينبغي أن يساهم حتما في خلق الثروات وفرص العمل وبالتالي تعزيز نمو الخدمات الأخرى المتعلقة بها على غرار توزيع الطرود والتي تمنح أفاق النمو الذي لا يمكن إنكاره بالنظر إلى التطور المستقبلي للتجارة الإلكترونية في بلادنا.

كذلك يهدف مشروع هذا القانون إلى تنظيم وتأطير الفاعلين في المجال الإقتصادي، الذين يقدمون خدماتهم عبر الاتصال الإلكتروني دون الخضوع إلى أنظمة المراقبة المعمول بها، كما أنه يأتي أيضا في إطار تكييف التشريعات القانونية مع القواعد والمعايير الدولية في هذا المجال.

الفرع الثاني : بنود القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

يرى هذا القانون أن التجارة الإلكترونية تعني النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني بإقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى أن المستهلك الإلكتروني فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي.

كما يري أيضا أن المورد الإلكتروني هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية، حسب ما جاء في المادة 06 من القانون 18-05 في حين أن الدفع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية وفقا لنص المواد (27-28-29) يكون "يتم دفع المعاملات التجارية الإلكترونية عن بعد أو عند تسليم المنتج عن طريق الدفع المسموح به بموجب التشريع الساري"، ثم يضيف "يتم الدفع الإلكتروني من خلال منصات الدفع المخصصة التي يتم إنشاؤها وتشغيلها بشكل حصري من قبل البنوك المعتمدة من طرف بنك الجزائر ومتصلة بأي نوع من محطة الدفع الإلكتروني عبر شبكة من مشغل الاتصالات العامة"، ويضيف أيضا "يجب تأمين اتصال الموقع الإلكتروني لموفر الخدمة الإلكتروني بنظام الدفع الإلكتروني من خلال نظام إصدار الشهادات الإلكترونية".

حيث يطبق هذا القانون في حالة إذا ما كان أحد أطراف العقد الإلكتروني متمتعا بالجنسية الجزائرية أو مقيما إقامة شرعية في الجزائر أو شخصا معنويا خاضعا للقانون الجزائري أو كان محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر، وهذا ما نصت عليه المادة 02 من القانون 18-05 المتعلق بقواعد ممارسة التجارة الإلكترونية.

أما بالنسبة للمعاملات التجارية العابرة للحدود فإن المادة 07 من القانون تنص على أن "بيع السلعة أو الخدمة من جانب ممون مقيم للمستهلك الإلكتروني المنشأ في بلد أجنبي معفي من إجراءات مراقبة التجارة

الخارجية"، قبل أن يضيف : "ومع ذلك يجب أن تقيد عائدات هذا البيع بعد الدفع لحساب مقدم الخدمات الإلكترونية الذي يوجد مقره في الجزائر مع مصرف معتمد من طرف بنك الجزائر أو من بريد الجزائر عندما يكون الشراء الإلكتروني من الجزائر من قبل مستهلك إلكتروني من ممون إلكتروني أنشئ في بلد أخر ويقتصر على الاستخدام الشخصي فإنه معفى أيضا من إجراءات التجارة الخارجية والعملات عندما لا تتجاوز قيمتها ما يعادله بالدينار من الحد الذي يحدده التشريع الساري، كما يتم توفير تغطية الدفع الإلكتروني لهذا الشراء من حساب بالعملة الصعبة " للشخص الطبيعي" للمستهلك الإلكتروني المقيم في الجزائر.

يأتي ضمن المواد الأولى لهذا القانون التطرق إلى السلع والخدمات الممنوع بيعها عبر التجارة الإلكترونية، وذلك بشكل قطعي، وكلها مفهوم منعها، نظرة لحساسيتها، ولطبيعة المجتمع الجزائري وأعرافه والتشريع الخاص به، وجاءت مفصلة في نص المادة 03 من هذا القانون على أن " المعاملات المحظورة هي الخاصة بألعاب القمار والرهائن واليانصيب والمشروبات الكحولية والتبغ والمنتجات التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية أو خدمة محظورة بموجب التشريع الساري وكذلك أي خدمة خاضعة لإقامة سند، كما يحظر أي معاملة الإلكترونية للمواد والمعدات والمنتجات الحساسة التي تحددها اللوائح السارية وكذلك أي منتج أو خدمة أخرى قد تؤثر على مصالح الدفاع الوطني والنظام العام والسلامة العامة".

وينص القانون المتعلق بشرط ممارسة التجارة الإلكترونية في مادته رقم 08 بأنه يخضع نشاط التجارة الإلكترونية بالتسجيل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرف حسب الحالة ولنشر موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الانترنت مستضاف في الجزائر بإمتداد com.dz ويجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته، وتنص أيضا المادة (09) على" تنشأ بطاقة وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري.....".

كما جاء في المواد من 18 إلى 26 من هذا القانون على أن المورد الإلكتروني عليه القيام بوجبات تتعلق أساسا بالتزامه بتقديم العرض التجاري الإلكتروني بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة، حيث يجب أن يتضمن أيضا على سبيل الحصر رقم التعريف الجبائي والعناوين المادية والإلكترونية ورقم هاتف المورد الإلكتروني ورقم السجل التجاري أو رقم البطاقة المهنية للحرفي وطبيعة وخصائص وأسعار السلع أو الخدمات المقترحة باحتساب كل الرسوم.

كما يجب أيضا على المورد الإلكتروني توضيح حالة السلعة أو الخدمة وكيفيات ومصاريف وأجال التسليم والشروط العامة للبيع لاسيما البنود المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وشروط الضمان التجاري وخدمة ما بعد البيع وطريقة حساب السعر عندما لا يمكن تحديده مسبقا وكيفيات وإجراءات الدفع وشروط فسخ العقد عند الاقتضاء.

في نفس السياق العقد الإلكتروني يجب أن يتضمن الخصائص التفصيلية للسلع و الخدمات وشروط وكيفيات التسليم وشروط الضمان وخدمات ما بعد البيع وشروط فسخ العقد الإلكتروني وكيفيات الدفع وشروط وكيفيات إعادة المنتوج وكيفيات معالجة الشكاوي وشروط وكيفيات الطلبية المسبقة عند الاقتضاء والشروط والكيفيات الخاصة المتعلقة بالبيع بالتجريب عند الاقتضاء.

ويترتب على كل بيع المنتوج أو تأدية خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية إعداد فاتورة من قبل المورد الإلكتروني وتسليمها للمستهلك الإلكتروني، حيث عندما يسلم المورد الإلكتروني منتوجا أو خدمة لم يتم طلبها من طرف المستهلك الإلكتروني لا يمكنه المطالبة بدفع الثمن أو مصاريف التسليم، وفي حالة عدم احترام المورد الإلكتروني لأجال التسليم يمكن للمستهلك الإلكتروني إعادة إرسال المنتوج على حالته في أجل أقصاه أربعة (04) أيام عمل إبتداءا من تاريخ التسليم الفعلي للمنتوج دون المساس بحقه في المطالبة بالتعويض عن الضرر.

ويلزم المورد الإلكتروني بالقيام بتسليم جديد موافق للطلبية أو إصلاح المنتوج المعيب أو استبدال المنتوج بأخر مماثل أو إلغاء الطلبية وإرجاع المبالغ المدفوعة دون الإخلال بإمكانية مطالبة المستهلك الإلكتروني بالتعويض في حالة وقوع الضرر، ويجب على المورد الإلكتروني أن يرجع للمستهلك الإلكتروني المبلغ المدفوع والنفقات المتعلقة بإعادة إرسال المنتوج خلال أجل خمسة عشر (15) يوما إبتداءا من تاريخ استلام المنتوج.

الفرع الثالث : جرائم التجارة الإلكترونية في نظر القانون 18-05 :

نص المشرع الجزائري على المخالفات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والعقوبات المرصدة لها في الفصل الثاني من الباب الثالث من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، كما أنه أجاز في نفس الوقت ضمن مواد هذا القانون اللجوء للمصالحة كوسيلة لتجنب اللجوء إلى القضاء، حيث في هذه الحالة تسقط الدعوى العمومية تلقائيا.

* **من حيث التجريم** : يمكن تصنيف الجرائم التي جاء بها قانون 18-05 إلى مجموعتين :[83]

- **الجرائم المتعلقة بالمنتوجات والخدمات المحظورة** : في هذا النوع من الجرائم وضع المشرع على المورد جملة من القيود التي تتعلق بحضر ومنع بعض المنتوجات من عرضها للجمهور وهي على صنفين، بالنسبة للصنف الأول يضم المنتوجات الممنوعة والمشكلة للجريمة المنصوص عليها في المادة 37 من قانون العقوبات الجزائري، والتي تتمثل في مخالفة المورد للإلتزام المشار إليه في المادة 03 من نفس القانون وهو قيامه بأحد المعاملات في هذه المادة على سبيل الحصر، أما بالنسبة للصنف الثاني يضم المنتوجات الحساسة وهي التي جرمها المشرع في المادة 38 وتتمثل في مخالفة المورد للإلتزام المشار إليه في المادة 05 من هذا القانون وهي قيامه بأحد هذه المعاملات على سبيل الحصر.

- **الجرائم المتعلقة بالوثائق و السجلات** : ويضم هذا النوع أربعة أصناف من الالتزام، فالصنف الأول يتمثل في إخلال المورد بأحد البيانات والالتزامات المتعلقة بكيفية عرض السلع، والمشار إليها في المادتين 11 و12 من القانون 18-05، أما الصنف الثاني يتمثل في إخلال المورد بأحد البيانات والالتزامات المتعلقة بالإشهار والترويج للسلع، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة 40 من هذا القانون، والتي أحالت المادة بهذا الخصوص إلى المادة 30 و31 و32 و34 من نفس القانون، في حين يشمل الصنف الثالث إخلال المورد بالالتزامات المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة 41 من القانون 18-05 والتي أحالت هي الأخرى بخصوص هذه الالتزامات إلى المادة 25، أما الصنف الرابع والأخير قد أشارت إليه المادة 44، ويتعلق الأمر بمخالفة المورد للالتزامات المتعلقة بالفواتير، والتي بينتها المادة 20 هن هذا القانون.

* **من حيث العقاب** : بالرجوع للمواد التي تناولت التجريم نجد أن المشرع قد اكتفى في هذا القانون بعقوبة الغرامة المالية كعقوبة أصلية وعقوبة تكميلية، والجدول أدناه يوضح ذلك :

[83] رابح بوسنة، **السياسة الجنائية التي أنتهجها المشرع الجزائري في ظل القانون 18-05** ، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05 ، مرجع سبق ذكره، ص 485 - 486.

الجدول رقم (02-22) : يوضح جرائم التجارة الإلكترونية في نظر القانون 12-05

المواد	الجريمة	العقوبة الأصلية	العقوبة التكميلية
37	الإخلال بالتزامات المادة 03 (بيع منتجات أو عرض خدمات غير مرخص بها)	200 ألف إلى واحد مليون دينار جزائري	غلق الموقع لمدة شهر إلى 06 أشهر
38	الإخلال بالتزامات المادة 05 (بيع منتجات أو عرض خدمات حساسة أو محضورة)	500 ألف إلى 02 مليون دينار جزائري	الغلق النهائي للموقع والشطب من السجل التجاري
39	الإخلال بالتزامات المادة 11 و 12 المتعلقتين بكيفية عرض المنتوج أو الخدمة على الموقع.	50 ألف إلى 500 ألف دينار جزائري	تعلق نفاده إلى منصات الدفع الإلكتروني بما لا يزيد عن 06 أشهر.
40	مخالفة الالتزامات المنصوص عليها في المواد 30 و 31 و 32 و 34 .	50 ألف إلى 500 ألف دينار جزائري	//
41	مخالفة أحكام المادة 25 المتعلقة بحفظ السجلات التجارية الإلكترونية.	20 ألف إلى 200 ألف دينار جزائري	//
44	مخالفة أحكام المادة 20 المتعلقة بوجود إعداد فاتورة وتسليمها للمستهلك.	إحالة إلى القانون 04-02	//

المصدر : رابح بوسنة، السياسة الجنائية التي أنتهجها المشرع الجزائري في ظل القانون 18-05 ، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05 ، مرجع سبق ذكره، ص 485 - 486.

المطلب الثاني: الهيئات الحكومية المكلفة بالرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر

بالرجوع للقانون 18-05 نجد أن الجهات المعنية بفرض الرقابة على التجارة الإلكترونية مختلفة ومتعددة وكل في مجال اختصاصه، حيث نجد :

الفرع الأول : الهيئات التابعة لوزارة التجارة ودورها في الرقابة الإدارية على التجارية الإلكترونية.

01 - المركز الوطني للسجل التجاري :

- الرقابة القبلية المفروضة على المورد الإلكتروني من خلال البطاقة الإلكترونية :

تتمثل الرقابة القبلية المفروضة على التجارة الإلكترونية من خلال الرقابة المفروضة على المورد الإلكتروني قبل ممارسة النشاط التجاري الإلكتروني من حيث :

أ – **التسجيل في السجل التجاري الإلكتروني والحصول على الرمز الإلكتروني** : إن المتمعن في محتوى نصوص المواد ضمن المرسوم التنفيذي الذي جاء تطبيقا لنص المادة 05 مكرر 1، والتي تنص على إنشاء سجل تجاري إلكتروني لا يجد فيها التعريف الدقيق لهدا الأخير، حيث أن المشرع الجزائري جاء في هذا المرسوم محددا لأهم النقاط التي يمكن من خلالها توضيح المعنى العام للسجل التجاري الإلكتروني فبالرجوع إلى نص المادة 2 " يدرج في مستخرجات السجل التجاري للتجار، الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، رمز إلكتروني يدعى السجل التجاري الإلكتروني "س.س.إ."، والمادة 3 من نفس المرسوم تنص على " الرمز الإلكتروني "س.ت.إ" شفرة بيانية تتضمن معطيات و معلومات مشفرة حول التاجر".

إن من الوظائف الأساسية للسجل التجاري الإلكتروني تدور حول تقوية وتعزيز سلامة مستخرجات السجل التجاري من أي تزوير أو ممارسات احتيالية، بالإضافة تسهيل وتطوير وعصرنة عملية مراقبة النشاطات التجارية بإستعمال الوسائل التكنولوجيا المتنقلة وقد صنفها البرنامج المسطر من المركز الوطني للسجل التجاري إلى أربعة وظائف أساسية : [84]

– **محاربة الممارسات التجارية الاحتيالية** : إن الحد من ممارسات تزوير مستخرج السجل التجاري الورقي ومواجهة ظاهرة الغش والاحتيال في استعمال السجل يعد الوظيفة الأساسية التي تتصدر كل الأهداف خاصة وبعد أن تم تقديم إحصاءات عن العمليات التي تتضمن الغش وتزوير لهذا المستند وقد تضمنت أكثر من 8080 حالة في 2013، الأمر الذي جعل الحكومة تتجند لمحاربة ذلك وتتعاطى مع هذا التحدي بأساليب تقنية يصعب إن لم نقل يستحيل جهضها، وبالتالي يضمن السجل الرقمي بتحديد حالات تزوير هذه الوثيقة وهو ما يبرر وظيفته الرقابية على أعلى مستوى طالما أنه سيتم كشفها بتكنولوجيا الإعلام والإتصال أي بالتعاون مع وزارة البريد والموصلات.

– **تطهير البطاقية الوطنية للسجل التجاري** : يقصد بالبطاقية الوطنية هو قائمة التجار المسجلين على مستوى الوطن ومن خلال السجل التجاري الإلكتروني يمكن التحقق من هوية التجار المتعاملين معهم والتعرف على التاجر الحقيق عن غيره في إطار شبكة وطنية تضم المسجلين عبر النت والذين لهم رقم للسجل التجاري حسب المعايير الخاصة التي يتم ضبطها، وهي وظيفة تسمح برقمنة ملفات التجار الذين يفوق عددهم مليون و600 ألف تاجر على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تطهير الملفات من تسجيل وهمي أو رقم وهمي.

[84] حساين سامية، **رقمنة السجل التجاري وتأثيرها على النشاط التجاري**، اليوم الدراسي الوطني حول الجانب الإلكتروني للقانون التجاري جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، يوم 23 نوفمبر 2016، ص 91.

– **تسهيل مهام أعوان الرقابة مما يساهم في تحسين أدائهم كما ونوعا :** هذه الوظيفة الرقابية تتم بالتعاون مع كل أنواع الأجهزة الرقابية والسلطات العمومية المتمثلة في مفتشون على مستوى مديرية الضرائب والجمارك والأمن.....، وهي تنجز عن طريق إمكانية هؤلاء الأعوان المراقبون الولوج إلى بنك المعطيات الخاص بالمركز قصد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتجار والمتعاملين الاقتصاديين ومن خلاله يتم مراقبة دخول وخروج البضاعة، هذه الأداة الاستراتيجية ذات التكنولوجيا العالية باعتبارها متحركة وفعالة ستسمح بتسهيل عمل فرق المراقبة وسيسمح للسلطات التحكم السليم في عملية التسجيل ويشكل الظهور المناسب لتقنية الجيل الثالث بالجزائر مؤهلا كبير من شأنه أن يعزز استغلال هذا الحل من خلال تمكين الإطلاع والتأكد في الوقت المناسب، بل وبصفة آلية من المعلومات المتعلقة بصاحب شهادة السجل التجاري وهذا إنما يعزز عصرنه المجال التجاري وإضفاء صيغة جديدة للسجل التجاري.

– **يساهم في تتبع مسار العمليات المنجزة من طرف المتعاملين سيما أولئك الذين ينشطون في تجارة الجملة والاستيراد والتصدير:** حيث يتم مراقبة ومتابعة كل العمليات التجارية الخاصة بالتصدير والاستيراد (خروج البضاعة ودخولها) عبر نظام معلوماتي مرتبط بصورة مباشرة بمركز مراقبة.

ب – إنشاء بطاقية وطنية للموردين الإلكترونيين مسجلين في السجل التجاري :

يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته، حيث يتم إنشاء بطاقية وطنية للموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري لدى المركز الوطني للسجل التجاري ولا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، و تنشر هذه البطاقية عن طريق الاتصالات الإلكترونية وتكون في متناول المستهلك الإلكتروني، ويجب أن تكون كل معاملة تجارية إلكترونية مسبوقة بعرض تجاري إلكتروني وأن توثق بموجب عقد إلكتروني يصادق عليه المستهلك الإلكتروني، ويجب أن يقدم المورد الإلكتروني العرض التجاري الإلكتروني بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة تتضمن المعلومات الكافية عن المنتوج وأجال التسليم وكيفيات وإجراءات الدفع وغيرها، وكل بيع لمنتوج أو تأدية خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية يترتب عنه إعداد فاتورة من قبل المورد الإلكتروني تسلم للمستهلك الإلكتروني الذي يمكن له أن يطلبها في شكلها الورقي.

ج - الرقابة البعدية لحماية وحفظ حقوق المستهلك على المورد الإلكترونية كطرف في العقد الإلكتروني :

ألزم المشرع الجزائري كل التجار المقيدين في السجل التجاري بضرورة التسجيل والانضمام في البطاقية الوطنية للموردين الإلكترونيين، لأجل التمكن من التعامل بالمعاملات التجارية الإلكترونية في أطر

قانونية منظمة، حماية لهم وللمستهلكين المتعاقدين معهم، فبعد أن يتمكن التاجر المقيد في السجل التجاري من إيداع اسم النطاق خاصته، حسب ما جاء النص عليه ضمن الفقرة 08 من المادة 06 من القانون 18-05 يتحصل على رمزا إلكترونيا يدعى السجل التجاري الإلكتروني، هذا الأخير الذي تسجل فيه كل المعلومات والمعطيات التي من خلالها يمكن التعرف بدقة على المورد الإلكتروني المراد التعامل معه عبر اتصالات الانترنت، فالمورد الإلكتروني حسب هذا القانون هو " كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية "، وهذا الأخير سيكون خاضعا لرقابة الدولة من أجل ضبط النشاط التجارة الإلكترونية الذي يتطلب الثقة والائتمان اللازمين قبل وبعد إبرام العقد الإلكتروني.

02 - الأجهزة المركزية لوزارة التجارة المكلفة بالرقابة :

يتولى وزير التجارة عدة مهام في مجال الرقابة وقمع الغش، فهو يعمل على تنظيمها وتوجيهها وتنفيذها ومحاربة ممارسات المضاربة والغش ودلك باقتراح كل الهياكل الضرورية لدعم الرقابة، بغية ضمان فعلية الأليات والأدوات المعدة لرقابة السوق، كما ينفد وزير التجارة مهامه في مجال الرقابة عن طرق أجهزة تابعة لوزارته تتمثل في :

أ . المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها : ترتبط هده المديرية بجميع النشاطات المرتبطة بالجودة و حماية المستهلك وهي بدورها تنقسم إلى مديريات فرعية للتحكم في مهامها المتمثلة في المشاركة في تحديد السياسة الوطنية والتنظيمات العامة والنوعية المتعلقة بترقية جودة المنتوجات المعروضة للاستهلاك وحماية المستهلكين.

ب . المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش : تعتبر إحدى الهياكل الجديدة التي تم إرساؤها بموجب المرسوم التنفيذي 02-454، وهي مكلفة بإعداد الخطوط العريضة للسياسة الوطنية للمراقبة في ميادين الجودة وقمع الغش والسهر على توجيهها وتطوير التنسيق ما بين القطاعات في مجالات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش، بالإضافة إلى دورها في تقييم نشاطات مخابر التجارب وتحليل النوعية.

ج . المعهد الجزائري لمراقة النوعية و الرزم : تشكل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 89-147 المتضمن إنشاء مركز جزائري لمراقبة النوعية والرزم وتنظيمه وعمله،[85] ونصت المادة الأولى منه، على أنه " مؤسسة عمومية دات طابع إداري ويوضع تحت وصاية وزير التجارة"[86] ، يهدف المعهد إلى حماية صحة المستهلك بالسهر على احترام النصوص التي تنظم مجال نوعية المنتوجات الموضوعة للاستهلاك و تحسين نوعية

[85] مرسوم تنفيذي رقم 89-147 المؤرخ في 1989.08.08، يتضمن إنشاء مركز جزائري لمراقبة النوعية و الرزم وتنظيمه و عمله.
[86] المادة 10 من المرسوم سالف دكره.

السلع والخدمات، وكدلك المساعدة التقنية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين لإيجاد حلول لما قد يصادفهم من معوقات خلال مراحل صنع ولدفعهم إلى التطوير وتحسين الإنتاج، ودلك للوصول بالمنتج للجودة المطلوبة.

02 - المصالح الخارجية لوزارة التجارة المكلفة بالرقابة :

تتشكل من مديريات ولائية وجهوية للتجارة :

أ . **المديريات الولائية للتجارة :** تتمثل مهمتها الأساسية في تنفيد السياسة الوطنية المقررة في ميادين المنافسة والجودة وقمع الغش وفي مجال الرقابة، فهي تضطلع بمراقبة مدى تنفيد التشريعات والتنظيمات المعمول بها في هدا الميدان ووضع حيز التنفيذ برنامج الرقابة الاقتصادية واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة وتتولى مهمة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية والإشراف على تنفيد العقود مع التجار وتنفيد قوانين الاستيراد والتصدير مع مراعاة الأحكام والاتفاقيات والبروتوكولات التجارية، وباستطاعة المديرية إيداع المنتجات غير المطابقة إلى أن يتم مطابقتها كدلك الحجز والسحب المؤقت أو النهائي لوضع منتوج رهن الاستهلاك.[87]

أ . **المديريات الجهوية للتجارة :** حددت المادة 10 من المرسوم التنفيذي المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة مهام هده المديريات، فهي تقوم بتنشيط وتوجيه و تقييم نشاطات المديريات الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الإقليمي، كما تقوم بإنجاز التحقيقات الاقتصادية حول المنافسة والجودة وأمن المنتوجات.[88]

الفرع الثالث: الفرق المشتركة.

تأسست الفرق المشتركة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-290 المؤرخ في 1997.07.27 وتتشكل من ممثلي إدارات الضرائب والجمارك والتجارة وتدعى فرقة مختلطة للرقابة بين الضرائب والجمارك والتجارة.

تكلف هده الفرقة المختلطة بتنفيذ مقررات وبرامج المراقبة التي أعدتها لجان التنسيق وتحدث بمعدل فرقة أو عدة فرق على مستوى كل ولاية بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتجارة وفي الولايات التي توجد بها مديرية الجمارك يعيين ممثل مصلحة الجمارك لدى هده الفرقة المختلطة للرقابة بين أعوان الجمارك العاملين من أقرب ولاية أو من بين أعوان الهيكل الجهوي للجمارك التي تنتمي إليها الولاية المعنية.

[87] تالا سعود التسوا، صفاء محمود السويلميين، **التشريعات التجارية وتشريعات الأعمال**، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 1990، ص 199.
[88] نوال شعباني، **التزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك وقمع الغش**، رسالة لنيل ماجستير فرع المسؤولية المهنية، كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، 2012، ص 111.

تتشكل الفرقة المختلطة للرقابة من موظفين يتم اختيارهم ما بين تعداد الإدارات الثلاثة المعنية الدين لهم رتبة مفتش رئيسي يمكن إستخلافهم استثناء بموظفين لهم رتبة مفتش أو ضابط مراقبة في الجمارك حسب الحالة، على أن يثبتوا اقدمية لا تقل عن 05 سنوات من الخدمة.

توضع الفرقة المختلطة للرقابة بقوة القانون تحت مسؤولية أقدم عون دي أعلى رتبة ويكون تعيين الموظفين لدى الفرقة المختلطة للرقابة من اختصاص المسؤول الولائي لكل إدارة معينة، وخلال الفترة الفاصلة بين تدخلات الفرقة المختلطة للرقابة يلزم الموظفون الدين تتشكل منهم هده الفرقة بتأييد المهام العادية للإدارات التي ينتمون إليها تبعا.

ـ تتدخل الفرق المشتركة للرقابة بناءا على برنامج عمل تضبطه لجنة التنسيق الولائية كل ثلاثة أشهر يمكن أن يستكمل هدا البرنامج في أي وقت حسب الإجراء نفسه و يبلغ البرنامج الأولي و البرنامج الإضافي إلى مسؤول الفرقة من طرف رئيس لجنة التنسيق الولائية، كما تقوم الفرقة المختلطة للرقابة كل 03 أشهر بتقديم عرض عن مدى إنجاز برامج التدخلات الموكلة إليها إلى رئيس لجنة التنسيق الولائية.

ـ يكلف كل عضو في الفرقة المختلطة للرقابة بإتمام إجراءات الرقابة و التسوية .

ـ تتم تدخلات الفرقة المختلطة للرقابة ويتم ضبط نتائج التحريات تبعا للإجراءات التشريعية والتنظيمية الخاصة بكل إدارة من الإدارات المعنية.

ـ تكلف الفرقة المختلطة للرقابة على الخصوص بعملية الرقابة لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الدين ينجزون عمليات استيراد وتسويق بالجملة أو التجزئة بصفة عامة لدى كل شخص ينشط ضمن الدورات التجارية وهدا قصد التأكد من تطابق هده العمليات مع التشريعات الجبائية والجمركية والتجارية الجاري العمل بها.

ـ تضمن المصالح الخارجية للإدارة بتوفير المسائل المادية ووسائل النقل اللازمة لحسن تنفيد المهمات والأعمال المسندة للفرقة المختلطة للرقابة.

الفرع الثالث: الهيئات الحكومية الأخرى (الجمارك، الشرطة والدرك الوطني) ودورها في الرقابة الإلكترونية.

01 - مصالح الشرطة والدرك الوطني :

بالرجوع للقانون 18-05 نجد أن الجهات المعنية بفرض الرقابة على التجارة الإلكترونية مختلفة ومتعددة كل في حدود إختصاصها، فمن بين الجهات المختصة بمعاينة المخالفات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية نجد مصالح الشرطة والدرك الوطني، دلك عن طرق ضباط وأعون الشرطة القضائية، وقد أورد

المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية الأشخاص التي أعطاها المشرع حق الضبطية القضائية على سبيل الحصر وهم " رؤساء المجالس الشعبية البلدية، ضباط الدرك الوطني، محافظو الشرطة، ضباط الشرطة، دو الرتب في الدرك الوطني ورجال الدرك الدين أمضوا في سلك ثلاثة سنوات على الأقل والدين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية بعد موافقة لجنة خاصة مفتشو الأمن الوطني الدين قضوا في خدمتهم لهده الصفة ثلاث سنوات على الأقل وعينوا بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية و بعد موافقة لجنة خاصة، ضباط و ضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن الدين تم تعيينهم خصيصا بموجب قرار مشترك بين وزير الدفاع الوطني ووزير العدل.

ـ بالنسبة للبحث والتحري عن جرائم التجارة الإلكترونية:

إن الحماية الإجرائية للتجارة الإلكترونية تكون من خلال مرحلة الضبط والتحري، إذ يقصد بالضبط القضائي لجرائم التجارة الإلكترونية اتخاذ الإجراءات اللازمة والبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات التي يستلزمها التحقيق والدعوة الجزائية، وهو ما يبدأ من حيث إنتهى عمل الضبط الإداري الذي يهدف إلى منع وقوع الجريمة، فإذا وقعت الجريمة الإلكترونية بدأت إجراءات التحري فيها و ضبطها.

وتتمثل إجراءات المتابعة التي يقوم ضباط الشرطة القضائية وأعوانهم من خلال نص المادة 12 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم " يقوم بمهمة الضبط القضائي رجال القضاء والضباط والأعوان " ويناط بالضبط القضائي مهمة البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة والبحث عن مرتكبيها مادام لم يبدأ تحقيق قضائي ومن الإجراءات الاستدلال والانتقال لمكان ارتكاب الجريمة ومعاينة وإثبات الحالة وتحرير المحاضر وسماع أقوال المشتبه فيه.

ـ بالنسبة لمراقبة الأشخاص ووجهة الأموال و الأشياء:[89]

يحق لضباط الشرطة القضائية مراقبة الأشخاص الدين يوجد ضدهم مبرر أو أكثر يحمل على الاشتباه فيهم بارتكاب جريمة متعلقة بأنظمة المعالجة الألية للمعطيات، التي تدخل في إطارها جرائم التجارة الإلكترونية على مستوى كامل التراب الوطني، ومراقبة وجهة أو نقل أشياء أو أموال أو متحصلات من ارتكاب هده الجرائم أو قد تستعمل في ارتكابها، حيث أن هدا الاختصاص يكون تحت إشراف وكيل الجمهورية وعدم اعتراضه عليه.

[89] بوفراش صفيان، **رقمنة السجل التجاري وتأثيرها على النشاط التجاري**، اليوم الدراسي الوطني حول الجانب الإلكتروني للقانون التجاري جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، يوم 23 نوفمبر 2016، ص 224.

ـ بالنسبة لاعتراض المراسلات والتسجيل والتقاط الصور:[90]

لأجل ضمان أكثر فعالية في مكافحة الجرائم المعلوماتية نص المشرع الجزائري من خلال القانون 06-22 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية على إجراءات خاصة بهدف حماية الأشخاص وممتلكاتهم حيث قام بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فاعتراض المراسلات في عملية المراقبة الإلكترونية تستلزم استخدام عدة تقنيات تمس بالحياة الخاصة للأشخاص المستهدفين، حيث يعتبر هدا الإجراء إجراءا مهما في مكافحة جرائم التجارة الإلكترونية، حيث خص المشرع الجزائري هدا الإجراء بالمراسلات التي تتم عن طرق وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، ونظرا لمدى خطورة هدا الإجراء فقد أخضعها المشرع لقواعد قانونية مقيدة، كما وأنه نظرا لأهميته فقد دعت إليه مختلف الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإجرام المعلوماتي.

تتم المراقبة عن طريق الاعتراض أو التسجيل أن نسخ المراسلات للأشخاص المشتبه في ارتكابهم أو مشاركتهم في ارتكاب الجريمة، وقد فرق الفقه بين مصطلح المكالمات الهاتفية وبين مصطلح وضع الخط الهاتفي تحت المراقبة، فبينما يكون الأول دون رضا المعني فيكون الثاني بطلب أو برضا صاحب الشأن ويخضع لتقدير الهيئة القضائية وبعد تسخير مصالح البريد والمواصلات لدلك، حيث يتم هدا الإجراء تحت المراقبة المباشرة لقاضي التحقيق وبإذن من وكيل الجمهورية، لأن هده العمليات يتم فيها اللجوء إلى تقنيات لا يتحكم فيها هدا القاضي، لدا يتكفل بها المختصون في الميدان، أما فيما يخص إمكانية انتداب من يقوم بهده العمليات فيمكن القول أنه من خلال نص الفقرة 04 من المادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية، أن المراقبة المباشرة لهدا النوع من العمليات يجب أن يبقى حكرا على قاضي التحقيق نظرا لخطورة ومساس هدا الإجراء بالحقوق والحريات الخاصة للأفراد، كما أن المشرع الجزائري أجاز القيام بهذا الإجراء في جميع أوقات النهار والليل وهدا من خلال عدم نصه صراحة أو ضمنها على قيود زمنية أو مكانية لإجراء هدا النوع من الإجراءات، بل أخضعها لقيد واحد وهو احترام كتمان سر المهنة.

أما التقاط الصور ونظرا لما توفره أجهزة الكاميرات من نجاعة في إثبات الجريمة كان لابد على التشريعات من توظيف هده الوسيلة لأجل مكافحة الإجرام، حيث سمح المشرع الجزائري بموجب المادة رقم 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري اللجوء إلى هدا الأسلوب في جرائم محددة تدخل فيها جرائم معلوماتية التي تعتبر التجارة الإلكترونية أحد صورها.

[90] أسماء قواسمية، الحماية الإجرائية للممارسات التجارة الإلكترونية في ظل قانون الإجراءات الجزائية، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة الجزائر، يومي 02 و03 أكتوبر 2019، ص 515.

- **بالنسبة للتفتيش.**[91]

في جرائم التجارة الإلكترونية والتي تعد صورة من صور الجرائم المعلوماتية فإن المشرع الجزائري أجاز التفتيش فيها في كل ساعات النهار والليل وذلك بناءا على إذن مسبق من وكيل الجمهورية، ويجري التفتيش من قبل ضباط الشرطة القضائية، وقد حدد المشرع الجزائري الأعوان المتمتعين بصفة الضبطية القضائية من خلال نص المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية، حيث يجب أن يقوم بالتفتيش من له صفة الضبطية القضائية أو بحضوره أو تحت إشرافه وإلا أعتبر التفتيش باطلا أي أن بعض الأعوان والمكلفين ببعض مهام الضبطية القضائية غير مختصون بإجراءات التفتيش.

ويخضع التفتيش في أنظمة الحاسوب التي تكون وسيلة ارتكاب جرائم التجارة الإلكترونية في جانب الشروط العامة للتفتيش إلى قواعد موضوعية وأخرى شكلية، فالقواعد الموضوعية تتمثل في وقوع جريمة معلوماتية، حيث اختلفت الآراء التشريعية والفقهية في تعريف الجريمة المعلوماتية ويمكن تعريفها على أنها دلك العمل أو التصرف أو السلوك غير الشرعي الدي تكون الأنترنت أو إحدى تطبيقاتها طرفا فيها أو هدفا له، ووجود أشخاص متورطين أو مشتركين في ارتكاب الجريمة المعلوماتية، حيث يجب توفر دلائل تشير إلى إرتكاب الشخص لجريمة معلوماتية بغض النظر عن صفته فيها، أما عن وجود قرائن تدل على وجود أجهزة لدى المتهم تفيد في كشف الحقيقة إذ يجب أن يكون محل التفتيش هو الحاسوب بكل مكوناته المادية والمعنوية وشبكات الاتصال الخاصة.

التفتيش في جرائم التجارة الإلكترونية أو الجرائم المعلوماتية يخضع لنوع من الخصوصية التي تميزه عن التفتيش في الجرائم التقليدية، حيث وبداية يرعى جانب من الفقه أن المصطلح الأدق لاستعماله في هدا المجال هو مصطلح الولوج أو النفاد لأن التفتيش هو البحث والقراءة والفحص والتدقيق في البيانات وبالعودة إلى المصطلح الدي استعمله المشرع الجزائري فإنه ومن خلال استقراءنا لنص المادة 05 من القانون 09-04 المتضمن القواعد العامة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، نجد المشرع الجزائري استعمل مصطلح الدخول.

كما يجب أن يتم التفتيش بأسلوب ألي إلكتروني من قبل الأجهزة القائمة به، حيث يتم تفتيش جميع الأجهزة واستخراج المعطيات المخزنة فيها، إضافة إلى تسبيب أمر التفتيش، أي أن يتضمن أمر التفتيش

[91] أسماء قواسمية، **الحماية الإجرائية للممارسات التجارة الإلكترونية في ظل قانون الإجراءات الجزائية**، نفس المرجع السابق، ص 513-514.

الأسباب التي أدت النيابة العامة إلى إجراء التفتيش، أما عن تكوين فريق التفتيش، حيث يجب أن يتم التفتيش من قبل خبراء تقنيين ومختصين في أنظمة الحاسوب والأنظمة المعلوماتية بشكل عام.

أما الهدف من التفتيش هو ضبط ومعاينة ضبط ومعاينة الأداة من خلال التفتيش مكان الجريمة والدي يكون في جرائم التجارة الإلكترونية الحاسب الألي، وبالعودة للتشريع الجزائري ومن خلال نص المادة 44 من قانون الإجراءات الجزائية فقد ورد بالمعنى أن التفتيش يرد على الأشياء، وهي كلمة تدل على الأرجح على المكونات المادية، ونفس الأمر ينطبق على ما جاءت به المادة 64 من نفس القانون، كما أن المشرع الجزائري ومن خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائية الأسبق بموجب القانون رقم 06-22 المؤرخ في 2006.12.20، فقد استثنى المادة رقم 45 الفقرة 03 والمادة 47 الفقرة 03 والمادة رقم 64 الضمانات القانونية المقررة لتفتيش المساكن الخاصة عند تفتيش متعلق بتحقيق مفتوح بخصوص الجرائم المعلوماتية.

02 - مصالح الجمارك :[92]

تعد إدارة الجمارك الواجهة الرسمية الأولى التي تقابل حركة البضائع ورؤوس الأموال، لأن مراقبة البضائع عند الدخول أو الخروج من طرف إدارة الجمارك يعتبر من اختصاصاتها الأصلية، فإن رهانا كبيرا كان يواجهها ألا وهو عدم عرقلة هده الحركية للمبادلات التجارية من جهة، وتفعيل الرقابة من جهة أخرى لضمان حقوق الخزينة بالدرجة الأولى وحماية المستهلك.

وإن كانت المادة 03 من قانون الجمارك أشارت بصورة غير مباشرة لدور الجمارك في عملية رقابة مطابقة المنتوجات المستوردة، لاسيما في المراقبة التنظيمية والشرعية كرقابة أولية متمثلة في الإعلام بوصول المنتوج، كما أن الهدف الأول لإدارة الجمارك في موضوع السلع المقلدة هو حماية صحة وأمن المستهلك.

إدارة الجمارك بالموازاة مع دورها الاقتصادي المالي والجبائي، تمارس دورا خاصا يتمثل في تطبيق الحماية في مجالات عديدة منها :

- تضمن تطابق المنتوجات المستوردة أو المصدرة لمعايير الأمن المنصوص عليها في التشريعات الدولية (مقاييس ISO).

- حماية الصحة العمومية عن طريق مراقبة عمليات استيراد المنتوجات الصيدلانية وكدا المنتوجات الحيوانية والنباتية.

[92] معكوف أسماء، الرقابة على المنتوجات المستوردة في ظل قانون حماية المستهلك، مدكرة لنيل شهدة الماجستير في تخصص القانون العام، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 56-57

إن الدور الدي تؤديه إدارة الجمارك من الناحية الاقتصادية والمالية والمتمثلة في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية ومراقبة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية، وكدا مراقبة الجودة وبدلك حماية المستهلك يجعل إدارة الجمارك أمام مسؤولية كبيرة ومهام واسعة يؤدي بها إلى الاستعانة بإدارات أخرى مثل وزارة الصحة للمراقبة الصحية وزارة التجارة، وتهيكل هده المديريات التابعة لها بشكل خاص في إطار التعاون مع الجمارك في إطار الفرق المختلطة المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-290 المؤرخ في 27 27 جويلية المنظم للفرق المختلطة جمارك – ضرائب – تجارة.

ولقد اهتم المشرع بمراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة بإصداره المرسوم التنفيذي رقم 96-354 المؤرخ في 19 أكتوبر 1996، المتعلق بكيفيات مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة ونوعيتها الدي عدل وتمم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 306-2000 المؤرخ في 12 أكتوبر 2000 والمتعلق بكيفيات مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة ونوعيتها، والدي حدد فيه قائمة المنتوجات التي يمنع ضبط مطابقتها.

- **الرقابة الإدارية :**

لقد نص المشرع على ضرورة مباشرة الرقابة الإدارية الوقائية من قبل المصالح المختصة في النوعية وقمع الغش، على المنتوجات المحلية وكدا المنتوجات المستوردة، وهدا ضمانا لحماية المستهلكين من وجود منتوجات غير مطابقة للمقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية في الأسواق والمحلات، تتم الرقابة الإدارية المنصوص عليها، عن طريق فحص الوثائق أو بواسطة سماع المتدخلين المعنيين، أو عن طريق المعاينات المباشرة بالعين المجردة أو بأجهزة القياس، وتتم عند الاقتضاء بالاقتطاع لعينات بغرض إجراء التحاليل أو الاختبارات أو التجارب، و منه فإن هده الرقابة تقوم بها جهات مختلفة وأعمالها مكملة لبعضها البعض.

01 . الرقابة على مستوى المتفشيات الحدودية (الفحص العام) : تخضع المنتوجات المستوردة لرقابة بمجرد وصولها إلى التراب الوطني للتأكد من ضمان مطابقتها والقواعد المتعلقة بالرقابة، كما أنها تخضع لعدة التزامات من بينها إحضار البضائع أمام الجمارك، تتمثل هده العملية في تقديم البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها أو المعدة للتصدير أو التي أعيد تصديرها أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية، إن الهدف من عملية إحضار البضائع أمام الجمارك هو مراقبة وتحديد تدفقات البضائع من وإلى الخارج عن طريق مكاتب الجمارك وهدا لتفادي استيراد غير قانوني للبضائع وإفراغها في السوق الداخلية.

أ ـ الرقابة الوثائقية : إن الرقابة الوثائقية هي رقابة أولية تخضع لها كل المنتوجات المستوردة دون استثناء هده الرقابة الهدف منها الكشف عن مدى تنفيد المستورد بالتزاماته الواردة في القانون 89-02 المتعلق بحماية المستهلك، كما أن هده الرقابة مجسدة في فحص الوثائق التي يقدمها المستورد إلى المتفشيات الحدودية المختصة بمراقبة الجودة وقمع الغش.

ب ـ الرقابة بالعين المجردة : الرقابة بالعين المجردة هي رقابة متممة للرقابة الوثائقية، والرقابة بالعين المجردة أو الرقابة المادية: هي مجموعة المعاينات المباشرة والفحوص البصرية وبواسطة أجهزة المكاييل والموازين والمقاييس وبالتدقيق في الوثائق والاستماع إلى الأشخاص المسؤولين أو بأخذ العينات وبفحص ومعاينة المنتوجات يدويا.

02 ـ الرقابة الممارسة على مستوى المخابر(الفحص المعمق) : بعد فحص الوثائق المسلمة من قبل المستورد والقيام بالرقابة بالعين المجردة للمنتوج المستورد وأفضت الضرورة إجراء تحريات معمقة لاستكمال مراحل الرقابة، يقرر الأعوان المكلفون بالرقابة اقتطاع عينات من المنتوج، ودلك بمقتضى ما يملكه هؤلاء الأعوان من سلطات بحث ومعاينة الجرائم، سواء ضد تنظيم المطابقة أو ضد صحة وسلامة الأشخاص كما أن الفحص المعمق المنجز عن طريق اقتطاع عينات من المنتوج لا يعتبر إجراء إلزامي في جميع حالات مراقبة مطابقة المنتوج.

الفرع الثالث : طرق تقدير المخالفات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. [93]

أحالت الفقرة الثانية من المادة 36 من القانون 18-05 فيما يخص الآليات القانونية والاختصاصات التي يتمتع بها الأعوان المؤهلين خلال مراقبة ومعاينة وتقدير المخالفات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية على القواعد العامة التي تخضع لها المعاملات التجارية عموما والمحددة بموجب القانون رقم 04-18 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 18-08 المؤرخ في 10 يونيو 2018، والمتعلق بشروط الممارسة التجارية والقانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 18-09 المؤرخ في 10 يونيو 2018 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش والتي يمكن حصرها في :

[93] حسون محمد علي، الحماية الإدارية للتجارة الإلكترونية وفق التشريع الجزائري، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة الجزائر، يومي 02 و03 أكتوبر 2019، ص 427-428.

– الغلق الإداري المؤقت لمحلات الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية والذي يمارسون نشاطا تجاريا قارا دون التسجيل في السجل التجاري وذلك إلى غاية تسوية مرتكب الجريمة لوضعيته.

– حجز سلع مرتكب الجريمة والوسيلة المستخدمة في النقل أو التخزين، والذي قد يكون عينيا ينصب على السلع أو اعتباريا والذي ينصب على سلع لا يمكن لمرتكب المخالفة أن يقدمها لسبب ما.

– حرية الدخول إلى المحلات التجارية والمكاتب والملحقات وأماكن الشحن والتخزين باستثناء المحلات السكنية التي يتم دخولها بموجب قرار يقضي بالتفتيش صادر من الجهة القضائية المختصة وفقا للشروط القانونية المحددة في قانون الإجراءات الجزائية، كما يمكنهم فتح أي طرد أمتع بحضور المرسل أو المرسل إليه أو الناقل.

– القيام بإجراء تحقيق وكتابة تقرير وإعداد محاضر يتم تبليغها إلى المدير الولائي المكلف بالتجارة ليرسلها بدوره إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا، ما لم تكن المخالفة موضوع مصالحة.

– تحرير محاضر دون شطب أو إضافة أو قيد في الهوامش تحتوي على مجموعة من البيانات الأساسية كالتواريخ وأماكن التحقيقات المنجزة والمعاينات المسجلة، كما تتضمن هوية وصفة الموظفين الذين قاموا بالتحقيقات، كما تصنف المخالفات وتحدد هوية مرتكبي المخالفات أو الأشخاص المعنيين بالتحقيقات وعناوينهم.

على خلاف باقي الجهات المكلفة بالرقابة على التجارة الإلكترونية، يلاحظ أن باقي الأعوان مختصين إما في مجال التجارة كونهم تابعين لمصالح الإدارة التجارية، وهذا أمر جد ضروري كون مسألة التجارة الإلكترونية أو الفضاء الرقمي المتضمن العقود التجارية الإلكترونية والعمليات التجارية الإلكترونية، مسألة تقنية لا يمكن لأي كان مهما كانت درجة العلمية الإلمام بها، إلا إذا كان قد تخصص فيها وعلم بكل جوانبها وأسرارها بحيث تمكنه بكل سهولة من الكشف عن أي مخالفة من شأنها أن تلحق ضررا بالبيئة أو الدولة أو الأفراد، وزيادة على مسألة التخصص أشترط المشرع فيمن يشغل منصب عون مؤهل أداء اليمين أمام المحكمة المختصة تطبيقيا، لضمان النزاهة والعدل والمساواة لدى فرض الرقابة على العالم الافتراضي.

المطلب الثالث : نموذج مقترح للتدقيق والرقابة على التجارة الإلكترونية.

تهدف الرقابة الحكومية على التجارة الإلكترونية إلى التحقق من توافر الشروط والمواصفات القياسية في البضائع والخدمات المعروضة، ولاسيما في حال كانت هناك مواصفات فنية مطلوبة أو بيئية أو متعلقة بالسلامة والصحة العامة، وما إذا كان هناك غش في البضائع والسلع أو عمليات إحتيالية من خلال مواقع وهمية تستوفي الثمن دون تسليم البضائع أو الخدمات، وكذلك من توافر الشروط المطلوبة في البائع

أو التاجر نفسه، ولاسيما إذا كان يخضع لترخيص لممارسة نشاطه أو لشروط إدارية وفنية معينة، كما أن الرقابة تهدف للتحقق مما إذا كانت الأسعار مرتفعة بشكل غير مبرر ومخالف أحياناً للتسعيرة الوطنية في حال وجودها بالنسبة لبعض الأصناف المحدودة، وكذلك لمنع تداول المنتجات المحظرة قانوناً كالمخدرات والمنتجات المُقلدة وتلك الخاضعة لشروط قاسية للتداول كالأسلحة.

الفرع الأول : نموذج مقترح متعلق بالتدقيق التجاري الإلكتروني الحكومي

بالنسبة للإطار المقترح لتدقيق ورقابة العمليات التجارة الإلكترونية الحكومية يكون عن طريق وزارة التجارة (المديريات الولائية للتجارة) من خلال خلق مكتب تحت تسمية مكتب الرقابة على التجارة الإلكترونية يكون على مستوى مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة، وفق ما هو مشار إليه في الجدول أدناه الدي يوضح نموذج لهيكل تنظيمي لمديرية التجارة مقترح، يضم في تعداده موظفين دوي الخبرة المهنية والكفاءة للقيام بعمليات الرقابة والتدقيق الإلكتروني للمعاملات التجارية الإلكترونية.

الشكل رقم (02-10): هيكل تنظيمي مقترح لمديرية التجارة في إطار الرقابة والتدقيق للعمليات التجارية الإلكترونية

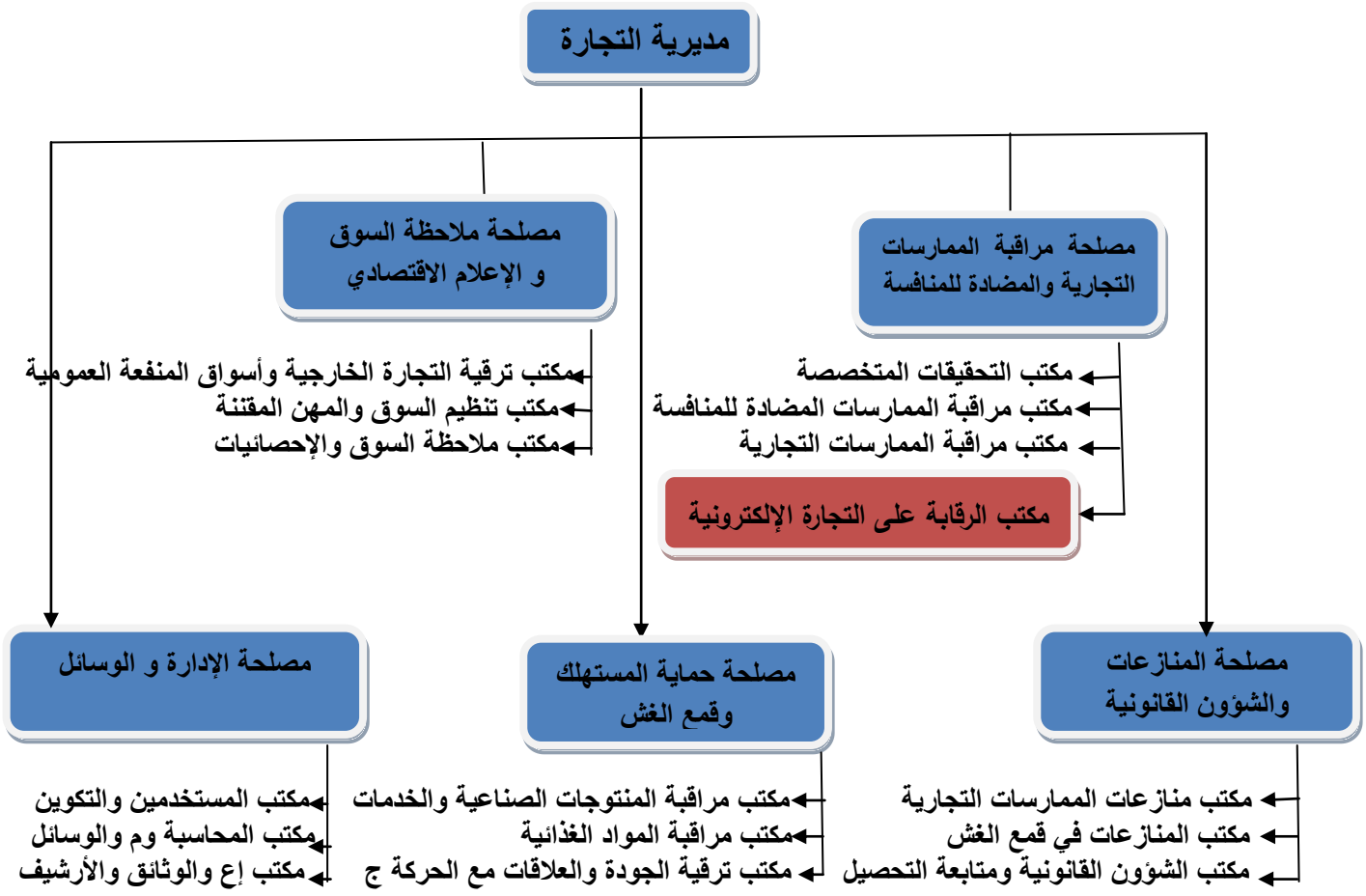

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التجارة الجزائرية

تنحصر المهام الأساسية المنوطة بهذا المكتب المستحدث الرقابة الإلكترونية وتدقيق العمليات التجارية الإلكترونية من خلال القيام بما يلي :

ـ الرقابة على الموقع التجارية الإلكترونية والعلامة التجارية والرسوم البيانية للمواقع والمعرفة اللوجستية لمختلف الموردين الإلكترونيين في مجال التجارة الإلكترونية.

ـ الرقابة على مواقع التجارة الإلكترونية والتحقق من الإعلانات المضللة أو الكاذبة ومن توافر الشروط والمواصفات القياسية في البضائع والخدمات المعروضة، ولاسيما في حال كانت هناك مواصفات فنية مطلوبة أو بيئية أو متعلقة بالسلامة والصحة العامة، وما إذا كان هناك غش في البضائع والسلع أو عمليات احتيالية من خلال مواقع وهمية تستوفي الثمن دون تسليم البضائع أو الخدمات، وكذلك من توافر الشروط المطلوبة في البائع أو التاجر نفسه، ولاسيما إذا كان يخضع لترخيص لممارسة نشاطه أو لشروط إدارية وفنية معينة.

ـ الرقابة والتحقق مما إذا كانت الأسعار مرتفعة بشكل غير مبرر ومخالف أحياناً للتسعيرة الوطنية في حال وجودها بالنسبة لبعض الأصناف المحدودة، وكذلك لمنع تداول المنتجات المحظرة قانوناً كالمخدرات والمنتجات المُقلدة وتلك الخاضعة لشروط قاسية للتداول كالأسلحة...

. إعداد تقارير دورية الوزارة المعنية بخصوص إحصائيات حول المعاملات التجارية الإلكترونية.

إلى جانب دلك وزيادة على المهام الذكورة أنفا، تضاف إليها مهام التدقيق التجاري للعمليات التجارية الإلكترونية لمختلف الأشخاص والمؤسسات الناشطة في مجال التجارة من خلال :

– إخطار الجهات المعنية عند تسجيل تجاوزات قانونية أو خروقات قانونية في أي تعاملات تجارية إلكترونية.

– التنسيق مع مصالح الجمارك في عمليات التجارة الإلكترونية الخارجية في مجال مراقبة السلع القادمة من الخارج بغيت حماية الاقتصاد الوطني والتحكم في حركة رؤوس الأموال.

– التنسيق والعمل في إطار الفرق المختلطة في عمليات الرقابة على مختلف عمليات البيع و الشراء عبر الوسائط الإلكترونية.

– اقتراح جميع الإجراءات الرامية إلى تسهيل ودفع المؤسسات لتبني التجارة الإلكترونية.

الفرع الثاني : نموذج مقترح متعلق بالتدقيق التجاري الإلكتروني القضائي

بالنسبة للنموذج المتعلق بالتدقيق الإلكتروني القضائي لجرائم التجارة الإلكترونية فإن المشرع الجزائري لم يوضح إن كان تكييفها جنحا أو مخالفات، كون عقوباتها عبارة عن غرامات مالية تجاوزت المادة 05 من قانون العقوبات الجزائري، ودلك بالرجوع إلى نصوص المواد 37 إلى 48 من القانون 18-05 المتعلق

بالتجارة الإلكترونية نجد أنها عبارة جرائم عقوباتها جميعا عبارة عن غرامات مالية، ووفقا للتنظيم القضائي الجزائري فإن محكمة الجنح والمخالفات هي المختصة نوعا في جرائم التجارة الإلكترونية، مادام أن القانون 05/15 لم يتضمن أحكاما تدل على انفراد أو تخصيص محاكم مختصة في الفصل في نزاعات التجارة الإلكترونية، فتبقى محكمة الجنح والمخالفات هي المخولة قانونا للبث في جرائم المعاملات التجارية الإلكترونية، وهو الأمر الدي يثير الكثير من الصعوبات أمام القضاة في هده المحاكم إدا ما عرض عليهم أيا من الجرائم المذكورة في قانون التجارة الإلكترونية ودلك لعدم وجود الخبرة في المسائل الإلكترونية لعدم التخصص فيها في الواقع القضائي من جهة، وبسبب كون هده الجرائم لها الطابع اقتصادي خاص، يجب على القاضي الجنائي أن يكون مختصا في الجرائم الاقتصادية من جهة أخرى.

حيث نقترح في ضمن النموذج الدي قمنا بإعداده، وجوب إنشاء واستحداث فروع على مستوى المحاكم الابتدائية متخصصة بالجرائم الإلكترونية بشكل عام بما فيها جرائم التجارة الإلكترونية، التي تتطلب خبرة من نوع خاص من طرف السلطة القضائية الخاصة بالنظر في الجرائم الواقعة عليها إبتداءا من رجال الضبط القضائي سواء المذكورين في قانون الإجراءات الجزائية أم المكلفين بمتابعة جرائم التجارة الإلكترونية، وهم الأعوان المنتمون للأسلاك الخاصة بالرقابة التابعون للإدارات المكلفة بالتجارة، طبقا لنص المادة 36 من قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ومرورا بقضاة التحقيق، وانتهاء بقضاة الحكم في المحكمة، دلك لكي يعطي للتجارة الإلكترونية حقها في الحماية والاستمرار والنمو، وصولا إلى منح الثقة للمستهلك في الاقتصاد الرقمي.

إلى جانب إنشاء واستحداث فروع على مستوى المحاكم الابتدائية متخصصة بالجرائم الإلكترونية، لابد من إسناد مهمة التدقيق القضائي إلى المدقق أو المراجع القضائي الدي تتوفر لديه مهارات ومعارف تمكنه من أداء عمله بنجاح و المتمثلة في:

- المعرفة العامة بأساليب ومبادئ و معايير المحاسبة والمراجعة.
- المعرفة بالقوانين المرتبطة بالمشكلة أو القضية موضع البحث
- المعرفة بأنواع و أساليب الغش.
- المعرفة بأساليب الحاسب وتكنولوجيا المعلومات.
- المعرفة بالمدخل الابتكاري أو الشك المهني لممارسات المراجعة.
- المعرفة الشاملة بمخططات الغش (الاختلاس، غسيل الأموال، الرشوة...)
- المعرفة الشاملة بسياسات الحوكمة والقوانين التي تحكم هده السياسات.
- المعرفة بأساليب البحث والتقصي لجمع وتحليل وتقييم الأدلة.

الشكل رقم (02-11): هيكل تنظيمي مقترح للمحكمة الإبتدائية في إطار الرقابة والتدقيق التجاري الإلكترونية القضائي

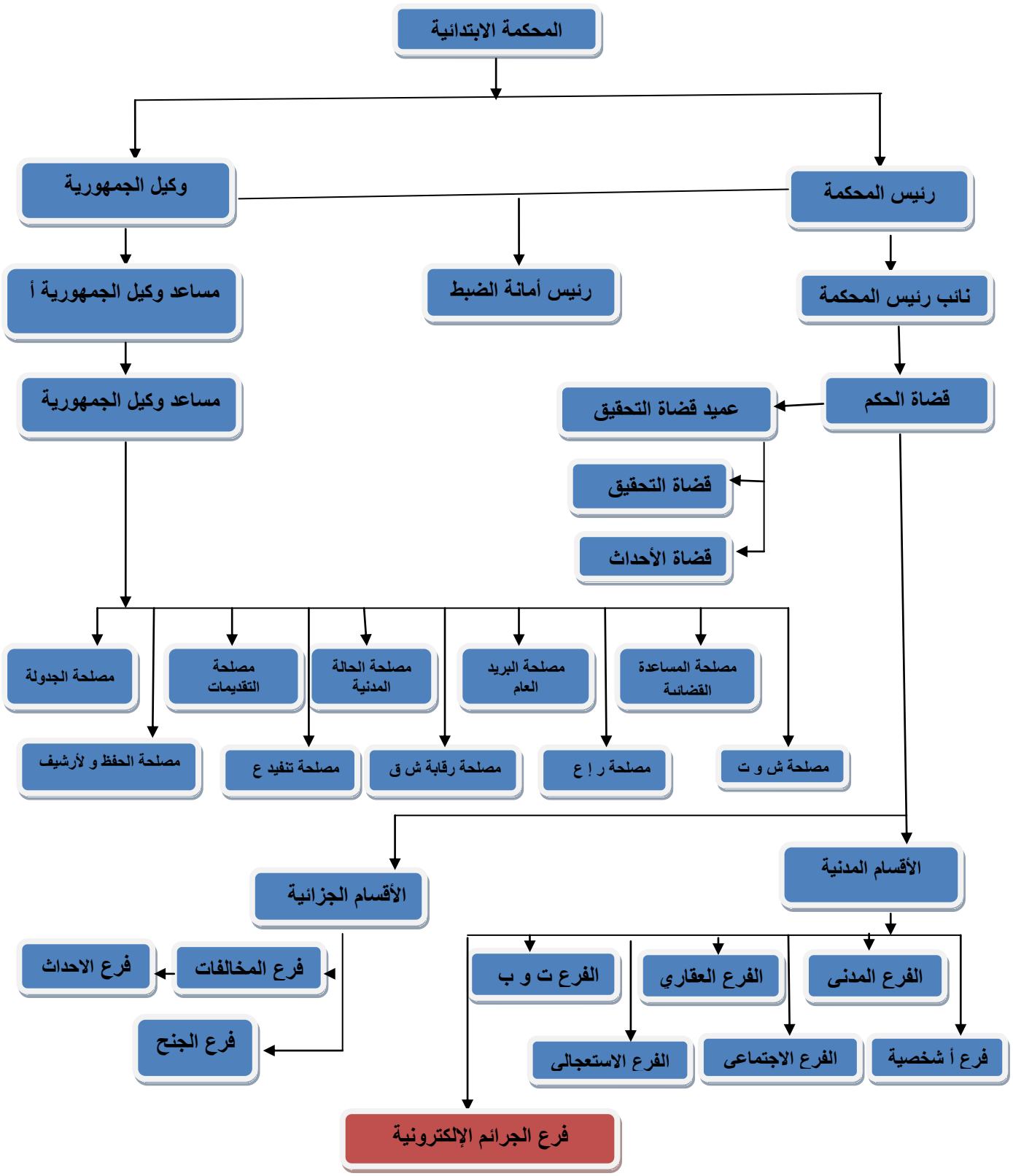

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة العدل الجزائرية

الفرع الثالث : نموذج متعلق بالتدقيق التجاري الإلكتروني القانوني

يكمن النموذج المقترح للتدقيق التجاري الإلكتروني القانوني في مدى قدرة المدقق أو القائم بعملية الرقابة القانونية بتدقيق العمليات التجارية أو العقود التجارية التي تتم بين المورد الإلكتروني والمستهلك الإلكتروني ومطابقتها لما جاء في مواد قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، حيث يتضمن المقترح أنه من الضروري أو من متطلبات نجاح عمليات تدقيق التجارة الإلكترونية، هو أن يكون المدقق ملما أو عارفا بالشروط الواجب توفرها أو المفروضة ضمن القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية على المورد الإلكتروني في إطار إبرام العقود التجارية الإلكترونية.

1-شروط مقترحة لممارسة مهنة التدقيق التجاري القانوني

محاكاة لمهنة التدقيق المحاسبي القانوني في المادة 8 ؛بالإضافة إلى مرسوم تنفيذي رقم 11-30 ممضي في 27 يناير 2011 ، والذي يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة محافظ الحسابات يمكن اقتراح شروط ممارسة مهنة التدقيق التجاري القانوني وهي:

- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمدقق نظم المعلومات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف ا لمهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية أو أن يكون مسجلا في منظمة المخنة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها.

2-مراحل مقترحة لممارسة مهنة التدقيق التجاري القانوني

حيث يركز المدقق من خلال هدا النموذج على مراحل يتبعها المدقق القانوني أثناء قيامه بتدقيق الوثائق والسجلات التجارية الخاصة بالمورد الإلكترونية والمنشأة وفق الشكل أدناه :

الشكل رقم (02-12): نموذج مقترح للتدقيق التجاري الإلكتروني القانوني

مراحل تدقيق القانوني للوثائق والسجلات التجارية	عملية التدقيق في إطار القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية
المرحلة الأولى	- يتم خلال هده المرحلة قيام المدقق القانوني بمراقبة المورد القانوني من حيث الإخلال بأحد البيانات والالتزامات المتعلقة بكيفية عرض السلعة والمشار إليها في المادتين 11 و12 من القانون 18-05.
المرحلة الثانية	- في هده المرحلة المدقق القانوني يقوم بمراقبة المورد القانوني من حيث الإخلال بأحد البيانات والالتزامات المتعلقة بالإشهار والترويج للسلعة وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة 40 من هدا القانون، التي أحالت المادة بهذا الخصوص إلى المواد 30 و31 و32 و34من القانون 18-05.
المرحلة الثالثة	- وتشمل عملية التدقيق إخلال المورد بالالتزامات المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة 41 والتي أحالت هي الأخرى بخصوص هدا الالتزام إلى المادة 25 من نفس القانون.
المراحلة الرابعة	- وقد أشارت المادة 44 من القانون 18-05 إلى مخالفات المورد للإلتزامات المتعلقة بالفواتير والتي بينتها المادة 20 من هدا القانون.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة العدل الجزائرية

3-نموذج مقترح لتقرير المدقق التجاري القانوني الإلكتروني

نعلم أن تقرير التدقيق هو خاتمة عمل المدققين وفي تدقيق نقترح شكل للتقرير المدقق التجاري الكتروني:

الشكل رقم (02-13): نموذج مقترح و مختصر لتقرير تدقيق العمليات التجارية الإلكترونية

السيد : مدقق التجارة الإلكترونية

الى السادة : مدير الولائي للتجارة

مفتش الجمارك

هيئاتّ أخرى ذات علاقة

الموضوع :التقرير العام للتعبير عن الرأي حول سلامة العمليات التجارية الإكترونية

بناءا على القانون رقم 09-04 المتعلق بالقواعد الخاصة للجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال وطرق مكافحتها؛ الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009.

وبناء على المادة 111 من قانون المالية ل2018 والتي تم التأكيد على إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 18-112 الصادر بتاريخ 05 أفريل 2018 الجريدة الرسمية العدد 21 الصادرة في 11 أفريل 2018 والمتعلق بالسجل التجاري الألكتروني

وبناء ا على القانون 18-05 بتاريخ 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.

وبناءا على معيار التدقيق الدولي ISA1013 الخاص بالتجارة الإلكترونية – الأثر في تدقيق البيانات المالية.

وبناءا على معيار التدقيق الدولي ISO 27001 الخاص إدارة أمن المعلومات.

وبعد الإطلاع على إسم:Nom du domaine نطاق الشركة وشروط ممارسة التجارة الإلكترونية :

- يجب أن يكون الموقع مستضاف في الجزائر بإمتدادcom.dz"

- يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته.

- يجب أن يكون المورد الإلكتروني مسجل في البطاقية الوطنية للموردين الإلكترونيين.

نبدي رأينا الفني المحايد : إيجابي ،سلبي، متحفظ وفق الملاحظات التالية :

إمضاء المدقق التجاري الإلكتروني

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على : بوحفص رواني، مطبوعة في **تدقيق ورقابة النظام** التجاري ،جامعة غرداية 2020، ص99-110.

خلاصة الفصل

إن الجزائر كغيرها من بلدان العالم مدركة تماما لأهمية التجارة الإلكترونية وضرورة اللحاق بالمركب الاقتصادي، الذي يتطلب العديد من المقومات الكفيلة بإقامة البيئة التمكينية لزرع نواة هذه التجارة، ورغم الجهود المبذولة للتفاعل مع التغيرات التكنولوجية وتوفير متطلبات قيام التجارة الإلكترونية، إلا أنه هناك تأخر كبير في مجال البنية التحتية للاتصالات سيما الانترنت، مما حال دون توسع التجارة الإلكترونية الجزائرية بالإضافة إلى العديد من العراقيل والعقبات التي تعترض نمو هذه التجارة، حيث منها ما هو قانوني، تجاري وثقافي واجتماعي ولكي تدرك الجزائر مسار التجارة الإلكترونية يتطلب جملة من التغيرات وإعادة الترتيبات والتخطيط والتفكير الدقيق والتركيز على العوامل الإيجابية واستخدامها بشكل سليم للانطلاق الفعلي في المعاملات التجارية الإلكترونية، من خلال تحفيز المؤسسات لاقتحام هذا النوع من النشاط، وانتهاج سياسة التثقيف الإلكتروني، وصدور القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، سيكون الخطوة الأولى نحو بناء الثقة التي تعتبر الأساس في نجاح التجارة الإلكترونية.

الخاتمـــــــة

خاتمــة عامــة

من خلال تناولنا في هده الدراسة لموضوع التجارة الإلكترونية، اتضح لنا أنها أصبحت وسيلة حديثة للتعامل الدولي والمحلي، استطاعت أن ترفع الحواجز التقليدية للتجارة كما ساهمت في زيادة حجم التدفقات النقدية وبشكل ملفت للاهتمام، فهده التجارة مبنية على السرعة والفعالية وتقوم على شبكة الأنترنت على الغالب، وما يميز التجارة الإلكترونية كونها من صناعة المعلومات تشكل الاقتصاد الرقمي، هدا الاقتصاد الدي يعتمد في هيكله على عدة هيئات منها الحكومية الإلكترونية والمصارف الإلكترونية، الأسواق المالية الإلكترونية والشركات الإلكترونية.

وتخطي التجارة الإلكترونية للحدود العالمية في انتشارها لدى الدول الغربية، ليس كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي لم ترق لحد الأن إلى المستوى المطلوب، رغم أن الجزائر وإن خطت خطوات متثاقلة في مجال المعاملات الإلكترونية، غير أنها اتخذت خطوة مهمة خلال السنوات الأخيرة، بعد إصدارها القانون 18-05 بتاريخ 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، إلى جانب فرض على كل المؤسسات والأشخاص الطبيعيين النشطين في مجال التجارة الحصول على المستخرج الإلكتروني للسجل التجاري والدي يعد شرطا أساسيا للممارسة التجارة الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية وهي الخطوات التي من شأنها أن تفضي إلى تعميم وتطوير المبادلات التجارية الإلكترونية في الجزائر.

وتبعا لدراستنا وضعنا فرضيات وكانت نتائج الاختبار كالاتي :

الفرضية الأولى: تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية الأساسية والقاعدة التكنولوجيا للتعاملات التجارة الإلكتروني، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: التجارة الإلكترونية هي ظاهرة حديثة يصعب تحديد مجالها الجغرافي والسياسي وهي تعنى بعملية تبادل المنتجات والخدمات من خلال شبكة الاتصالات من ضمنها الانترنت وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تسعى الجزائر لمواكبة مختلف التطورات التكنولوجيا والتشريعية للنهوض بنشاط التجارة الإلكترونية، إلا أنها تحتل موقعا ضعيفا في مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات وهو ما أخر تطور وانتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر بالشكل المطلوب، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: هناك حاجة ملحة وضرورية لتوفر مراقبة حكومية لمختلف عمليات التجارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال استصدار قوانين تنظم هدا النوع من التجارة، إلى جانب تطوير مهنة التدقيق لمسايرة التطور التي تشهده تكنولوجيا المعلومات في مجال عمليات التجارة الإلكترونية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: يتطلب من المراجع في ظل بيئة التجارة الإلكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات ودلك في تأدية المراجع لمهامه، بإتباع مجموعة من المتطلبات التي من شأنها أن توفر إمكانية مزاولة مهنة المراجعة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

النتائـــج :

تم التوصل من خلال هده الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها كما يلي :

1- التوصل إلى مفهوم عام للتجارة الإلكترونية وهي أنها أحد الأساليب الحديثة والنظم الحديثة لتصميم وتنفيد عمليات الشراء والبيع والخدمات، وتبادل المعلومات والمستندات والأموال عبر شبكة الأنترنت.

2- ضرورة توفر المتطلبات الأساسية لقيام التجارة الإلكترونية وأهمها البنية التحتية المتمثلة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من شبكات الاتصال وأجهزة الاتصالات والهواتف الثابتة والنقالة والحواسيب الألية، وانتشار استخدام الأنترنت، إضافة إلى ضرورة سن التشريعات والأنظمة المناسبة للتعاملات عبر شبكة الأنترنت وأهمية توفر كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات.

3- هناك تأخر في مجال البنية التحتية من شبكات اتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الدفع الإلكتروني حال دون توسع التجارة الإلكترونية في الجزائر، إلى جانب وجود عدة عوائق تعترض نموها وانتشارها بالشكل المطلوب.

4- تسعى الجزائر إلى تحسين التعامل بالتجارة الإلكترونية، وإصدار القانون 18-05، لسد الفراغ في مجال إبرام العقود ما بين المورد والزبون باستخدام مختلف وسائل الاتصالات الحديثة وهدا خير دليل على هدا التوجه، إلا أن تصميم إطار قانوني لتنظيم التعامل بهذا الأسلوب يبقى غير كافي مالم يتم تهيئة البيئة المناسبة لتطبيقه، من خلال تطوير شبكة الاتصالات ونظام الدفع الإلكتروني.

5- إن عمل مراقب الحسابات أو المراجع في بيئة التجارة الإلكترونية يتطلب منه تأهيلا علميا وعمليا يتناسب مع حجم التطورات التقنية وإمكانيات التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات التي يتطلبها العمل في بيئة التجارة الإلكترونية.

6- القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الصادر في 10 ماي 2018 الدي طالما أنتظره الفاعلون في القطاع، من شأنه دفع هدا المجال أكثر، إد سيؤطر هدا النص القانوني الجديد السوق من خلال العديد من الإجراءات التي تسمح بضمان أمن التجارة الإلكترونية مع تحديد التزامات الموردين بخدمات الأنترنت والمستهلكين.

7- عدم انتشار الوعي الكافي بأهمية التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات التجارية والأفراد وعدم إيلام الأهمية القصوى من طرف الدولة لتطويرها.

التوصيات :

انطلاقا من دراستنا لموضوع الرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر والنتائج المستخلصة يمكن ابداء الراي والحث على التوصيات التالية :

1- هناك تطور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل مذهل ويزادا حجم التجارة الإلكترونية العالمية يوما بعد يوم، ولهدا ينبغي على المؤسسات الجزائرية أن تتخذ قرارات لتصحيح الوضع وتدخل في مجال العمل بهده التكنولوجيا.

2- يجب على الجزائر أن تشجع عمليات التجارة الإلكترونية وتعمل على نموها وانتشارها من خلال تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام الألي والاتصال، التي تعتبر بمثابة الأساس لمماسة التجارة الإلكترونية، من خلال تحسين خدمات الأنترنت مع توفير تدفق عالي يتماشى مع تطلعات الممارس لعمليات التجارة الإلكترونية.

3- ضرورة تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية اللازمة للقيام بالعمليات المصرفية لإتمام التعاملات الإلكترونية في وقت قصير وبأمان باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

4- ضرورة تطوير مهنة التدقيق من خلال القيام بإعداد دورات تكوينية لإعداد كواد مهنية تستطيع متابعة وتدقيق ما هو جديد في مجال تكنولوجيا شبكة الأنترنت وعمليات التجارة الإلكترونية.

5- العمل تعزيز وتطوير أليات الرقابة لمختلف الأجهزة الحكومية المكلفة بالرقابة على العمليات التجارية الإلكترونية في الجزائر، لتمكينها من مراقبة ومسايرة التطور السريع الدي يشهده هدا النمط الجديد من التجارة.

6- إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الجزائرية للاطلاع على التطورات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية في العالم، من خلال إقامة مؤتمرات وأيام دراسية تهدف أساسا إلى إطلاع مسيرها على أهم المستجدات في هدا المجال.

7- نشر الوعي الثقافي والتكنولوجي بين أفراد المجتمع من أجل إزالة الغموض حول التجارة الإلكترونية وتشجيع الشباب الطموح للخوض في هدا المجال من خلال برامج الدعم والتشغيل في هدا المجال وتكثيف الحملات التحسيسية من خلال ملتقيات وطنية تجمع المستهلكين والمؤسسات الفاعلة في الميدان، من أجل شرح كل الخطوات والمسائل المتعلقة بهده التجارة، وحتى تكثيف الإعلانات للتعريف بالفرص والمزايا التي توفرها التجارة الإلكترونية.

قائمـة المراجـع

قائمة المراجع

أولا: قائمة الكتب:

أ . الكتب باللغة العربية :

1- جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة 2014 الطبعة الأولى.

2- عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة، عمان، 2015، الطبعة الأولى.

3- أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، الطبعة الأولى.

4- إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ، الطبعة الأولى.

5- يوسف حسن يوسف، التجارة الإلكترونية وأبعادها القانونية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، مصر 2011 ، الطبعة الأولى.

7- عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015 الطبعة الأولى.

8- ناصر دادي عدون، بابنات عبد الرحمان، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دار المحمدي العامة، الجزائر 2008، الطبعة الأولى.

09- مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا،2009، الطبعة الأولى.

10 - فاروق السيد حسين، التجارة الإلكترونية وتأمينها، دار هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2001، ص 25.

11. بوحفص رواني ،مطبوعة في تدقيق ورقابة النظام التجاري ،جامعة غرداية ،2020 .

ب . الكتب باللغة الأجنبية :

01- Best Practices for Monitoring E-Commerce Performance, New Relic, London, UK, 2017, P 4-9.

02 - Reasons to Monitor e -Commerce Sites, Website : https://www.monitis.com/blog/5-reasons-to-monitor-ecommerce-sites/, date and time of consultation: 01/07/2020 at 21:25

03 - Arif Ahmed, Veena Hingarh, **Understanding and conducting information systems auditing**, John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd, Queenstown, Singapore, 2013, P 148.

04 - Juan Ramon Rabunal, Julian Dorado, Alejandro Pazos Sierra, **Encyclopedia of Artificial Intelligence**, Information science reference, London, UK, 2009, P 946

05 - George Puttick, Sandy van Esch, Sandra Dawn Van Esch, Suresh Kana, **The Principles and Practice of Auditing**, Juta, Cape Town, South Africa, 2007, P 446.

06 - C bothma.J botha . p Geldenhuys. Managing . e-commerce in business. Second edition. Juta. & company Ltd. Cape town. South Africa. 2008.p118

07 - Martin Kutz. Introduction to e-commerce. Bookbonn.com th ebook company. London.United Kingdom.2016. p133.

08- A report prepared by UNIDO and ITC; STATUS OPPORTUNITIES AND CHALLENGES OF BRICS E-COMMERCZ; For submission to the BRICS Trade Ministers Meeting; China 2 August 2017; P 10.

ثانيا : قائمة الرسائل و الأطروحات :

01 - غرزولي إيمان، العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، منشورة، 2017-.2018
02 - حميداتو صالح، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم منشورة ، 2016-2017.
03 - صراع كريمة، واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، منشورة، 2014-2015.
04 - عماد علي سلامة الكساسبة، أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية مذكرة ماجستير، مدكرة منشورة ، 2010-2011.
05 - عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة دراسة حالة مذكرة ماجستير، غير منشورة،.....، 176.
06 - بهلولي نور الهدى، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، 2016-2017.
07 - سمية ديمش، التجارة الإلكترونية في الجزائر حتميتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير، منشورة 2010-2011.
08 - هبايش فوزية، دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة، مذكرة ماجستير، منشورة 2011-.2012
09 - بختي إبراهيم، دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق – دراسة حالة الجزائر –،أطروحة دكتوراه، منشورة 2001-2002.

ثالثا : قائمة الدوريات والملتقيات العلمية

01 - علاوي محمد محسن، ملاي لخضر عبد الرزاق، آليات التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية الملتقى الدولي الرابع عشر حول موضوع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى ، 26-27 أفريل 2011.
02 - صفاء تايه محمد، مدى مساهمة المصارف الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة العراق، العدد1، المجلد 14، .2017
03 - نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الإلكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، العدد 06 ، صادرة بتاريخ 30 جوان 2017.
04 - عيساني عامر، سلالي بوبكر، دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014 .
05- طلال حمدونة، علام حمدان، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني)، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، فلسطين، 2008.
06 - مهوبي مراد، التجارة الإلكترونية في الجزائر الصعوبات والحلول، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05 ، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة الجزائر ، يومي 02 و 03 أكتوبر 2019.
07 - مراد رايس، عبد الهادي مسعودي، عوائق اعتماد التجارة الإلكترونية في الوطن العربي والإسلامي، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،2012.
08 - نعيمة يحياوي، مريم يوسف، التجارة الإلكترونية وأثرها على اقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد (06)، 2017.

09 - هجيرة تومي، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي حول حماية المستهلك في مجال المعاملات الإلكترونية و خصوصياته في المنتجات الذكية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2019.
10 - حساين سامية، رقمنة السجل التجاري وتأثيرها على النشاط التجاري، رقمنة السجل التجاري وتأثيرها على النشاط التجاري، اليوم الدراسي الوطني حول الجانب الإلكتروني للقانون التجاري جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، يوم 23 نوفمبر 2016.
11 - مشتي أمال، التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر-1 العدد 13.
12 - رابح بوسنة، السياسة الجنائية التي أنتهجها المشرع الجزائري في ظل القانون 18-05، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 18-05 .
13 - فؤاد الشيخ، محمد سلمان، المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد1، العدد1، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2005.

رابعا : الوثائق الرسمية

01 - القانون رقم 18-05، المؤرخ في 24 شعبان، عام 1439، الموافق لـ 10 ماي 2018 ، يتعلق بالتجارة الإلكترونية الصادر بالجريدة الرسمية، العدد رقم 28 الصادرة في 16 ماي سنة 2018 .
02 - تنص المادة 6 الفقرة 1، من القانون رقم 18-05 على : (التجارة الإلكترونية: النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية).

خامسا : التقارير والوكالات

01 - دليل التدقيق على تقنية المعلومات للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الأدلة المشتركة (6) ، سنة 2013 ، ص 118.

سادسا : المواقع الإلكترونية

-www.wipo.Int
-www.wto.org/fr/.
-www.ciatec.com.
- Arpita Mukherjee Avantika Kapoor.OP.CITE. P 19
-A report prepared by UNIDO and ITC ;;; OP.CITE; P 10
-http://www.arabicshopping.com
-http://www.arabicshopping.com
-https://ar.wikipedia.org .
-http://casbah-tribune.com
-https://www.android-dz.com
-https://www.pcsoft16.com
-https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/nette-baisse-des-transactions-commerciales-non-facturees-en-2018

الملاحـــق

الملحق رقم (01) : واجهة موقع إشريلي

المصدر : https://www.arabicshopping.com

الملحق رقم (02) : تطبيق Ouedkniss

المصدر : https://www.Ouedkniss.com

الملحق رقم (03) : تطبيق وصلني

المصدر : https://cqsbah-tribune.com

الملحق رقم (04) : تطبيق BARIDIMOB

المصدر : https://www.pcsoft16.com

الملحق رقم (05) : الشيك الإلكتروني

المصدر : https://bou7outh2u.blogspot.com

الملحق رقم (06) : المحفظة الإلكترونية

أحد برامج المحفظة الإلكترونية يعمل وفق بروتوكول SET

المصدر : إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 184

الملحق رقم (07) : القانون 18-05

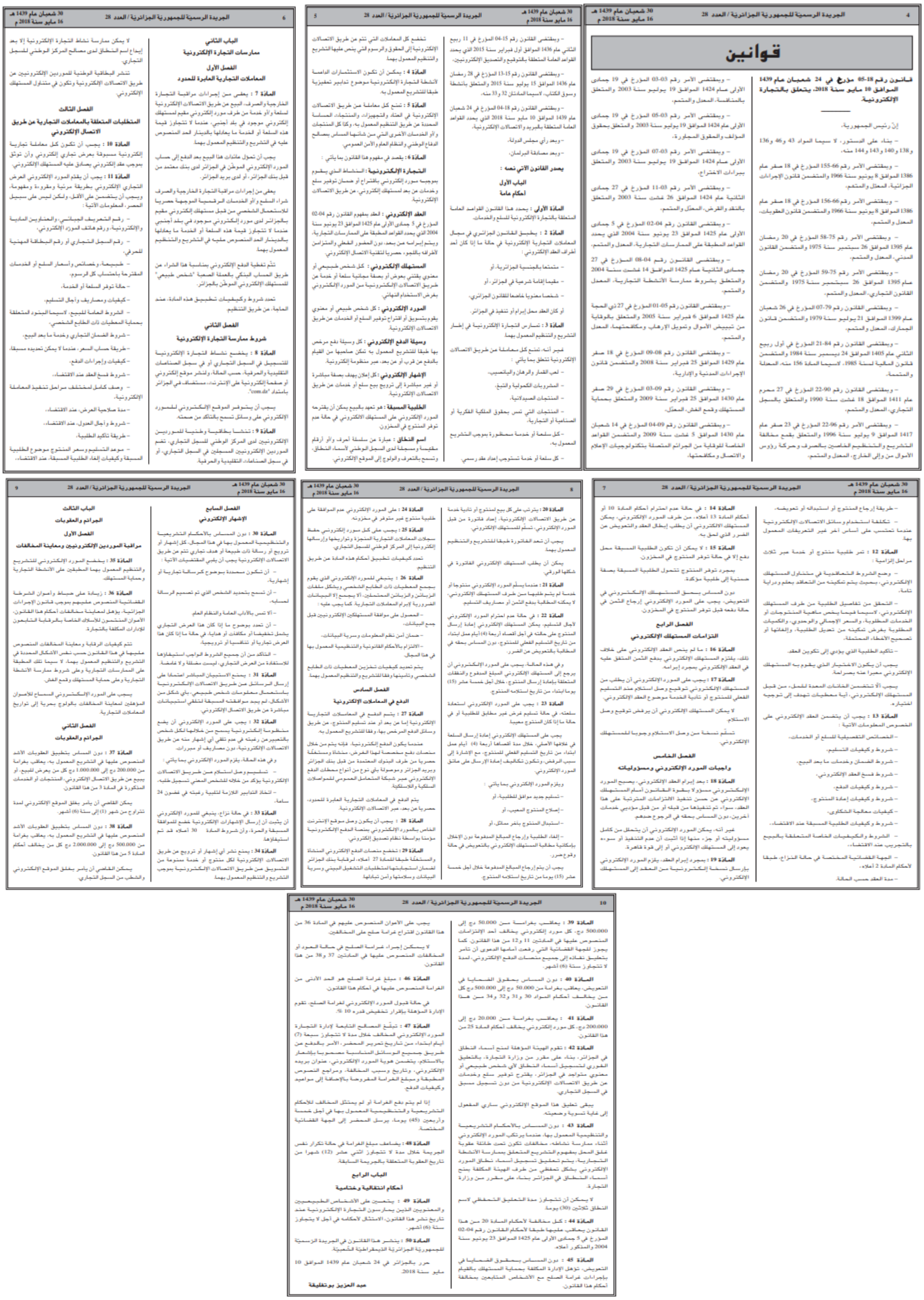

قوانين

قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، 16 ماي 2018.